دراسات وتقارير

سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات راهنة

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالميّة المؤثّرة

جيل ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية
بين
السلطة والحراك

تصورات حول أزمة ما بعد ١٧ تشرين
مسؤولية الانهيار، المخاوف، الخيارات، الاحتجاج، ورهانات التغيير

د. حسام مطر

- صادر عن:
المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

- العدد:
الثامن والعشرون

- تاريخ النشر:
نيسان 2022

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز- وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر

دراسات وتقارير

جيل ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية

بين

السلطة والحراك

تصورات حول أزمة ما بعد 17 تشرين

مسؤولية الانهيار، المخاوف، الخيارات،

الاحتجاج، ورهانات التغيير

نيسان 2022

شكر للمساعدين الذين تولّوا إجراء المقابلات وتفريغ مضمونها بدقة،
وتقدير لما أبدوه من حماسة وكفاءة.

وهم: بتول بزي، حسن عثمان، زينب عقيل، سارة زهرالدين، ندى غازي، هبة هاشم، يارا بليبل

مدخل

بدأ اللبنانيون منذ صيف 2019 يتلمّسون اهتزاز قيمة العُملة المحلية التي كان ثباتها يُعدّ من مسلّمات الاستقرار في لبنان وهو أمر لطالما تفاخر به كثيرًا المسؤولون الرسميون. وخلال الأشهر اللاحقة بدأت تتراجع قيمة الليرة اللبنانية بشكل واضح أمام الدولار الأميركي وهو ما كان الدليل الأوضح على أن "لحظة الحقيقة" قد حلّت وأن حقبة الانهيار المالي والاقتصادي قد بدأت. وفي شهر تشرين الأول 2019 انفجرت احتجاجات شعبية واسعة في لبنان ضد المنظومة السياسية والاقتصادية في البلاد، وهو حدث لم يكن عاينه اللبنانيون منذ عقود. كانت الاحتجاجات شديدة التعقيد والتداخل حيث سارعت قوى خارجية وداخلية لاستثمارها ولا سيّما ضد تحالف الأكثرية النيابية. وقد سبقت الانفجار الشعبي في 17 تشرين الأول مناخات من السخط والغضب الشعبي لشهور عدّة جرى التعبير عنها بكثرة الاحتجاجات الفرعية في المناطق اللبنانية لأجل قضايا مطلبية وحقوقية ونقابية ومحلّية، وكان كل ذلك مترافقًا مع حملة إعلامية وسياسية، داخلية وخارجية، ضد الأكثرية النيابية ورئاسة الجمهورية. جرى كل ذلك في ظلّ مقاربة أميركية تقوم على دمج لبنان ضمن استراتيجية "الضغوط القصوى" على إيران التي تبنّتها إدارة دونالد ترامب حينها.

استمرّت الاحتجاجات لأسابيع قبل أن تتراجع بفعل عمليات احتوائها والانقسامات التي شابتها واختراقها من قوى سلطوية وخارجية لتوظيفها في لعبة تغيير التوازنات المحلية. إلا أن خمود الاحتجاجات لم يُعد عقارب الساعة إلى الوراء فأصبح لبنان، دولة ونظامًا وسلطة، أمام واقع جديد على الصُعد كافّة. لقد تقلّصت مشروعية النظام السياسي إلى حدّها الأدنى، وانكشفت معظم القوى السياسية أمام تراجع شعبيتها في مقابل صعود قوى ناشئة ولو مشرذمة، وظهر جيل من الشباب اللبناني منقسم بين الرؤى السابقة والطروحات الجديدة مع قدرة أقلّ على تعبئته بالخطاب الطائفي.

اقتصاديًا بدأت تتسارع الأزمة وبرزت الخسائر الفادحة في ميزانية مصرف لبنان والقطاع المصرفي ككل والتي تسبّبت بها سياسات وأخطاء وارتكابات متراكمة لأكثر من عقدين من الزمن ولا سيّما منها الهندسات المالية ثم تهريب الودائع إلى الخارج أثناء إقفال المصارف في تشرين الأول 2019 وما بعده. وتأثر الوضع الاقتصادي بالعقوبات والإجراءات الأميركية والخليجية فانكمشت التحويلات المالية وسجّلت الحسابات الخارجية عجوزات كشفت عن خسائر هائلة في القطاع المالي[1]. ونتيجة الأزمة تضخّمت الأسعار وتراجعت المداخيل وتعطلت

[1] شملت عقوبات ضد أحد المصارف وعدد متزايد من رجال الأعمال، مع إشارات سلبية بشأن مستقبل الاقتصاد اللبناني، ومواقف خليجية حادّة مناوئة للبنان سبقها احتجاز السعودية لرئيس الحكومة اللبنانية حينها سعد الحريري وإجباره على إعلان استقالته التي عاد عنها بعد السماح له بمغادرة الأراضي السعودية.

القطاعات الاقتصادية مع استمرار انفلات سعر الصرف حتى وصل في حزيران 2021 إلى 18000 ليرة لبنانية للدولار الواحد (كان 1500 ليرة قبل بداية الأزمة) وبدأ ينعكس ذلك في ارتفاع نسب العاطلين عن العمل مع كل التبعات الاجتماعية الكارثية.

في كانون الثاني 2019 تشكّلت حكومة جديدة برئاسة حسّان دياب خلفًا لرئيس الوزراء سعد الحريري المستقيل على خلفية الاحتجاجات. بدأت الحكومة الجديدة مساعيها لاحتواء الانهيار فأعلنت التوقف عن دفع الديون الخارجية وأقرّت خطة للتعافي الاقتصادي ولتوزيع الخسائر بين الدولة والمصرف المركزي والمصارف وبدأت البحث في إجراءات تقشفية واسعة وعقدت عدة حوارات مع مؤسّسات دولية ولا سيّما منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لكن هذه الجهود كانت تلقى معارضة شديدة من القوى المالية والمصرفية وجزء من النظام السياسي، وفي خضمّها وصل وباء كورونا إلى لبنان معمّقًا من أزمته الاقتصادية والاجتماعية لتكتمل المأساة مع انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020. مع هذا الانفجار وفي ظل انقسامات سياسية متشعّبة أعلن رئيس الحكومة استقالته ودخلت الحكومة مرحلة مفتوحة من تصريف الأعمال.

من بدء احتجاجات 17 تشرين الأول 2019 حتى حزيران 2021 تواصلت تحرّكات شعبية ضعيفة الزخم ومشتّتة ومتباينة في أهدافها ودوافعها وتركّزت بين العاصمة بيروت وطرابلس في الشمال مع محاولات لقوى الحراك والمعارضة لتنظيم الصفوف وبناء تحالفات واستعادة الزخم الشعبي ولكن من دون نجاح ملحوظ. على أنّ مشاعر السخط كانت تتزايد بشكل كبير وخاصة مع حصول شحّ في المواد الأساسية وانفلات الأسعار وتراجع كبير في الخدمات العامة وعودة ظاهرة الطوابير أمام محطات الوقود. وترافق ذلك مع انقسام عمودي حادّ بين القوى التقليدية التي عجزت عن بناء توافقات لإدارة مرحلة انتقالية تخفّف من تداعيات الأزمة على المواطنين اللبنانيين.

استمر هذا الانقسام مع غياب التوافق الإقليمي والدولي حول الوضع اللبناني بالرغم من إطلاق فرنسا لمبادرة تأليف حكومة من الاختصاصيين لكن من دون نجاح على مدى سنة تقريبًا بعد استقالة حسان دياب. وبعد مبادرة حزب اللّه في شهر آب 2021 لاستجلاب المشتقّات النفطية من الجمهورية الإسلامية في إيران، وهو ما ساهم بشكل كبير في الدفع باتجاه تخفيف أزمة المحروقات ومسارعة الولايات المتحدة لرفع الفيتو عن مدّ لبنان بالغاز والكهرباء من مصر والأردن عبر سوريا، وتسارع مؤشّرات الانهيار، تكثّفت الضغوط الفرنسية والأميركية لتشكيل حكومة جديدة ما لبثت أن أبصرت النور برئاسة نجيب ميقاتي في أيلول 2021.

****

في ظل هذه الأزمات المتداخلة والحراكات والاحتجاجات في الشـــارع ظهرت شـــريحة الشـــباب اللبناني في مركز الحدث. فهؤلاء هم الأكثر تضرّرًا من الانهيار الحاصل سواء من ناحية قدرتهم على اســـتكمال الدراســـة أو إيجاد فرص العمل أو الانطلاق في الحياة. وهم أيضًـــا كانوا زخم الحركة الاحتجاجية[2] ويدور الصـــراع حول إقناعهم واجتذابهم من كل القوى الفاعلة. كما أن أهمية هذه الشريحة تكمن في أن وعيها تشكّل بعد الحرب الأهليّة وكانت قادرة على معايشة مرحلة ما بعد 2005 وإدراكها بكل تعقيداتها. وهذه الشـــريحة نظرًا لتعليمها الجامعي وفعاليتها السياسية تساهم في تشكيل جزء من الرأي العام الشبابي وينحدر منها قادة رأي قادرون على الوصـــول إلى الجمهور برســـائل محدّدة. وفي الانتخابات النيابية المقبلة عام 2022 من المتوقّع أن تكون هذه الفئة حاضـــرة بقوّة على صـــعيد التعبئة والتحشـــيد والإقناع وتؤثّر في الســـلوك الانتخابي بدرجة ما.

منذ حراك عام 2015 ثم احتجاجات 2019 صدر العديد من الدراسات حول دور الشباب فيها وتأثيرها عليهم وتفاعلهم معها. درست كارول درباج المشاركين الجدد في حراك 2015 وكيف تعاملت مجموعات الحراك مع هؤلاء المشاركين من خلال الارتجال السياسي وخطابها الفضفاض والهيكلية المرنة والعفوية لاجتذابهم كمتلقّين وليس كشركاء[3]. وبعد احتجاجات 17 تشرين ظهرت جملة دراسات كمّية ونوعية لفهم تداعيات الحدث على عدّة مستويات. تعرض دراسة عن "إنترناشونال ألرت" أجريت بين تشرين الأول 2019 وكانون الثاني 2020 موجزًا عن الأسباب الرئيسية للتوتّرات المرتبطة بتصورات وتجارب الفئات الاجتماعية والجهات السياسية الفاعلة الرئيسية من خلال إجراء مقابلات غير منظّمة، وركّز التقرير على تداعيات وباء كورونا[4]. دراسة أخرى أجراها طلاب في جامعة القديس يوسف خلال شهر كانون الثاني 2020 جمعت بين المنهجين الكمّي والنوعي ضمن دراسة ميدانية في طرابلس حول المطالب والتوقّعات من الاحتجاجات لدى المقيمين من لبنانيين وأجانب[5]. وأنجز مرتضى الأمين وريم صعب وريما ماجد

[2] أنظر مثلاً الدراسة المسحية التي أجرتها كل من ليا بو خاطر وريما ماجد، ثورة تشرين الأول 2019 في لبنان: مَن حرّكها ولماذا؟ الجامعة الأميركية في بيروت، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، 2020.

[3] كارول درباج، السياسة بالصدفة: "الحراك" يواجه "شعوبه"، معهد السياسات في الجامعة الأميركية في بيروت، 2016.

[4] زينة عبلا وآخرون، تصوّر لبنان جديد والتنازع حول حقيقته؟ الجهات الفاعلة والقضايا والديناميات التي أعقبت احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر، إنترناشونال ألرت، كانون الثاني 2021. أنظر الرابط الآتي:
https://www.international-alert.org/sites/default/files/Lebanon-Context-Analysis-Feb-Jul-AR-2021.pdf

[5] E. Dahrouge, J. Nammour, AS Lotf & 2019-2021 ArMA Programme students (Saint-Joseph University, Beirut, Lebanon) 'The 17 October 2019 protests in Lebanon: Perceptions of Lebanese and non-Lebanese residents of Tripoli and surroundings', 4 Global Campus Human Rights Journal, 2020, pp. 488-516. http://doi.org/20.500.11825/2035

وأرين أيانيان استطلاعًا شمل 400 مشارك (عيّنة غير عشوائية وغير تمثيلية) بين شهري آذار وتموز 2020 لاستكشاف آراء الموالين للأحزاب تجاه احتجاجات 17 تشرين[6].

وعلى الرغم من كثرة الاستطلاعات والمسوحات حول الرأي العام تجاه القضايا السياسية وآراء الجمهور فيما يخصّ الأزمة الاقتصادية والسياسية التي يمرّ بها لبنان فإن البحوث النوعية ما تزال ضئيلة. إن فهم إدراكات الشباب المتعلّم للأزمة وتوقّعاته لها يسهم في الوصول إلى فهم معمّق يتجاوز البيانات الكمّية وهو ما سيفيد في قراءة التصوّرات الشعبية تجاه الأزمة وكيف سينعكس ذلك على علاقة الناس بالقوى السياسية التي ستحاول بدورها تطوير خطابها وسياساتها بمقدار ما. وأهمية ذلك مرتبطة أيضًا بطبيعة المرحلة في لبنان حيث دخلت البلاد في مرحلة مضطربة يسودها التوتّر والضبابية، ولذا من الضروري فهم كيف يتعامل الناس مع ذلك أو يقاربونه بما يساعد على فهم سلوكهم المستقبلي.

انطلاقًا مما تقدّم نفّذ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق - مديرية الدراسات الاستراتيجية بحثًا نوعيًا شمل شريحة من الشباب اللبناني - وهي شريحة ما بعد الحرب الأهليّة (مواليد عام 1990 إلى عام 1996) - من الحائزين على شهادات جامعية والمنتسبين إلى الأحزاب التي واظبت على المشاركة في السلطة وكذلك أحزاب المعارضة ومجموعات الحراك بهدف استكشاف تصوّراتها على عدّة صُعد والمقارنة فيما بينها. ولذا كان السؤال الأساسي هو **كيف يؤثّر الانتماء السياسي والطائفي على تصوّرات خرّيجي الجامعات المحزّبين والمنظّمين تجاه أزمة ما بعد احتجاجات 17 تشرين؟**

تعاني هذه الشريحة العمرية على وجه التحديد من الأزمة، فمن ناحية كان لديها توقّعات متفائلة لمستقبلها ولكنها سرعان ما كانت ضحية "السلم" الذي نشأت في كنفه من ناحية أخرى. فهذه الشريحة كانت تهمّ بالدخول إلى سوق العمل وبناء تجربة عملية وتتحضّر لالتزامات مهنية وشخصية وإذ بالانهيار يضعها أمام أسئلة صادمة ذات تأثيرات شخصية ونفسية واجتماعية وسياسية غير منظورة.

****

[6] مرتضى الأمين وآخرون، موالو الأحزاب في لبنان: الوجه الآخر للتغيير، ترجمة حسان حساني، موقع سينابس، 14 تشرين الأول 2020.

سـيحاول هذا البحث الوصـول إلى الفهم الذاتي لدى شـريحة شـبابية هامّة للأزمة في لبنان وكيف يعبّرون عن ذلك وعن التصـوّرات والتوقّعات والمشـاعر بلغتهم الخاصـة بما يمنحنا كمًّا وافرًا من البيانات الأصـيلة لتحليلها. إنها محاولة للولوج إلى التعبيرات المسـكوت عنها وإلى ما هو مكبوت والوصـول إلى عمق الذات وهذا كلّه يسـمح بفهم أعمق لسـلوك هذه الشـريحة وما يمكن توقّعه منها في المدى المنظور. وسـنركّز في الدراسـة على اللغة المسـتخدمة من المشـاركين والمفاهيم التي يوظّفونها وكذلك على مشـاعرهم لناحية الغضـب أو القلق أو التعاطف وفي أي اتجاه يوجّهونها. وهذا الأمر لا يخلو من صـعوبة نظرًا للحرج المرتبط بطبيعة بعض الأسئلة.

تبنّى المشروع منهجًا نوعيًا من خلال المقابلات شبه المنظّمة التي شملت 64 خرّيجًا جامعيًا من عمر 24 سنة إلى 30 سنة منتمين لأحزاب مشاركة في السلطة (35 شخصًا) والمعارضة والحراك (29 شخصًا). ولضمان خصوصية المشاركين سنشير إليهم بأسماء وهمية. وقد جرت المقابلات عبر فريق من المساعدين في الفترة بين تموز 2020 وتشرين الثاني 2020 وشملت 16 سؤالًا (ملحق رقم 2).

أهمية هذه الدراسة أنها تواكب الانهيار الاقتصادي والسياسي الذي يمر فيه لبنان وتأثيراته على مواقف هذه الشريحة الشبابية المهمّة بفعل تحصيلها العلمي وفعاليتها السياسية. لقد جرى جمع الداتا بعد مرور أشـهر على خمود احتجاجات 17 تشـرين ولذلك كان من الممكن ملاحظة تداعيات تلك الظاهرة على الوعي السياسي للشباب اللبناني وخياراته. إن أغلب الدراسات في تلك المرحلة كانت ذات طابع كمّي (نسـب البطالة، المشـاركة في الاحتجاجات، الدخل، الهجرة ...إلخ) من خلال الاستطلاعات والمسوحات الميدانية. ونظرًا إلى أن الدراسة اعتمدت على داتا نوعية في تلك اللحظة حيث كانت انفعالات احتجاجات 17 تشرين حاضرة وكذلك صدمة بداية الانزلاق نحو الأزمة الاقتصـادية فإنها تمكّنت من جمع بيانات غنية يمكن أن توصـل لنتائج مستجدّة أو تعميق الفهم لما هو قائم وقادم.

تتوزّع محاور الدراسة على أربعة أقسام:

- **قسم تمهيدي:** الإطار المفاهيمي والمنهجي.
- **القسم الأول** كيف يدرك المشاركون طبيعة الأزمة وأسبابها ومسارها؟ وكيف يوزّعون المسؤوليات؟

- **القســـم الثاني** ما هي المخاوف والهواجس التي تثيرها الأزمة لديهم وكيف يترك ذلك تداعياته عليهم؟
- **القسـم الثالث** كيف يتصـوّر المشـاركون مسـارات التغيير السـياسـي الممكنة ورهاناتهم عليه؟

أخيرًا يجب التأكيد على **أن الداتا المتوفّرة تتصـف بكونها نوعية وليسـت كميّة ولذلك فالنتائج غير قابلة للتعميم إلى خارج دائرة المشـاركين في الدراسـة ولكنها يمكن أن تكون كاشـفة ومساعدة على فهم تصوّرات مَن هم خارجها.**

القسم التمهيدي: الإطار المفاهيمي والمنهجي

الأزمات وتأثيرها على الانتماء والمشاركة السياسية

تهتمّ الدراسة بالنظر في تأثير "الانتماء السياسي" (political affiliation) على إدراك الأزمة الحادّة التي يمرّ بها لبنان منذ العام 2019. كيف يجري تصوّر الأزمة وتداعياتها لدى المحازبين الشباب من جيل ما بعد الحرب الأهليّة مقارنة بين فئتين: أحزاب السلطة من ناحية وأحزاب المعارضة ومجموعات الحراك من ناحية أخرى. والمقارنة تشمل العامل الطائفي داخل فئة شباب أحزاب السلطة وكذلك بين فئتي أحزاب السلطة والمعارضة. وبحسب أدبيات الانتماء السياسي فإن الانتساب لمجموعة، طائفة أو حزب، له تأثير قوي على مواقف الفرد وسلوكه، فهناك علاقة قوية بين الانتساب الحزبي والآراء السياسية. فالفرد المنتسب لجماعة ما يقوم بدمج معايير الجماعة وقيمها بهويّته ونظرته للأمور ثم يسترشد بها في تشكيل آرائه ومواقفه السياسية.

يحوز مفهوم "الموقف السياسي" الذي يتبنّاه الفرد اهتمامًا واسعًا ومن مداخل متعددة تدرسه من مناظير سياسية ونفسية واجتماعية وبيولوجية وتكنولوجية وتحاول فهم كيف يتشكّل ويتغيّر. وفي هذا السياق تترك الأزمات الاقتصادية والسياسية تأثيرًا مباشرًا على المواقف السياسية للأفراد سواء أولئك الذين هم ضمن النخبة أو ضمن الجمهور. ويشمل هذا التأثير تحوّلًا في المواقف تجاه قضايا سياسية[7] واستراتيجية ومعرفية وهويّاتية وثقافية[8]. توصّلت

[7] مثلًا وجدت دراسة أن الأزمة الاقتصادية عام 2008 تركت تأثيرها على النخبة السياسية الإيطالية لتجعلها أكثر تأييدًا للتكامل الأوروبي. أنظر:

Nicolò Conti, Maurizio Cotta and Luca Verzichelli, The Economic Crisis and its Effects on the Attitudes of Italian Political Elites Towards the EU, Special Issue: National Political Elites and the Crisis of European Integration, Country Studies 2007-2014, Vol. 41, No. 4 (158), (2016), pp. 129-149.

أنظر أيضًا:

Ioannis Andreadis and others, Economic crisis and attitudes towards the European Union: are Italians and Greeks becoming Eurosceptic because of the crisis? Paper presented at the 2014 PSA Annual Conference Panel of the Italian Politics Specialist Group and the Greek Politics Specialist Group: "Economic and Political crisis in Greece and Italy in the context of Europe".

[8] وجدت دراسة أن الأزمة العالمية 2008 أعادت تشكيل الدعم الفردي للديمقراطية وليبرالية السوق بشكل متناقض بين دولة وأخرى. أنظر:

Pauline Grosjean, Frantisek Ricka, Claudia Senik, Learning, political attitudes and crises: Lessons from transition countries, Journal of Comparative Economics, Volume 41, Issue 2, 2013, pp. 490 – 505.

تبيّن وجود علاقة بين الشعور بالتهديد والتحوّل في المواقف السياسية نحو المحافظة أو الليبرالية. أنظر:

دراســة أجراها باحثون من جامعة يال في الولايات المتحدة عام 2008 إلى أن الانتســاب لأحد الحزبين أدّى إلى تحوّل مباشر في السلوك السياسي والانتخابي وفي تبنّي مواقف منسجمة مع تلك الخاصــة بالحزب[9]. وخلصــت دراســات أخرى إلى أن موقف الأفراد من الســياســات يرتبط بالانتماء الســياســي حيث كان يكفي أن يتمّ تعريف محتوى الســياســة بأنه ليبرالي ليرفضــه المحافظ والعكس صحيح حتى لو كان المحتوى معاكسًا لما تم توصيفه به. وفي دراسة أخرى كان المشــاركون يغيّرون مواقفهم متى اكتشــفوا أن حزبهم لديه موقف مغاير تجاه سياسة ما، ورغم ذلك ظلّوا يعتقدون أنهم يشكّلون مواقفهم باستقلالية. فبحسب هذه الدراسة حين كان يغيب موقف الحزب تجاه سياسة ما كان المنتسبون يبنون موقفهم على المحتوى الموضوعي للسياسة على ضوء معتقداتهم الإيديولوجية. لكن حين يظهر موقف الحزب من تلك السياسة كان المنتسبون يفترضون أن هذا هو موقفهم أيضًا بمعزل عن مراجعة المحتوى[10].

وربطًا بالانتســاب الســياســي يهمّنا أن نفهم كيف يؤثر حدوث أزمات حادة كتلك التي يمرّ بها لبنان على المشــاركة الســياســية. وقد توسّــعت دراســة المشــاركة الســياســية (political participation) إلى درجة أنها أصبحت تعني دراسة كل شيء، لكن المفهوم بقي على صِلة وثيقة بالديمقراطية وهكذا ظهر مفهوم "الديمقراطية التشــاركية" المتينة كبديل للديمقراطية الليبرالية الهشّة[11]. وقد توصّلت دراسة للمرحلة بين 2002 – 2010 في أوروبا من خلال دراسة المشاركة السياسية والأزمات إلى أن "نظرية المظالم" مفيدة في الظروف السيئة جدًا حيث إن المظالم التي تُفرض فجأة يمكن أن تقود لأشــكال مختلفة من الســلوك الاحتجاجي وتدفع

Fade R. Eadeh, Katharine K. Chang, Can Threat Increase Support for Liberalism? New Insights into the Relationship Between Threat and Political Attitudes, Social Psychological and Personality Science, Volume:11 issue:1, pp. 88-96

ومن خلال تحليل تاريخي للتداعيات السياسية للأزمات الاقتصادية من 1870 إلى 2014 وجد باحثون أن هذه الأزمات تؤدّي إلى صعود الاتجاهات اليمينية في الانتخابات وتصبح البرلمانات مشتّتة بين عدد أكبر من الأحزاب بما يجعل القدرة على الحكم أصعب.

Manuel Funke, Moritz Schularick, Christoph Trebesch, the political aftermath of financial crises: Going to extremes, VOXEU, November 21, 2015.

[9] Gerber, Alan S., Gregory A. Huber, and Ebonya Washington. 2010. "Party Affiliation, Partisanship, and Political Beliefs: A Field Experiment." The American Political Science Review 104 (4): 720-744.

[10] Jeoffrey L. Cohen, Party over Policy: The Dominating Impact of Group Influence on Political Beliefs, Journal of Personality and social psychology, Vol. 85, No. 5, 2003, pp. 808 – 822.

[11] Benjamin Barber, Strong Democracy: Participatory Politics for a New Age. Berkeley: University of California Press, 1984.

عمليات التعبئة إلى الذروة[12]. فالأزمات الاقتصادية تدفع غالبًا نحو تغييرات سياسية حيث إن المخاطر العالية تحفّز الدوافع لدى الفاعلين السياسيين والاجتماعيين على الخروج من المؤسّسات الموجودة ورمي التحالفات السياسية القائمة[13]. وأظهرت دراسة أن الأفراد الذين يشعرون بتردّي أوضاعهم يزيد احتمال نزولهم إلى الشارع ولكن تأثير هذه المشاعر الذاتية بالحرمان يزداد بحسب السياق الاقتصادي والسياسي مثل ارتفاع معدّلات البطالة. فهذا التفاعل الديناميكي بين الشعور بالمظالم وظهور فرص سياسية يسهم في تفسير السلوك الاحتجاجي[14]. عربيًا، كانت احتجاجات "الربيع العربي" عام 2011 منعطفًا تاريخيًا في تموضع الشباب العربي داخل المجال السياسي وهو ما ترك آثار عميقة على مستقبل الأنظمة السياسية وطبيعة الحياة السياسية لا سيّما مع كون المجتمعات العربية من الأكثر شبابًا في العالم (30٪ من السكان هم من الفئة العمرية بين 15 – 29 عامًا). ورافق ذلك موجة من الدراسات، الحكومية وغير الحكومية ولا سيّما من جهات أجنبية، حول هؤلاء الشباب لناحية المظالم والطموحات والمشاركة السياسية والانخراط المدني (تقديم الخدمات، التنمية المجتمعية، ريادة الأعمال الاجتماعية، الفنون والثقافة) والهويّة والمقاومة والاحتجاج واستخدام وسائل الإعلام، كل ذلك ربطًا بالأزمات التي تعانيها المنطقة[15].

اهتمّت بعض الدراسات في البحث عن المصادر الثقافية لإحباط الشباب العرب (البطالة، نوعية التعليم، تكوين العائلة والزواج) ودورها في احتجاجات الربيع العربي[16]. ركّزت الدراسات بالعموم على استخدام أداة المقابلة شبه المنظّمة بهدف الاستماع لصوت الشباب وأحيانًا جرى جمعها مع الداتا الكمّية. فهناك دراسة استندت إلى مقاربة إثنوغرافية من خلال المقابلات شبه المنظّمة مع 70 ناشطًا من مصر وتونس تقصّت سرديّات المشاركين للأحداث بعد 2011

---

[12] Anna Kern, Sofie Marien, Marc Hooghe, Economic Crisis and Levels of Political Participation in Europe (2002–2010): The Role of Resources and Grievances, West European Politics, Vol. 38, Issue 3, 2015, pp. 465 – 490.

[13] Jeffry A. Frieden, David A. Lake, Michael Nicholson, and Aditya Ranganath, Economic Crisis and Political Change in the United States, 1900 to the Present, Scholar Harvard, May 2017.

[14] Maria Grasso and Marco Giugni, Protest Participation and Economic Crisis: the conditioning role of opportunities, European Journal of Political Research, Vol. 55, 2016, pp. 663 – 680.

[15] احتوت دراسة لمعهد فريدريش أيبرت على مراجعة غنية عن الدراسات حول الشباب في المنطقة العربية. أنظر: يورغ غرِتِل ورالف هسكِل (تحرير)، مأزق الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة ماريا الدويهي، دار الساقي، 2019، ص: 24 – 32.

[16] أنظر مثلًا:

M. Chloe Mulderig, An Uncertain Future: Youth Frustration and the Arab Spring, Boston University, The PARDEE Papers, no. 16, April 2013.

وتأثيرها على نشاطهم داخل أحزابهم السياسية وانخراطهم المدني[17]. بينما دمجت دراسة لمؤسسة "فريدريش أيبرت" بين الداتا النوعية والكمّية وشملت 9000 شاب عربي من ثمانية بلدان عربية (البحرين، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، تونس، اليمن). وتقصّت الدراسة مفهومي "غياب اليقين" (موجّه نحو المستقبل) و "فقدان الأمن" (مرتبط بالحاضر) لدى الشباب العرب[18].

مرّ الانخراط السياسي للشباب العرب بعدّة تحوّلات أثناء "الربيع العربي" وبعده. وجدت دراسة اعتمدت أداة المقابلة شبه المنظّمة وشملت لبنان وسوريا ومصر وتونس والجزائر أنه بعد الاحتجاجات العربية والانخراط السياسي للشباب فيها حصلت عملية تراجع للشباب وتخفيض للتعبئة لأسباب مرتبطة بالقمع والاعتقالات والإحباط. جادلت الدراسة أن هذا التراجع كان نحو أشكال من الانخراط الاجتماعي والثقافي كبديل للنشاط السياسي ولا سيّما نحو الأنشطة المرتبطة بالتنمية والأفعال المجتمعية المرتبطة بالمستوى المحلي. وفي حين يصرّ هؤلاء الشباب على أن هذه الأنشطة "منزوعة السياسة" فإنهم يرونها استكمالًا لنشاطهم السياسي السابق ويعلنون الجاهزية لإعادة التعبئة السياسية حين تصبح الظروف ملائمة[19]. وضمن دراسة في كتاب صادر عن "أوكسفورد" يجادل الباحثون بوجود نمطين يميّزان التاريخ السياسي للشباب العرب. النمط الأول هو الانسحاب من المشاركة السياسية إلى ما قبيل أحداث "الربيع العربي" ثم المشاركة الواسعة في الاحتجاج وإسقاط الأنظمة بعد ذلك وهو النمط الثاني. وتظهر الدراسة، استنادًا إلى معطيات كمّية، أن الشباب كانوا أكثر ميلًا لدعم العنف السياسي من المشاركة السلمية وذلك بسبب التهميش الاقتصادي الذي يقود إلى الانسحاب السياسي وارتفاع السخط مما يولّد الصراع[20].

---

[17] Nur Laiq, Talking to Arab Youth Revolution and Counterrevolution in Egypt and Tunisia, International Peace Institute, 2013.

[18] يورغ غرِتِل ورالف هسكِل (تحرير)، مأزق الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة ماريا الدويهي، دار الساقي، 2019.

[19] Sarah Anne Rennick, Beyond Mass Protests: Rethinking What Constitutes Arab Youth Political Activism, POMEPS STUDIES, No. 36, November 2019, pp.86-90

[20] Raj M. Desai, Anders Olofsgård, Tarik Yousef, Days of Rage and Silence. Explaining Political Action by Arab Youth, in Edward A. Sayre and Tarik M. Yousef (eds.), Young Generation Awakening: Economics, Society, and Policy on the Eve of the Arab Spring, Oxford University Press, 2016.

جمع البيانات

استخدمت الدراسة منهج البحث النوعي الذي يستهدف التعرّف وفهم التصوّرات والتعبيرات والإدراكات لدى شريحة محدّدة تجاه الأزمة الحالية في لبنان بشقيها الاقتصادي والسياسي. لا يعنينا هنا التوصل لقواعد موضوعية لتحليل علمّي للأزمة أي معرفة العلاقات السببية للأزمة بل الدراسة معنيّة باستكشاف التصوّرات الذاتية تجاه الأزمة وتداعياتها ومن ثم نقوم بعملية ترميز وتأويل لتلك التصوّرات من خلال النظر إليها من داخل سياقها الخاص للوصول إلى الخلاصات. هذا النوع من الأبحاث يعتمد المنهج الاستقرائي فيجمع كمًا كبيرًا من التفاصيل ثم يقوم بعملية ترميز لها ثم يفرز الرموز إلى فئات وموضوعات وبعدها يجري تحليلها للوصول إلى قواعد كلّية (يمكن لاحقًا استخلاص فرضيات من هذه القواعد وإخضاعها لبحث كمّي موضوعي تجريبي).

وللوصول إلى تصوّرات المشاركين الذاتية استخدمت الدراسة أداة المقابلة شبه المنظّمة التي تتيح للمشارك هامشًا واسعًا للتعبير بما يضمن الحصول على كمّ كبير من الداتا الغنية بالتعبيرات والمصطلحات والأفكار والانفعالات، وفي ذات الوقت تكون مضبوطة إلى حد ما ضمن عناوين البحث من خلال الأسئلة المعدّة سلفًا وكذلك عبر تدخّل مُجري المقابلة لضبط الاسترسال خارج الموضوع عند الضرورة.

جرت المقابلات مناصفة تقريبًا بين تلك المباشرة وجهًا لوجه وتلك التي حصلت عن طريق الإنترنت بسبب القيود المرتبطة بانتشار وباء كورونا في لبنان خلال فترة إجرائها. امتدّت مدّة المقابلات من ساعة إلى ساعة ونصف لكل مشارك. وقد تولّى الفريق المساعد إجراء المقابلات وتسجيلها صوتيًا وتفريغ محتواها بشكل حرفي. وقبل كل مقابلة تمّت تعبئة استمارة شخصية للمشاركين مع ضمان سرّية المعلومات الشخصية.

شملت المقابلات 64 مشاركًا ومشاركة موزّعين على فئتين: الأولى هي الأحزاب المشاركة في السلطة (15 حزبًا) والثانية هي أحزاب المعارضة (8 أحزاب) ومجموعات الحراك (18 مجموعة). وجرى اختيّار المشاركين من الحائزين على شهادة جامعية من ضمن الفئة العمرية 24 عامًا – 30 عامًا (جيل ما بعد الحرب الأهليّة). شملت أحزاب السلطة كل الأحزاب الممثلة في برلمان 2018 باستثناء التنظيم الشعبي الناصري نظرًا لموقفه التاريخي ضمن المعارضة كما أضفنا إليها من خارج البرلمان حزب التوحيد العربي (برئاسة وئام وهّاب) نظرًا لدوره سابقًا في السلطة وتحالفاته مع أقطاب داخلها، فيما لم ننجح بالوصول لمشارك من جمعية المشاريع الخيرية (الأحباش). على أن تصنيف هذه الأحزاب ضمن خانة السلطة لا ينفي وجود تباينات واسعة

لطبيعة ممارســـاتها ودورها داخلها وموقعها بين قوى في مركز الســـلطة وأخرى على أطرافها (ملحق رقم 3)[21].

أما الأحزاب المعارضــة فكان منها أحزاب عريقة مثل حركة الشــعب والحزب الشــيوعي والجماعة الإســلامية[22] والتنظيم الشــعبي الناصــري وأحزاب مســتجدّة مثل حزب ســبعة وحركة مواطنون ومواطنات في دولة والكتلة الوطنية (بحلّته الجديدة). أما مجموعات الحراك فشـــملت 18 مجموعة من كافة الاتجاهات السياسية التي تشكّلت في معظمها الأعمّ في سياق احتجاجات 17 تشرين 2019 (ملحق رقم 4)[23].

ســعت الدراســة إلى أن تكون العيّنة متنوّعة ومتوازنة بما يعكس طبيعة المجتمع المبحوث من ناحية وبما يفيد في إجراء المقارنات من ناحية ثانية. ففي هذا النوع من الدراســـات النوعية تكون العيّنة منتقاة بدقة من ناحية الصفات كونها عيّنة صغيرة ولتتلاءم مع الإشكالية موضع البحث. فمن ضـمن مجتمع الشـباب بين عمر 24 عامًا و30 عامًا (متوسّـط أعمار المشـاركين 26 عامًا) من خرّيجي الجامعات والمنتســبين إلى الأحزاب ومجموعات الحراك اخترنا مشـــاركين ومشاركات متنوّعين من ناحية الانتماء الطائفي والمناطقي والتنظيمي.

- على المستوى التنظيمي بين الفئتين موضع الدراسة كانت النسبة قريبة من المناصفة. شـارك في المقابلات 35 مشـاركًا ومشـاركة من أحزاب السـلطة و29 مشـاركًا ومشـاركة من أحزاب المعارضــة ومجموعات الحراك. لا يعكس هذا التوزيع الوزن الشــعبي للفئتين لأن قياس ذلك غير متاح حاليًا. ولذلك اخترنا المناصفة من باب تسهيل المقارنة وليس القياس.

[21] حزب اللّه، تيّار المستقبل، حركة أمل، التيّار الوطني الحر، القوات اللبنانية، الحزب التقدمي الاشتراكي، تيّار المردة، الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب الاتحاد، حزب التوحيد العربي، حزب الكتائب، تيّار العزم، تيّار الاستقلال، الحزب الديمقراطي اللبناني، تيّار الكرامة.

[22] للتعرف على موقف الجماعة من احتجاجات 17 تشرين أنظر: شفيق شقير، الجماعة الإسلامية والحراك في لبنان، أضواء للبحوث والدراسات، 30 أيلول 2020.

[23] شباب المصرف، النادي العلماني، أوعا، لحقي، حراك صور، المرصد الشعبي، عن حقك دافع، منتدى طرابلس، حراس المدينة، وعي، حراك النبطية، لقاء البقاع الثوري، شبكة مدى، لبنان عن جديد، حجر وبشر، الحركة الشبابية للتغيير، المرصد الشعبي لمكافحة الفساد، المعارضة القومية.

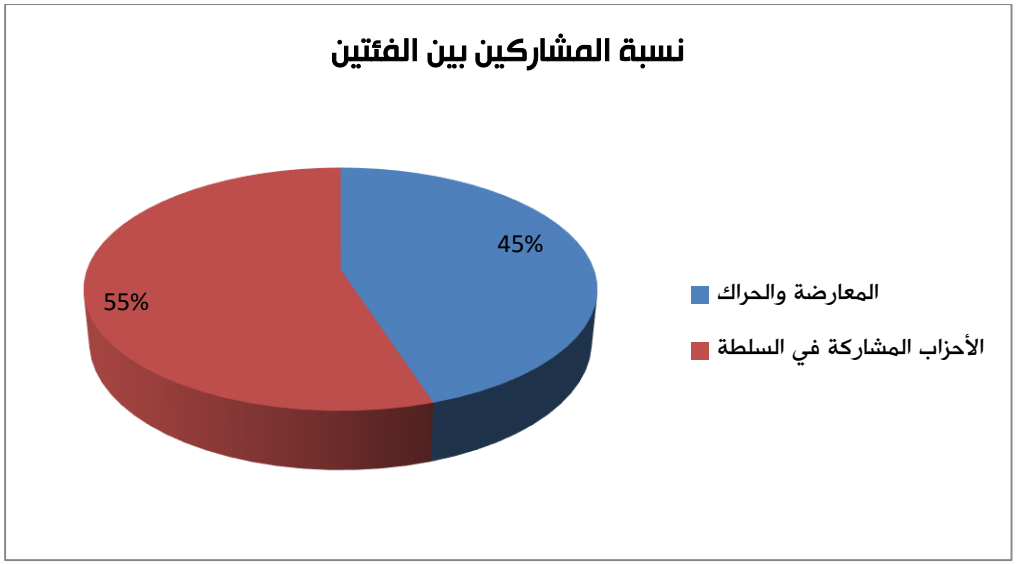

رسم توضيحي 1: نسبة المشاركين من أحزاب السلطة وأحزاب ومجموعات المعارضة والحراك

- على مستوى التوزيع بين الجنسين توزّع المشاركون بنسبة ثلثين للذكور وثلث للإناث تقريبًا. وهذا الفارق في العدد لصالح الذكور يتناسب مع الأفضلية النسبية لفعاليتهم السياسية داخل المجال السياسي مقارنة بالإناث. إلا أن النسبة لدى المشاركين من أحزاب المعارضة والحراك كانت متوازنة وأكثر ربطًا بتطوّر دور الشابّات والنساء في مجموعات الحراك وفعاليتهنّ أكثر مما هنّ في الأحزاب التقليدية.

جدول 1: عدد المشاركين في الدراسة حسب الجنس

الجنس	المشاركون من السلطة	المشاركون من المعارضة	مجمل المشاركين
ذكور	25	17	42
إناث	10	12	22
المجموع	35	29	64

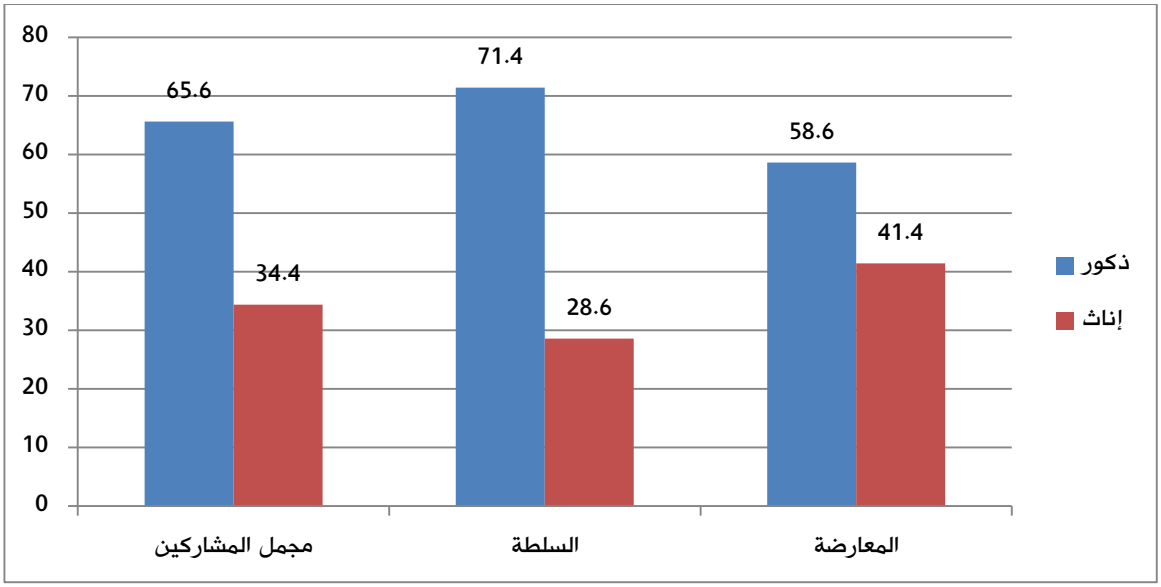

رسم توضيحي 2: نسبة المشاركين في الدراسة بحسب الجنس

- أما من ناحية التوزيع الطائفي بين المسلمين (سُنّة وشيعة ودروز) والمسيحيين فتناسب إلى حدّ ما مع الواقع الديموغرافي للمقيمين من اللبنانيين أي ثلثين للمسلمين وثلث للمسيحيين. كان استيفاء هذه النسبة سهلًا لدى شباب أحزاب السلطة نظرًا لتطابق الانتماء الحزبي والطائفي إلى حدّ بعيد في هذه الشريحة. بينما كانت الأمور أكثر تعقيدًا في فئة المعارضة إما لعدم تطابق الانتماء السياسي والطائفي في المجموعات وطابعها العلماني وإما لرفض عدد من هؤلاء التصريح عن الانتماء الطائفي المدوّن في الوثائق الرسمية. مذهبيًا كان التوزيع لدى المسلمين متناسبًا مع الواقع الديموغرافي إلى حد بعيد بحيث تساوى عدد السنّة والشيعة، في حين كان ذلك متعذرًا لدى المسيحيين ولذلك لن نكون قادرين على إجراء مقارنات داخل الطائفة المسيحية.

جدول 2: عدد المشاركين بحسب الطائفة

الطائفة	المشاركون من السلطة	المشاركون من المعارضة	مجمل المشاركين
مسلمون	23	21	44
مسيحيون	11	4	15
لم يصرّح	1	4	5
المجموع	35	29	64

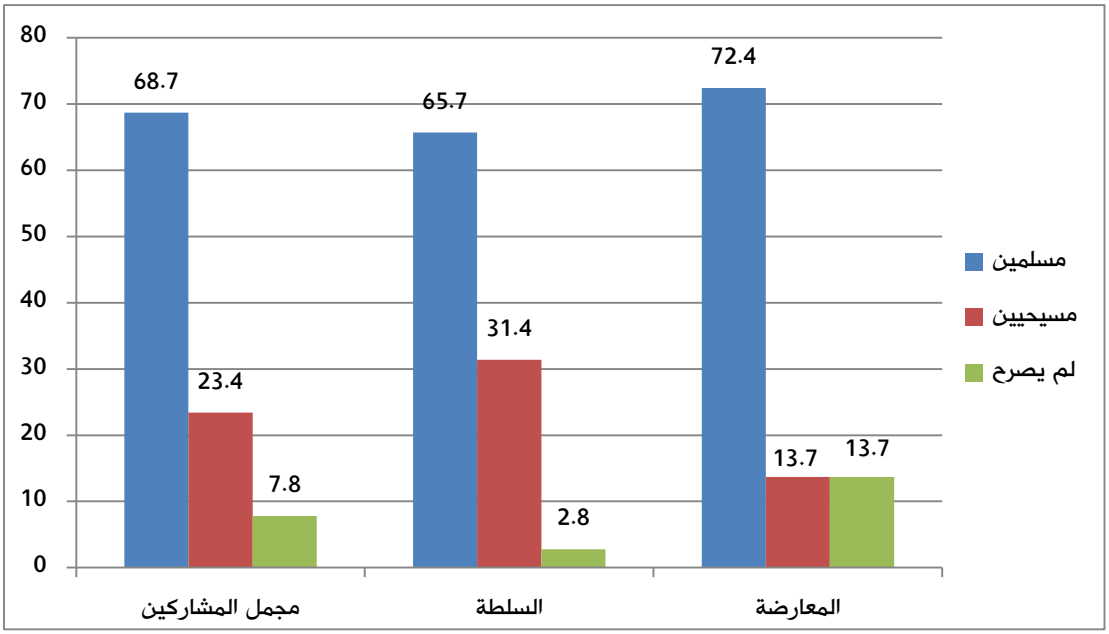

رسم توضيحي 2: نسب المشاركين بحسب الطائفة

- من الناحية المناطقية توزّع المشاركون على المحافظات الخمس الكبرى مع الحرص على تمثيل المحافظات الطرفية لا سيّما الشمال والبقاع. فيما كانت حصة محافظة الجنوب أقلّ إذ جرى اختيّار معظم المشاركين من حزب اللّه وحركة أمل من الضاحية الجنوبية (محافظة جبل لبنان) وبيروت الغربية (محافظة بيروت).

جدول 3: عدد المشاركين بحسب المحافظات

المحافظة	المشاركون من السلطة	المشاركون من المعارضة	مجمل المشاركين
بيروت	8	5	13
جبل لبنان	12	8	20
الشمال	7	5	12
البقاع	6	6	12
الجنوب	2	5	7

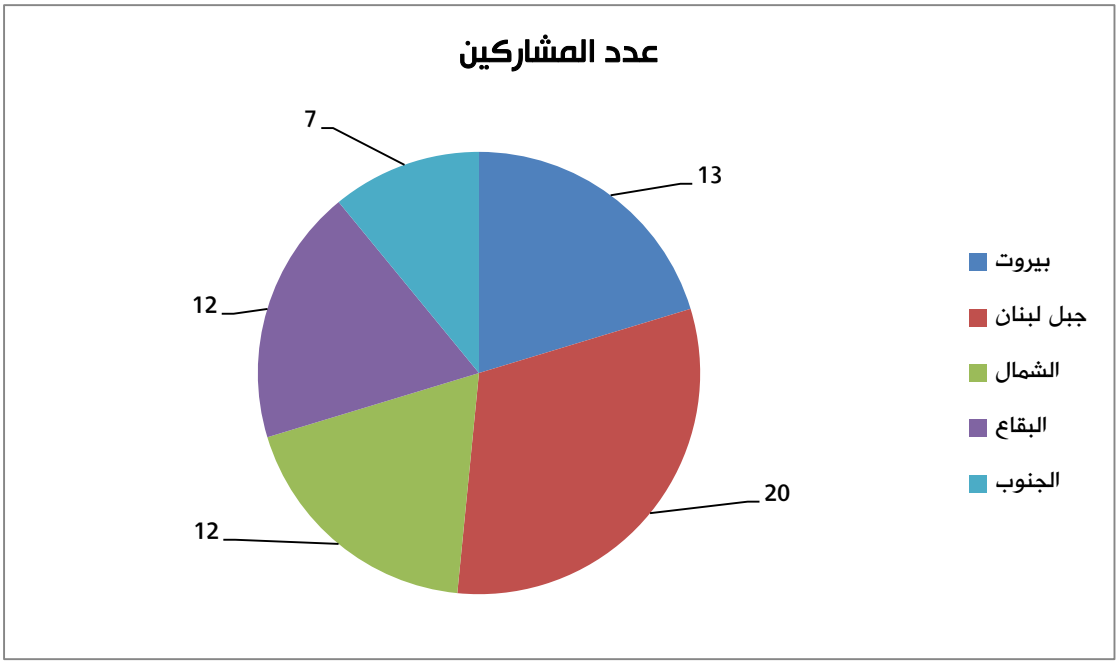

رسم توضيحي 3: عدد المشاركين بحسب المحافظات

تمّ استقطاب المشاركين إما من خلال اتّباع تقنية "عيّنة الملاءمة" حيث بحث الفريق المساعد من خلال وسطاء على أشخاص يحوزون المواصفات المطلوبة وكذلك أحيانًا من خلال تقنية "كرة الثلج" حيث كان بعض المشاركين يقترحون مشاركين آخرين ولا سيّما ضمن مجموعات الحراك أو من خلال أشخاص مفتاحيين في الأحزاب أو الحراك وقادرين على إقامة صلات مع أشخاص من اتجاهات متنوّعة بما يسمح بالوصول إلى مشاركين على طول طيف مجموعات الحراك من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. تعمدّنا في استقطاب المشاركين الابتعاد قدر المستطاع عن شباب لهم مواقع تنظيمية قيادية وذلك لأننا غير معنيين بالموقف الرسمي للأحزاب والمجموعات بل المراد دراسة تصوّرات وانفعالات المنتسبين وذاكرتهم وتوقّعاتهم.

بعد تفريغ المقابلات مع المشاركين بدأت عملية تحليل النصوص عبر ترميزها ثم فرزها على فئات وموضوعات تتيح لنا إجراء مقارنات داخل كل فئة وكذلك مقارنات فيما بين الفئتين بالتركيز على الناحيتين التنظيمية والطائفية. كانت المقارنة الطائفية داخل فئة المعارضة محصورة بين السنّة والشيعة بسبب محدودية عدد المشاركين المسيحيين حيث فضّل عدد من هؤلاء عدم التصريح عن طائفتهم ولو كان مُجرو المقابلات يعلمونها (بسبب الاسم أو المنطقة). هذا التحليل النوعي جرى بالشكل التقليدي عبر الباحث من دون الاعتماد على برمجيات متخصصة.

القسم الأول:

تصوّرات حول أزمة ما بعد 17 تشرين:

المسار والأسباب والمسؤوليات

أولًا: عن الأزمة، متى وكيف ولماذا؟

1.1 ذاكرة جيل ما بعد الحرب الأهليّة

ما تختزنه الذاكرة هو جزء من الهويّة، والذاكرة ليست محايدة فالأحداث السياسية التي تثبت فيها تعكس أبعادًا وجدانية وإيديولوجية وتعزّز الانتماء السياسي وتُستخدم لتفسير الوقائع الحالية، ثم إنها تعكس مصالح الجماعة التي ينتمي إليها الفرد. هناك علاقة مباشرة بين انتماء الفرد لجماعة سياسية وبين تقييمه للأحداث السياسية المختزنة في ذاكرته، واسترجاعه لهذه الذكريات وتفسيرها ومنحها معنى ما يكشف عن فهم الأفراد لواقعهم السياسي الحالي.

بحسب الإجابات التي قدّمها المشاركون يظهر أن الأحداث المستذكرة تعود لما بعد العام 2005 (تقريبًا كان المشاركون في بداية سن المراهقة)، وهي واقعًا الأحداث التي تدور حولها الحياة السياسية اللبنانية منذ ذلك الوقت: تحرير جنوب لبنان عام 2000، واغتيال الرئيس الحريري عام 2005، وتظاهرات 14 آذار عام 2005، وانتصار المقاومة في العام 2006، وعودة العماد ميشال عون من منفاه عام 2005، وأحداث 7 أيار 2008، ووصول العماد عون للرئاسة عام 2016، واحتجاجات 17 تشرين الأول 2019.

- **الأحزاب المشاركة في السلطة**

يبدو شباب التيّار الوطني الحرّ شديدي الارتباط بشخص العماد ميشال عون إذ إن الحدث الأجمل جرى ربطه به سواء عودته إلى لبنان أو انتخابه رئيسًا للجمهورية أو مواقف اتخذها، فهي أحداث شعر من خلالها المشاركون بالقوّة وصوابية الخيارات والقدرة على تحقيق أهداف مشروعهم السياسي. وبخلاف بقية الأحزاب لم يكن الحدث الأسوأ لدى شباب التيّار قابعًا في فترة بعيدة بل هم يعايشونه الآن، ما يشير إلى عمق الأزمة التي يستشعرها محازبو التيّار. فالشباب المشاركون عبّروا عن الإحباط لعدم وجود أي أفُق للإصلاح وهو ما تجلّى باستقالة حكومة الرئيس حسان دياب "فوصلنا إلى مكان مجهول يتسم بالغموض وغياب أية رؤية مستقبلية". وهذا الواقع سببه، بحسب المشاركين من التيّار، مقاومة النظام القائم لأي جهد إصلاحي وانقلاب القوّات اللبنانية على التزاماتها مع التيّار (يرى أحد المشاركين أن القوّات دعمت عون للوصول إلى الرئاسة بنيّة إفشال عهده) إضافة إلى المبالغة في التوقّعات من "الحلفاء". يستشعر العونيون الأذى الذي تسبّبت به لهم أحداث 17 تشرين الأول التي تحوّلت بشكل مفاجئ ضدهم بعدما انطلقت من مطالب اقتصادية ومعيشية مشروعة.

أمّا الشـباب المحازبون من القوى المسـيحية الأخرى فقد اختاروا التأكيد على الأحداث الأسـوأ وتجنّبوا بالعموم الإشـارة لحدث جميل يذكرونه بما قد يشـير إلى حالة من الإحباط في صـفوف شـباب هذه الأحزاب. ركّز هؤلاء على انفجار المرفأ واغتيال رموزهم والرئيس رفيق الحريري ووصـول العماد عون للرئاسـة باعتبارها أسـوأ الأحداث. يشـعر المشـاركون من القوّات اللبنانية والكتائب وحركة الاستقلال بوطأة تأثير الاغتيالات على مشروعهم السياسي، فيما تفرّدوا بين شباب الأحزاب بالإشارة إلى حادثة المرفأ ربما لسببين: الأول هو الطبيعة الديموغرافية للمنطقة الأكثر تضررًا والثاني لأن الحادثة مفتاحية في التصويب على فشل عهد العماد عون.

أما شباب حزب اللّه وحركة امل فقد ربطوا الحدث الأفضل بقضية المقاومة وبالتحديد الانتصار في العام 2006. فهذه اللحظة تخلو من أية التباسـات وتشـكّل جزءًا أساسـيًا من المشـروع السـياسـي للحزبين وكذلك من هويّة هذا الجيل في الطائفة الشـيعية على وجه التحديد. في تفسـيرهم لأهمية تلك المعركة هناك من وجد فيها دلالة على قوّة الجماعة وتحطيمها "الأسطورة الصهيونية" والثقة بالنفس والبعض الآخر ربط ذلك بنتائجها على قوّة لبنان وميزان القوى الإقليمي. أحد المشاركين من حزب اللّه رأى أن انتصار 2006 جعله يشعر أنه "لبناني عن جد" وآخر بنى "رابطًا روحيًا" مع قائد المقاومة. لكن سـرعان ما يتبدّد هذا الإجماع عند الحديث عن الحدث الأسـوأ. يتلاقى شـباب حركة أمل حول اغتيال الرئيس رفيق الحريري ولكن بالتحديد من زاوية أن الحادثة قادت إلى أحداث 7 أيار 2008 وأضعفت النظام السياسي الذي كان قائمًا وغيّرته بسـبب دخول المسـيحيين إلى السـلطة ما كرّس الطائفية عبر أداء التيّار الوطني الحر. وانطلاقًا من هذا التحليل رأى "جميل" من الحركة أن الحدث الأسوأ كان وصول العماد عون إلى رئاسـة الجمهورية. فيما لم يركّز المشـاركون من حزب اللّه على وصـف حدث واحد بالأسـوأ وتوزّعت آراؤهم على أحداث داخلية مثل "ثورة 17 تشـرين" واتفاق الطائف وعدم تحقق طرح المؤتمر التأسيسي الذي كان يمثل "بارقة أمل" كما قال أحدهم.

لا يزال حدث اغتيال الرئيس الحريري شديد الوطأة على العقل الجمعي السنّي. أجمع المشاركون تقريبًا من شـباب تيّار المسـتقبل والقوى السـنيّة الأخرى على أن هذا الحدث هو الأسـوأ. يذكر مشـارك من تيّار المسـتقبل أنه كان في عمر الخامسـة حين ألحّ على والدته لاصـطحابه لرؤية الرئيس الحريري في مهرجان انتخابي عام 2000 "وما زال هذا اليوم محفورًا في ذاكرتي". يمكن فهم أن تكون هذه الشريحة الشبابية متعلّقة بالرئيس الحريري لتزامن نشأتها مع ذروة صعوده واستحواذه على تمثيل السنّة مع حرصه على التواصل عن قرب مع الجمهور. تصف "رنا" لحظة الاغتيال قائلة: "شـعرت كأننا عائلة فقدت كبيرها ولم يعد لها من كبير بعدها". ويتشـارك

الشـباب السـنّة من خارج تيّار المسـتقبل اعتبار الاغتيال الحدث الأسـوأ إذ يرون أن الأمر كان مدخلًا للفتنة مع المقاومة في 7 أيار وأن لبنان افتقد بغياب الحريري عامل اسـتقرار أسـاسـي وصلة وصل مهمة مع الخارج ومن حينها "نحن في خراب فعلي" يقول "عمر" من تيّار الكرامة[24].

ولكن حين ننتقل للحديث عن الحدث الأفضل يعود الانقسام واضحًا بين شباب تيّار المستقبل وخصومهم السنّة. يستذكر شباب تيّار المستقبل إحياءات ذكرى 14 آذار في بدايتها والخطابات القوية ضـد الخصـوم والفوز في انتخابات 2009 وخروج الجيش السـوري عام 2005. إلا أن "جيهان" وجدت في عودة سـعد الحريري من السـعودية بعد اسـتقالته هناك الحدث الأفضـل "لوجود خوف شـديد على الشـيخ سـعد وعندما عاد شـعرت أن الأمل عاد لي، هذا شـخص أنا أسـتطيع الاتكال عليه". فيما وجد الشـباب السـنّة من خارج تيّار المسـتقبل في التحرير وحرب 2006 الحدث الأجمل لأنه تبيّن أن "بمقدورنا تحقيق الانتصـار بكل ما نعانيه من تخاذل واسـتسـلام عربي" يقول أحد المشـاركين ممن سـاهم بأعمال الإغاثة خلال الحرب. لكن هناك من لم يجد أي شـيء إيجابي حدث في لبنان بل وجده في تركيا مع تحويل آيا صـوفيا إلى مسجد.

أما المشـاركان من الحزب التقدمي الاشـتراكي فاتفقا على اعتبار خروج الجيش السـوري الحدث الأفضل "لأنه حرر لبنان من نظام الوصاية"، وكذلك يشتركان في اعتبار اغتيال الحريري الحدث الأسـوأ لكون الحدث "بدّل النظام السـياسـي في لبنان كلّه" (كما هو رأي المشـاركين من حركة أمل) ولكون رحيله حرم لبنان من رصـيد علاقاته الخارجية (وهو رأي عبّر عنه المشـاركون من تيّار المستقبل أيضًا).

- **المعارضة والحراك**

تطغى الأحداث المستجدة على ذاكرة شباب المعارضة والحراك ويعود ذلك بشكل أساسي إلى سـطوة لحظة 17 تشـرين الأول 2019 التي حازت على شـبه إجماع بأنها أجمل حدث عالق في ذاكرة هؤلاء الشباب[25]. كشفت تلك اللحظة عن عمق التغيير في المجال السياسي اللبناني وعن حدوده في ذات الوقت. وجد هؤلاء الشـباب أنفسـهم للحظة قد أمسـكوا بالقدرة على إحداث

[24] كان المشاركون من أحزاب حليفة لحزب الله أكثر تركيزًا على 7 أيار كحدث سيئ (دون تحميل مسؤوليته للحزب) من المشاركين من قوى 14 آذار وتحديدًا تيّار المستقبل والحزب التقدمي. يعتبر "عصام" من الحزب الديمقراطي اللبناني أن 7 أيار ما كان يفترض أن يحصل، فيما يشير "وليد" من تيّار العزم إلى الانقلاب في المواقف بعد ذلك التاريخ بين رفاقه الشباب ممن أعادوا دراسة خياراتهم و "قلبت القصة طائفية".

[25] تحضر أحداث أخرى بشكل متفرق، مثل فوز 14 آذار بانتخابات 2009، أو الانسحاب السوري أو المشاركة في نضالات شعبية وانتخابات طلابية قبل 2019.

التغيير وتجاوز الوضع القائم وأنهم بذلك سيكونون قادرين على تأسيس واقع سياسي مختلف. هذا التصوّر العارم لإمكانية حصول التغيير يفسّر الكثير من مشاعر الإحباط والخيبة التي تحيط بهؤلاء الشباب بعد اكتشافهم أن المجال السياسي التقليدي لم يكن من الممكن تجاوزه بالكامل بعد، وأن زخم لحظة 17 تشرين تبدّد وقد يطول الوقت قبل أن تسنح لهم فرصة مماثلة مرة أخرى.

هناك توافق واسع بين هؤلاء المشاركين حول لحظة 17 تشرين بوصفها أفضل حدث وربطوا ذلك بفكرة ظهور "الشعب" و "المواطن" حيث تبيّن وجود كتلة كبيرة من الناس اندفعت إلى الشوارع من خارج اللعبة التقليدية محفّزة بأوجاعها ومتمرّدة على الارتهان والزبائنية ومتجاوزة قيودها الطائفية والمناطقية حيث انتشرت الاحتجاجات في كافة المدن ما منحها بُعدًا وطنيًا، كما صرّح المشاركون. كان هناك شعور عارم بوجود هويّة مشتركة لكل هؤلاء القادمين من مناطق واتجاهات وطوائف مختلفة، تقول "غادة" من مجموعة "لحقي". فما حصل في الأيام الأولى صنعه الشعب، كما ورد بشكل متكرّر على ألسنة المشاركين.

كانت تلك لحظة الذروة والآمال الكبيرة وصولًا إلى لحظة استقالة سعد الحريري التي ولّدت "زخمًا معنويًا" ثم "فهمنا لاحقًا أنهًا كانت جزءًا من اتفاق سياسي" ("هبة" من شبكة مدى). ففي تلك الأيام بدت الأحزاب التقليدية مربكة ومحاصرة بينما كان شباب الحراك يمتلكون زمام المبادرة في إدارة التحرّكات وضبط الخطابات ولو من مواقع مختلفة. حينها كان "المشهد مهيبًا لدرجة اعتقدت أننا نستطيع الدخول للمجلس النيابي والسرايا ... واستطعنا في الفترة الأولى السيطرة على الخطاب والساحة وتحديد المطالب" (مشارك من الحركة الشبابية للتغيير). لقد كانت تلك لحظة "الحلم" كما عبّر أحد المشاركين.

يميّز المشاركون بوضوح بين الأيام الأولى حيث فاضت "المعنويات" ومشاعر "العزّة والفخر والأمل" وما تلا ذلك بعد أن "استعادت السلطة أنفاسها وردّت لنا الصاع" (مشاركان من حركة الشعب وحرّاس المدينة). ويذهب أكثرية المشاركين إلى رمي مسؤولية خمود الحراك على قوى السلطة التي إما سيّست الحراك من داخله أو واجهته بالعنف والطائفية من خارجه. لكن يرى عدد من المشاركين أن 17 تشرين هو محطة ضمن مسار لن يتوقف لأنه المسار الوحيد للتغيير وسيتواصل مع تزايد مشروعيته الشعبية وسخط الناس من الوضع القائم، وكذلك نبذ أصحاب الأجندات منه (مشاركان من شباب المصرف وحزب سبعة).

أجمع المشاركون الشيعة ضمن هذه الفئة على اعتبار 17 تشرين الحدث الأجمل وهذا الأمر يرتبط بكون الشيعة كطائفة هم الأقل تحفّظًا اليوم لتغيير النظام السياسي بالمقارنة مع

السنّة والمسيحيين. وحين يعبّر هؤلاء عن ما يعتبرونه الحدث الأسوأ ينكشف أن عمق تعويلهم على إحداث التغيير كان يستمدّ جزءًا من زخمه من خطاب حزب اللّه بعد الانتخابات النيابية عام 2018 حول الإصلاح السياسي. ومما ذُكر في هذا المجال، وبالخصوص من المشاركين من حراك صور وحراك النبطية والحركة الشبابية للتغيير، طلب الحزب من مؤيّديه الخروج من الساحات وكذلك بعض المواقف والسلوكيات السلبية تجاه الحراك خاصة وأن بعضهم كان يعتقد أنه كان من الممكن إسقاط النظام حينها.

الحدث الأبرز الذي تلا 17 تشرين ولو مع فارق واضح (مشارك من حراك صور ومشاركان من مواطنون ومواطنات) كان تحرير جنوب لبنان والانتصار في تموز عام 2006. وهي أحداث لم يعايشها المشاركون، لا سيّما التحرير، بسبب عامل العمر بل جرت معايشتها بشكل متأخّر عبر الإعلام والأهل. فالانتصار في تموز "حدث مؤثر يُبنى عليه وبغضّ النظر عن الموقف من حزب اللّه كتنظيم سياسي ولكنه أثبت أنه قادر على تشكيل ردع للإمبريالية الصهيونية، وجعل لبنان قادرًا على الدفاع عن نفسه ولكن لم يتبع ذلك مشروع سياسي"، يقول "زين" من حركة مواطنون ومواطنات.

أما الحدث الأسوأ لدى المشاركين فتوزّع بشكل أساسي بين اغتيال الرئيس الحريري وانفجار مرفأ بيروت. لدى السنّة يتقدّم الاغتيال بشكل واضح ولدى المسيحيين يتقدّم تفجير مرفأ بيروت ولدى الشيعة يحضر الموضوعان. فلدى المشاركين السنّة، أشاع الاغتيال شعورًا عميقًا بفقدان الأمان والاستقرار وأن هناك مخططًا ما يجري (حركة الشعب) ومعه "راح البلد"، تقول "سارة" من "لبنان عن جديد". فيما رأى "مجد" من حرّاس المدينة أنه الحدث الأسوأ "لأننا خُدعنا بقوى 14 آذار وكل الأحداث التي تلت كانت ناتجة عن الاغتيال مثل 7 أيار وذهاب سعد الحريري إلى سوريا". وغالبًا ما يستذكر المتحدثون تفاصيل نهار الاغتيال ومدى تأثرهم وانقلاب أحوالهم ما يشير إلى عمق حضور الحادثة في الوجدان السنّي بمعزل عن التموضع السياسي. ويتشارك بعض المشاركين الشيعة الموقف ذاته من حادثة الاغتيال بسبب الانقسام المذهبي الذي نتج عنها (شبكة مدى، حزب سبعة)، فيما تغيب قضية الاغتيال عند المشاركين المسيحيين. وفي هذا السياق يمرّ ذكر حوادث 7 أيار بشكل عابر لدى بعض المشاركين ولا سيّما لناحية تأثيرها في تنشيط الصراع المذهبي وهو ما يسهم في شد عصب البيئات الشعبية نحو قواعدها التقليدية بعيدًا عن قوى المعارضة.

يظهر تأثير انفجار المرفأ عند المشاركين المسيحيين أكثر من غيرهم. يرى المشاركون أن الانفجار "بات مطبوعًا في الذاكرة ولا يُنسى" ("فراس" من مجموعة "موطني") ويتجاوز أن

يكون مجرد إهمال بل عمل متعمد وعمل سياسي ("عبير" من النادي العلماني) ساهم "بتعرية السلطة" (لحقي) و "يجسّد كل أبعاد النظام السياسي العفن" ("هلا" من الكتلة الوطنية). وساهم الانفجار في تعزيز هوية مشتركة للفاعلين خارج مجال السلطة باعتبارهم ضحايا من ناحية لأنه منحهم مجالًا للعمل معًا على الأرض. تصف "غادة" من "لحقي" تجربتها مع حدث الانفجار بأنه "مزيج من الأسى والفخر لأني عشت تجربة التضامن مع شباب يدًا بيد لهدف نبيل". وتضيف "سهام" من "لقاء البقاع الثوري" أن الانفجار "جعلني أشعر أنه يجب أن أقوم بشيء وأساعد بكل شيء ممكن ووعّى فينا الحقد على الطبقة السياسية لأننا اكتشفنا قديه نحن رخاص (بدون قيمة) عندهم".

- **التحليل المقارن**

i. تُلاحَظ محورية الزعامات والقيادات السياسية في الأحداث الراسخة في ذاكرة شباب الأحزاب المشاركين مثل تغييب الإمام موسى الصدر أو اغتيال كمال جنبلاط والرئيس رفيق الحريري، أو عودة العماد ميشال عون ووصوله للرئاسة، أو مواقف للسيد حسن نصر اللّه. هذا الأمر في جزء منه مرتبط بطبيعة الحياة السياسية اللبنانية حيث للزعيم/القائد حضور يتجاوز المؤسّسات الحزبية ويعايش عددًا كبيرًا من المنعطفات السياسية. وتمثّل هذه الشخصيات رصيدًا تاريخيًا وشعبيًا وهي ذات مشروعية تعويضية (فهذه الزعامات تعكس المراحل "الثورية" للقوى التقليدية وعنفوانها أو مراحل صعودها) لكل القوى السياسية وهي جزء من هوية الجماعة التي بدورها ترى العالم الخارجي من خلال كلمات هذه الشخصيات وأفعالها. في المقابل هناك شبه غياب لأحداث مرتبطة برموز قيادية لدى المشاركين من الحراك والمعارضة. وهذا الأمر مفهوم نظرًا لعمر تجارب قوى الحراك والمعارضة وطبيعة بناها.

ii. أقام حدث 17 تشرين حاجزًا صلبًا بين الفئتين، فيتجاهله شباب الأحزاب إلى حد بعيد حيث لا تزال تهيمن على ذاكرتهم أحداث عايشوها في مرحلة مبكرة من شبابهم، فيما لا يستطيع شباب الحراك والمعارضة تخيّل شيء خارج هذه اللحظة. وهذا أمر يفسّر الفارق بين القوى التي تمثل الواقع القائم والقوى التي تسعى للانقلاب عليه، فلا منجزات حديثة لأغلب قوى الأحزاب ما يعكس أزمتها وركود معظمها، فيما يستشعر معارضوهم أنهم في لحظة انبثاق وأن التغيير يحصل بالفعل ولو اختلط ذلك بمشاعر الخيبة أحيانًا. بالمحصّلة يبدو وكأن المشاركين الشباب من كلتا الجهتين ينتمون إلى أزمنة مختلفة ما يشير إلى عمق الانقسامات اللبنانية.

iii. تحوّل حدث 17 تشـرين إلى مرتكز في ذاكرة جيل ما بعد الحرب الأهليّة المنضـوي في قوى الحراك والمعارضة. فذاكرة هذه الشريحة أصبحت خاضعة لهذا الحدث لدرجة يغيب عنها الكثير من الأحداث السـابقة وهو ما يعني أن الشـحنة الوجدانية لهذه الذكرى سـتعمل على مدى السـنوات المقبلة كمحفّز رئيسـي. أنتج هذا الحدث مشـاعر القدرة والخيبة في آن معًا وهي سـتظهر عند كل اختبار جديد في الشـارع. ويتجسّـد هذا التناقض من خلال تجاهل مجموعة من المشـاركين لحدث 17 تشـرين والرجوع لأحداث أسـبق عليه، في مقابل إصـرار مجموعة أخرى على أن هذا الحدث هو محطة في مسـار يتقدّم وحتمي ومتصاعد.

iv. عزّز 17 تشـرين من الهويّة المشـتركة لمعارضـي الوضـع القائم، وكذلك صـار مصـدرًا للمشروعية لا غنى عنه. تدلّ عبارات المشاركين عن 17 تشرين أن مصدر قوّته هو في إثباته وجود شـعب لبناني وذلك في تحدّ للسـردية السـائدة بأن اللبنانيين مجرّد رعايا طوائف. هذا "الظهور" للشعب صار الاستدلال الأساس لحتمية التغيير.

v. يمكن اعتبار أن حادثة انفجار المرفأ كانت الركن الثاني الموازي لاحتجاجات 17 تشـرين في ذاكرة شـباب الحراك والمعارضـة، فهي أكّدت لهم، من منظارهم الخاص، صـوابية القطيعة مع الوضـع القائم وأعادت شـحن الغضـب تجاه النظام السـياسـي. أما بالنسـبة للمشاركين من أحزاب السلطة، ولا سيّما الأحزاب المسيحية المنافسة للتيّار الوطني الحر، فكان اسـتحضـار حادثة انفجار المرفأ للتصـويب على عهد العماد عون والاسـتدلال على فشله.

vi. كان للعامل الطائفي دور واضح على الذاكرة السياسية، فالمشاركون من كل مذهب، من كلتا الفئتين، ركزوا نسبيًا على قضية محدّدة أكثر من البقية. فالمشاركون الشيعة ركزوا على القضـايا المرتبطة بالمقاومة و17 تشـرين والمشـاركون السـنّة على حدث اغتيال الرئيس الحريري، والمشـاركون المسـيحيون على حادثة انفجار مرفأ بيروت. لكن الحدث الأفضل الذي برز مشتركًا لدى بعض المشاركين من الفئتين ومن طوائف مختلفة كان مرتبطًا بالمقاومة سـواء تحرير جنوب لبنان عام 2000 أو الانتصـار على العدوّان الإسرائيلي في عام 2006.

vii. كذلك كان للعامل السياسي تأثير واضح في فرز الآراء حيال مسألة الذاكرة. وظهر ذلك من حضور حادثة اغتيال الرئيس الحريري، إضافة للمشاركين من تيّار المستقبل، لدى المشـاركين من حركة أمل والحزب التقدمي الاشـتراكي. ومردّ ذلك أن الرئيس رفيق

الحريري كان جزءًا أساسيًا ومرتكز استقرار منظومة الحكم وفعاليتها لحقبة ما بعد نهاية الحرب الأهليّة حتى العام 2005.

viii. يبدو واضحًا ازدحام العقدين الأخيرين بنظر المشاركين بأحداث تأسيسية على مستوى الدولة والنظام والكيان، لكن يُنظر إليها من زوايا مختلفة ومتباينة وأحيانًا متناقضة. وهذا ما يحول دون دمجها في سردية واحدة يمكن البناء عليها بنظر الشرائح المشمولة بالبحث لتجديد النظام وإصلاحه بل ربما تتحوّل هذه الرؤى المتباينة لأحداث متمركزة في الذاكرة إلى عائق يحول دون ذلك.

1.2 في فهم الأزمة وإدراكها

- **الأحزاب المشاركة في السلطة**

يُجمع شباب أحزاب السلطة على أن الأزمة التي انفجرت ليست راهنة بل تعود إلى سنوات عدّة أقربها اغتيال الحريري (2005) وأبعدها سايكس بيكو (نهاية الخلافة العثمانية وقيام دولة لبنان الكبير)،[26] فيما يركّز معظمهم على لحظة الطائف باعتبارها بداية هذا المسار التراكمي وبالتحديد مع وصول الرئيس الراحل رفيق الحريري إلى الحكم عام 1992. وهنا يرى بعض المشاركين أن اتفاق الطائف أنهى الحرب ولكن لم يُنه آثارها التي عززت من الانقسامات على حساب الهويّة الوطنية وتهميش الدولة وتشتيت السلطات.

يؤكّد المشاركون على محطة اتفاق الطائف بوصفها بداية لمسار الأزمة إمّا لكونها تُربط بالسياسات الاقتصادية الريعية للحريرية وإما لكونها شرعنت ما أنتجته الحرب الأهليّة من الطائفية والفساد والمحاصصة وغياب القانون وتفتيت السلطة. وبناء على ذلك يخلص العديد من المشاركين إلى أن الأزمة كانت متوقّعة وليست حدثًا مفاجئًا، مع ملاحظة بعضهم أن مسار الأزمة هذا تمّ تسريعه مرّة بفعل اغتيال الحريري ومرّة بسبب الصراع على رئاسة الجمهورية بعد نهاية ولاية ميشال سليمان (2014) ومرّة بسبب الحرب السورية (2011) ومرّة بسبب العقوبات الأميركية بعد 2017.

في فهم شباب أحزاب السلطة للأزمة تحضر ولو بشكل غير مترابط بمتانة وضمن عرض أفقي فتبدو كأنها منعزلة أو متساوية التأثير ثلاثية: دور الخارج، والطائفية، والسياسات. وهنا يُلاحَظ

[26] البعض يحيل الأزمة إلى سايكس بيكو وما أنتجه من تقسيم ويربطها بأزمة كيان وهويّة تشكّلت منذ حينها فلا "أحد يدرك هويّته كي يدرك عن ماذا يدافع وكيف يحلّ أزمته"، يقول أحد المشاركين من طرابلس: "نحن مضروبين من زمان منذ انتهت الخلافة بوعد بلفور وسايك بيكو".

أن شـــباب أحزاب "مركز النظام" تحمّل الأزمة أكثر لعوامل بنيوية (الطائفية والخارج) وتتجاوز خيارات الفواعل الســـياســـية فيما أولئك الذين على هامش النظام يركّزون على دور النخبة وممارساتها وسياساتها.

أ- الطائفية هي المفهوم الأكثر حضـورًا في كلمات المشـاركين من هذه الفئة. يجري ربط الأزمة بالطائفية لكونها عائقًا أمام الهويّة الوطنية وتقوّض روح المواطنة وتعزّز التعصّب، وموهنة للدولة (كيانات موازية)، وحاجزًا أمام الإدارة الرشيدة والمساءلة وقوّة الحكم (الديمقراطية التوافقية) ومحفّزة للتمييز في الحقوق. يرى أحد المشـــاركين أن "التقســـيّمات الطائفية والمذهبية والمناطقية من مفاعيل الحرب الأهليّة... فالطائفية هي أساس كل عِلّة وكل خراب".

ب- أما دور الخارج فيبرز الحديث عنه غالبًا في ســـياق نفي المســـؤولية أو تخفيفها عن الأحزاب المشـاركة في السـلطة. فهنا تبدو الأحزاب عاملًا ثانويًا حيث إن الواقع اللبناني يخضع لإدارة خارجية سواء بفعل الدور السوري بعد الطائف أو السياسات الأميركية لا سيّما بعد 2005 ثم بعد انتخابات 2018. وهنا تجري الإشـارة للعامل الخارجي بما يلقي المسؤولية على المحور الآخر. يقول أحد المشاركين أنه "بالحقبة من 1990 حتى 2005 لم يكن البلد ملك نفســـه، كان الســـوري موجودًا داخل البلد وهو الحاكم". وفي دور الخارج يبرز الانقسـام التقليدي بين مؤيدي المقاومة ومعارضـيها. الاتجاه الأول يرى أن لبنان يمر بأزمة سياسية مرتبطة بمشاريع خارجية لتقسيم لبنان لضرب حزب الله، وهذه "نهاية للبنان الكبير كما ورد في ســـايكس بيكو" واغتيال الحريري كان بداية هذا المشروع التقسيمي. في حين يرى الطرف المقابل أن العامل الخارجي مرتبط بدور حزب الله الإقليمي لا ســـيّما مع اندلاع الحرب في ســـوريا ممّا أدّى إلى العقوبات وشـــحّ في التحويلات الخليجية.

ت- أما في السياسات فيركّز الشباب على الجوانب المالية والاقتصادية بما يعكس تأثرهم بالخطاب النقدي لقوى المعارضة والنُخب غير الرسمية. ترى مجموعة من شباب الأحزاب أن الأزمة مركزها اقتصـــادي مالي ومرتبطة بخيارات الاســـتدانة المفرطة "فالدَين هو الســـبب الحقيقي للأزمة في لبنان بمعزل عن الفســـاد". والأزمة عندهم ليســـت وليدة اللحظة بل نتيجة تراكمات في الســـياســـات المالية والاقتصـــادية منذ الطائف وتحديدًا استلام رفيق الحريري. تبرز في الإجابات موضـوعات القضـايا المالية والنقدية مثل نمو الدين العام وتثبيت ســـعر الصـــرف والفوائد العالية وعجز الموازنة وضـــرب القطاعات

الإنتاجية والذي استفاد منه "حيتان المال". وهنا يمكن الإشارة إلى أنه على الرغم من ارتباط الكثير من قوى السلطة بالتجربة الحريرية سواء قبل أو بعد 2005 فإنها تواجه نقدًا واضحًا من المشاركين من هذه القوى.

- **شباب الحراك والمعارضة**

جاءت إجابات هذه الشريحة حول تأريخ بداية الأزمة أكثر تركيزًا على اعتبار اتفاق الطائف هو النقطة التأسيسية للأزمة اللبنانية الحالية وهي بذلك تؤيد فكرة "التراكم" الذي أوصل إلى الأزمة التي ساهمت العوامل القريبة في تسريعها وتفجيرها. هناك شبه إجماع لدى هذه الشريحة بأن الأزمة مرتبطة بنهاية الحرب الأهليّة وظهور الحريرية السياسية ونموذجها الاقتصادي القائم على الاستدانة والريوع والمحاصصة والطائفية بشكل مماثل لما عبّرت عنه شريحة أساسية من شباب الأحزاب. هنا يُلاحَظ أن المنتمين لبعض المجموعات اليسارية كانوا أقدر على تقديم سرد غني للأزمة ربطًا بالاستدانة بالدولار عام 1997 والهندسات المالية عام 2016 للتغطية على الاختلال في ميزان المدفوعات منذ 2011.

في المقابل ترى فئة محدودة جدًا من هذه الشريحة أن أحداثًا حصلت بعد 2005 سرّعت من وقوع الأزمة وأبرزها وصول العماد ميشال عون للرئاسة وحالات الفراغ المتكرّرة في السلطة وتأجيل الانتخابات (مشاركة من مدى) وحرب 2006 التي أعادت تدوير الطبقة السياسية وتأجيل الأزمة التي عادت إلى الواجهة بعد أحداث 7 أيار (مشاركة من الكتلة الوطنية). فيما يردّ عدد قليل من المشاركين سبب الأزمة إلى فترات سابقة على اتفاق الطائف، مثل فشل اليسار خلال السبعينيات في تغيير النظام السياسي وتحوّل الصراع إلى طائفي (مشارك من شباب المصرف)، وتأسيس الكيان على صيغة طائفية (مشاركان من الجماعة الإسلامية والمعارضة القومية) أو الحرب الأهليّة في منتصف القرن التاسع عشر (مشارك من "موطني").

لكن اللافت أن المتغيّر الطائفي كان ذا أثر نسبي عند المشاركين السنّة حيث يلاحظ انقسام واضح بين اتجاه من قوى يسارية لديها خطاب مماثل لمجمل هذه الشريحة بخصوص الحريرية السياسية (مشاركون من التنظيم الشعبي الناصري وحركة الشعب والحركة الشبابية للتغيير) وبين اتجاه مقابل يحاكي مقاربة شباب تيّار المستقبل ويحمّل مسؤولية الأزمة لوصول ميشال عون إلى الرئاسة عام 2016 وينسب له الفشل في تحسين الأمور بالرغم من وعوده، أو يلقيها على الأحداث الأمنية بعد 2005 وصولًا للأزمة السورية (مشاركون من منتدى طرابلس و"لبنان الجديد"، و "حجر وبشر"). حتى أن البعض يفضّل العودة لما قبل الحرب الأهليّة لتخفيف

مسـؤولية الحريرية عن الأزمة. رأى "عثمان" من "منتدى طرابلس" أن الأزمة سـابقة على الحريري وتعود إلى السياسات المصرفية منذ 1966 مع أزمة بنك أنترا. فيما أشار "مجد" من "حرّاس المدينة" إلى أن الحريري كان جزءًا من المشكلة ومن الحلّ فهو "نفّذ مشاريع لها أثر إلى اليوم لأنه كان ينظر للمدى البعيد. الأزمة ما قبل الحريري من الحرب الأهليّة وتفاقمت ربما بسبب الهندسات وحرب تموز و7 أيار والأزمة السورية".

حاجج معظم المشاركين من المعارضة والحراك أن رفيق الحريري هو المسؤول الأساسي عن النموذج الذي قام بعد الحرب الأهليّة ولكنهم يكثرون من استخدام مصطلح "الترويكا"[27] باعتبارها "رأس حربة المنظومة" (مشارك من حركة الشعب) والآلية التي عمل النظام عبرها في ذلك الوقت، وهذا ما يتيح توزيع المسؤوليات على نُخب من عدة طوائف. ويظهر حاكم مصرف لبنان، في تعبيرات بعض المشاركين، على أنه حلقة مفتاحية في هذه السلسلة. تؤكد هذه الفئة على مسؤولية النخبة السياسية رغم اعترافها بالطبيعة البنيوية للأزمة (مشارك من حراك صور) ويذهب بعضهم إلى اعتبار كل من شارك في "اللعبة" حتى ممن كانوا خارج لحظة الطائف مسؤولًا عن الأزمة وهذا ما يبرّر شعار "كلن يعني كلن" (مشاركان من الحزب الشيوعي و "لحقي")، فيما يذهب رأي مقابل للقول بإن من تحاصصوا مع الحريري كانوا موظفين لديه وليسوا شركاء وأن غياب الأخير كشف أنهم لا يمتلكون مشروعًا (مشارك من حزب سبعة).

- **تحليل مقارن**

i. إن النظر إلى الأزمة اللبنانية الحالية على أنها نتاج مسار تراكمي، بدأ مع نهاية الحرب الأهليّة وبداية نموذج اقتصادي سياسي قاده الرئيس رفيق الحريري مع منظومة سياسية ومالية متكاملة، هو نقطة تقاطع كبيرة بين كتلتين وازنتين من المشاركين من أحزاب السلطة ومجموعات وأحزاب الحراك والمعارضة. أي أنه على الرغم من عمق الانقسام السياسي بين الفئتين فإنهما تنطلقان من تشخيص شديد التشابه لبداية مسار الأزمة. يعكس هذا التصوّر السلبي حول تجربة الطائف ضمور مشروعية خطاب النظام وأقطابه في المجال العام لصالح الخطاب النقدي والمعارض لحقبة ما بعد الطائف. ويشير التصويب المكثّف على اتفاق الطائف إلى غياب حد أدنى من التوافق

[27] جرى تداول مصطلح الترويكا بعد الطائف للإشارة إلى ثلاثي رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي ورئيس الحكومة. ويُستخدم المصطلح في سياق نقدي لكيفية إدارة الدولة في تلك المرحلة من خلال التوافق بين هؤلاء الأقطاب الذين حلّوا مكان مجلس الوزراء في اتخاذ القرار. مع الإشارة إلى أن بعض المسيحيين يستخدمون هذا المصطلح ولكن يستبدلون رئيس الجمهورية برئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط للإشارة إلى أن المسلمين حصرًا أداروا الدولة بعد الحرب الأهليّة.

حوله حتى ضـــمن البيئات التي تنتمي إليه، وهو ما يدلّ على صـــعوبة إعادة ترميم مشـــروعيته حيث تبدو قاعدة المصـــالح التي بات يوفّرها ضـــيقة جدًا ولا ســـيّما لهذه الشرائح الشبابية العالقة في مركز الأزمة الآن.

ii. يُلاحَظ وجود تأثير للانتماء الطائفي والحزبي على محاولة شباب أحزاب السلطة تفسير الأحداث وفهمها. مثلًا يركّز بعض المشـــاركين من المســـلمين على تاريخ 1920 فيما يخصّ أصل الأزمة اللبنانية بينما كان المسيحيون أكثر تركيزًا على أحداث تنتمي لحقبة الحرب الأهليّة وما بعدها. كما يقترب شـــباب الأحزاب إلى مســـافة قريبة من ســـرديّات أحزابهم ويربطون بداية الأزمة بما يتفق مع السرديّة الحزبية، مثلًا يركّز شباب حزب اللّه والعونيون على لحظة الطائف (يراه أحدهم أسوأ حدث سياسي والانعطافة السياسية الأكثر خطورة) فيما يركّز شباب تيّار المستقبل على عامي 2005 و2011 في حين يشير شباب حركة أمل والقوّات اللبنانية إلى لحظة وصول عون للرئاسة.

iii. يتشارك بعض مشاركي الأحزاب (مثل حزب اللّه) مع بعض المشاركين من المعارضة والحراك (أوع، شباب المصرف، حركة الشعب) في ربط النموذج الذي أتى به الرئيس الحريري بعد الحرب الأهليّة بكونه جزءًا من مشـــروع الســـلام حينها وليخدم "المشـــروع الأميركي – السعودي"، وأنه صمّم نموذجًا متعمدًا بهذا الشكل ليكون "حسّاسًا لأية خضّات أمنية". وهذا الأمر ليس مفاجئًا إذ خلال حقبة التسعينيات تقاطع الخطاب النقدي للحريرية عند حزب اللّه والتيّارات اليسارية في العموم.

iv. فيما ركّز شباب الأحزاب المشاركة في السلطة على الإشارة إلى عوامل مثل دور الخارج ومسؤولية الشعب والظروف البنيوية كان شباب المعارضة والحراك أكثر تركيزًا على دور النخبة الحاكمة ولا سيّما الترويكا التي كان حضورها واضحًا في لغة الطرف الثاني. وهذا الأمر مفهوم من ناحية أن المشـــاركين من أحزاب الســـلطة كانوا أكثر حذرًا في ربط الأزمة بأداء الأشخاص.

v. تتمايز الفئتان في مقاربة دور "الشعب" في الأزمة. يُكثر المشاركون من أحزاب السلطة الإشـــارة إلى مســـؤولية الشـــعب اللبناني، فالشـــعب طائفي ومتخلّ عن مســـؤولياته بالمحاسبة ومتمسك بالأحزاب التقليدية ويتجاوز القانون ومنغمس في مصالحه الذاتية (يســـعى للربح الأســـرع والأســـهل) ولا يمتلك "ثقافة الدولة". كما تبدو الطائفية صـــفة جوهرانية لدى الشعب اللبناني في خطاب بعض هؤلاء المشاركين "فنحن شعب طائفي مجبولون بذلك مهما حاولنا التعالي". بل يبدو الشـــعب مبتدأ الأزمة كونه اعتاد على الفســـاد والفشـــل الرســـمي وســـكت عن ممارســـات الســـلطة، لذا ردّد بعض المشـــاركين

عبارات من قبيل "يعني أنا بحمّل المسؤولية أول شي للشعب" و "الناس من إيدها" وهكذا يصبح الناس "مسؤولين عن تكريس الزعامات والوسايط والفساد". بينما تغيب هذه اللغة تجاه الشعب لدى المشاركين من فئة المعارضة والحراك حيث ذكر مشاركان منها فقط أن الناس تتحمّل المسؤولية بسبب قِلّة الوعي والارتباط بالزعامات التي تستغلّ ذلك في السيطرة على موارد الدولة.

vi. بدا التمايز بين الفئتين حول دور الخارج واضحًا جدًا. في مقابل استحضار جزء من مشاركي أحزاب السلطة لدور الخارج مثل الدور السوري أو الأميركي أو الخليجي باعتباره عاملًا متدخّلًا أو مسبّبًا في الوصول للأزمة، لوحظ غياب شبه كامل للحديث عن دور الخارج لدى مشاركي الحراك والمعارضة. ويبدو ذلك مفهومًا من ناحية أن استحضار مسؤولية الخارج عادة ما يُستخدم للتخفيف من مسؤولية من هم في السلطة وتكريس سردية أن مَن في السلطة مقيّدون بمصالح خارجية مؤثرة في لبنان. تتكرّر لدى بعض المشاركين من أحزاب السلطة تعبيرات العجز والضعف أمام خطط الخارج، "فالخارج لديه خطط ونحن نمشي على هذا المخطط"، واللبنانيون رغم مسؤوليتهم عن الأزمة ولكنهم "مجرد تفصيل في صراع بين قوى كبرى يدور في لبنان والمنطقة"، فالبلد يمضي في مسار خراب مرسوم له منذ زمن طويل "نحن أداة مش ماشيين على كيفنا...نحن مسيّرين ولسنا مخيّرين". وتتسق هذه التعبيرات إلى حد بعيد مع الخطاب الرسمي للأحزاب.

vii. الملاحظة الأبرز عن التأثير الطائفي، هي تشابه مواقف الشباب السنّة في الفئتين حيث هناك انقسام بين مجموعة عابرة للفئتين تُحمّل الرئيس رفيق الحريري مسؤولية السياسات الاقتصادية لما بعد الحرب الأهليّة ومجموعة مقابلة تدفعها عنه وتصوّب على التيّار الوطني الحر وتلقي بمسؤولية الأزمة على عهد الرئيس ميشال عون. وهذا ما يشير إلى العمق الاجتماعي للتوتّر السنّي تجاه التيّار الوطني الحرّ ورئيسه جبران باسيل على وجه التحديد.

viii. لا يمكن تجاهل وجود تعبيرات نقدية خجولة وضمنية لدى فئة شباب أحزاب السلطة موجّهة لأحزاب السلطة ونخبها، وكذلك محاولة التخفيف من مسؤولية أحزابهم بدل إنكارها. برّر أحد المشاركين التمسّك بأحزاب السلطة بالخوف من غياب البديل. وتضيف مشاركة أخرى رغبتها بأن تكون جزءًا من الحركة الاحتجاجية ولكن "بتخافي يقولوا نازلة ضد الحزب اللي بنتمي له وإنو ما شايفة الحقيقة، ما حدا عم يقدر يطلع من حزبه يمكن". والبعض الآخر يرى أن نُخب الأحزاب متواطئة "تحت الطاولة" فيما تتنازع في

العلن لاستقطاب الجمهور، ويتكرّر توجيه النقد للمسؤولين، ليس مسؤولي حزب الناقد، كمصدر للأزمة بفعل عجزهم "عن بناء دولة فعلية" وتقاعسهم عن تحمّل المسؤولية.

1.3 السبب الرئيسي للأزمة

- **الأحزاب المشاركة في السلطة**

تفرّقت المواقف وتباينت بين المشاركين من هذه الفئة في تقييمها للسبب الأساسي للأزمة التي وصل إليها لبنان. بالمجمل كانت مسألة الطائفية والمحاصصة الناتجة عنها هي الأكثر حضورًا نسبيًا. بعدها حلّت السياسات الاقتصادية والمالية منذ نهاية الحرب الأهليّة (الاقتصاد الريعي، سياسات مصرف لبنان، الاستدانة...). أما الفئة الثالثة من الأسباب فارتبطت بالظروف الجيوسياسية المحيطة بلبنان والمتداخلة مع قضية سلاح المقاومة، وهنا حلّ الانقسام التقليدي بين قوى 8 آذار و14 آذار. والفئة الأخيرة كانت أسباب متفرّقة مرتبطة بالفساد وغياب القضاء العادل والمستقلّ وأداء النخبة/الطبقة السياسية وطبيعة قوانين الانتخابات.

أ- النظام الطائفي والمحاصصة. يرى المشاركون هنا أن مركز المشكلة داخلي ومرتبط بالطبيعة الطائفية للنظام الذي يكرّس التفاوت ويطيح بالقانون ويقوّض المواطنية ما حوّل اللبنانيين إلى جماعات متصارعة حيث يصبح "تاريخنا عبارة عن تداول صعود وهبوط جماعة مقابل أخرى" وهنا تبحث كل جماعة عن جهة خارجية لتستقوي بها. بالمحصّلة يجد القائلون بهذا الرأي أن الحلّ يكون تلقائيًا بأن نتخلّى عن الطائفية ونفصل الدين عن الدولة (مشاركة من الحزب القومي) أو إقامة الدولة المدنية كما عبّر عدد من المشاركين وبالتحديد من حركة أمل وتيّار التوحيد والحزب الديمقراطي اللبناني. وهناك من لم يربط الطائفية بالنظام بل بكونها مسألة وعي وهو ما يوجب "إعادة هيكلة نظامنا الاجتماعي والثقافي" (مشاركة من القوّات اللبنانية) وبين من يراها "نتاج فقدان الهويّة الجامعة الذي يؤدّي إلى ظهور تباينات في فهم أزمة البلد ولذا على الناس أن تفهم ماضيها والفرص التي كانت متاحة في السابق" كما عبّرت "ريتا" من الحزب القومي السوري.

ب- السياسات المالية والاقتصادية للحكومة ومصرف لبنان لجهة تأسيس اقتصاد ريعي "كسول" قائم على تدمير القطاعات الإنتاجية في الزراعة والصناعة لأنه يغري أصحاب الأموال بالفوائد العالية المضمونة. فالأزمة مرتبطة بـ "النظام الربوي الذي أنتج مجتمعًا كسولًا رغم أن في ذلك مخالفة لديننا" يقول "عمر" من تيّار الكرامة. ويرى هؤلاء أنه

كان يمكن لبناء اقتصـاد منتج أن يعزّز التصـدير ويزيد كتلة العملات الصـعبة. نموذج كهذا، بالنسبة لأحد المشاركين، يستوجب علاقات جيدة مع سوريا بالضرورة.

ت- الأسباب الجيوسياسية: ربط أنصار هذا الرأي الأزمة جزئيًا أو كلّيًا بأسباب خارجية. وهنا يظهر الانقسـام التقليدي بين وجهتي نظر، واحدة ترى أن لبنان حلقة صـغيرة في صراعات القوى الكبرى وكذلك ضمن المساعي الأميركية للهيمنة على المنطقة. "فلبنان جزء من صراع بين مشروعين على مصالح جيوسياسية تشمل سوريا وفلسطين" وهكذا "تصـبح أزمة لبنان جزءًا من أزمة الإقليم". والثانية تصـوّب على دور حزب اللّه في الإقليم والصـراع مع "إسـرائيل". هنا تظهر مقولات مثل أن "الصـراعات الداخلية هي طبخات خارجية" وأن "الطائفية هي أيضًـا مزروعة من الخارج"، أو أن الأزمة ترتبط "بوجود طبقة سـياسـية تحتضـر وانتهى دورها لدى الخارج". ولذا يرى معظم هؤلاء أن حلّ الأزمة مرهون بانعقاد التسـوية الإقليمية أو بالحياد على قاعدة "لبنان أولًا"، وبعضهم يظن أن البلد يعود حينها كما كان.

ث- ركّز بعض المشاركين من قوى 14 آذار على مسألة حزب اللّه وسلاحه باعتباره السبب الجوهري للأزمة. فهذا السـلاح برأيهم يمنع قيام الدولة أو تسـبّب بغيابها كما أنه يضـع لبنان ضمن لعبة صراع المحاور (خاصة بعد 2011) ويستجلب ضغوطًا اقتصادية يتضرّر منها كل البلد. فالأزمة "هي بسـبب حزب اللّه بقوّته العسـكرية وأيديولوجيته العابرة لمفهوم الدولة والمطلوب أن يتحوّل الحزب إلى حزب عادي ولبننته"، يقول "طارق" من تيّار المستقبل.

- **شباب المعارضة والحراك**

في تشـخيصـهم لمركز الأزمة ركّز المشـاركون من هذه الفئة على مسـألة الطائفية السـياسـية والمحاصصة الملازمة لها، تليها مسؤولية الطبقة السياسية والنخبة الحاكمة، وبعدها السياسات المالية والاقتصـادية، ثم الفسـاد. فيما تبدو المسـائل المرتبطة بدور الخارج وسـلاح المقاومة شبه غائبة. وأخيرًا، لم يخل الأمر من الإشارة في أكثر من موضع إلى أهمية الإصلاح القضائي سبيلًا للتغيير.

أ- القسـم الأول من المشـاركين وجد في المسـألة الطائفية ذلك الشـكل من الأنظمة الذي ينتج تلقائيًا إدارة فاسدة تقوم على المحاصصة. ولكن اللافت في ذات الوقت تأكيدهم أن الحديث عن النظام الطائفي بوصـفه عاملًا بنيويًا لا يقلل من مسـؤولية الطبقة

الحاكمة التي تنظّم الزبائنية وتقيم اقتصـــادًا ريعيًا بما يشـــدّد قبضـــتها على الناس (مشـــارك من حراك صـــور). فالطائفية "هي كل علّتنا التي تحوّلت لمبدأ أدىّ للفســـاد وتبادل رجال الدين والسـياسـة الحماية والتغطية" بحسـب "إبراهيم" من حركة الشـعب. هذا التشديد على دور النخبة يعكس تصوّرًا لدى هذه الشريحة من الشباب أنه كثيرًا ما يجري التركيز على مسألة النظام الطائفي من باب تبرئة الفاعلين السياسيين أو تخفيف مسؤوليتهم.

غلب الحديث عن النظام الطائفي باعتباره متكاملًا مع الأجزاء الأخرى للأزمة، "فهناك دور تكاملي بين عالم المال والسـلطة السـياسـية والسـلطة الدينية" كما عبّر "رائف" من الحركة الشبابية للتغيير. فالطائفية سمحت لكل طائفة أن تفعل أي شيء ولم يتوفّر الوعي الكافي لدى الناس لمنع ذلك واســـتمروا باتباع زعماء الحرب. فهذا النظام الطائفي الزبائني أتاح للزعماء ممارســـة النهب وتوزيع بعض المال العام على جماعاتهم لشـــرعنة وجودهم. (مشـــاركون من شـــبكة مدى، عن حقك دافع، حركة مواطنون ومواطنات، منتدى طرابلس، أوع).

ب- القسـم الثاني يرى أن الأصـل هو النخبة السـياسـية التي تتعامل مع السـلطة باعتبارها "غنيمة" وتمارس المحاصـــصـــة الطائفية ولذا ليســـت قادرة على أخذ قرارات لصـــالح المجتمع. فالزعماء اليوم مأزومون بين مجاراة فقرائهم أو نخبتهم المالية ولذا لا يفعلون شـــيئًا، وهذا العجز يضـــخّم الأزمة. إننا "بحاجة لدولة ومن دونها لن يحصـــل شـــيء" (مشارك من مواطنون ومواطنات) وهم "فشلوا في بناء هذه الدولة" (مشارك من حزب سـبعة). فهذه الطبقة السـياسـية المهترئة، بحسـب مشـاركين، هي المسـؤولة ونريد محاسـبتها واسـترجاع الأموال المنهوبة وليس الهجرة (مشـاركان من التنظيم الشـعبي والمعارضـــة القومية). ويســـتدلّ "عبد الرحمن" من الجماعة الإســـلامية على أولوية مســـؤولية النخبة "حتى لو كان هناك نظام طائفي ولكن مع نخبة أخرى لكان الوضـــع أفضل بكثير".

وهذه الطبقة هي عائق أمام أي مشـروع إصـلاحي ففي ظل هذه "الزمرة الحاكمة" التي لا مصلحة لها إطلاقًا بالإصلاح "فكل ما نناقشه يبقى حبرًا على ورق وبلا فائدة متوقّعة" (مشـــاركان من مجموعة لحقي وشـــباب المصـــرف). بل إن هذه الطبقة اختارت بدل الإصلاح أن ترمي بعبء الأزمة على الناس (مشارك من الحركة الشبابية للتغيير). لذلك من الضـــروري إنتاج طبقة جديدة رغم أنه أمر صـــعب ويحتاج لعمل كثير (لقاء البقاع

الثوري، حزب سبعة). ولذلك أشار عدد من المشاركين إلى أن بداية الحل تكون من خلال تغيير الطبقة السياسية عبر الانتخابات وهذا يستلزم الوعي لدى المواطنين، وتعزيز استقلالية السلطات وخاصة القضاء.

ت- القسم الثالث وجّه انتقاداته نحو السياسات. فمنهم من وجد أصل المشكلة في السياسات النقدية لمصرف لبنان وحاكمه ودوَلرة الاقتصاد (مشاركة من "حجر وبشر") والاقتصاد الريعي (مشاركة من النادي العلماني). ثم إن أساس المشكلة المالية والنقدية هي في الفوائد المرتفعة المدفوعة للمصارف "التي هي شريكة مع من هم في السلطة"، يجادل "مجد" من حراس المدينة. وبالتالي يبدأ الحل من الوضع النقدي، عبر قانون الكابيتال كونترول والضريبة على الودائع الكبيرة واسترداد أرباح الهندسات المالية وإعادة هيكلة الدين العام وديون الناس وهيكلة القطاع المصرفي بحسب "غسان" من الحركة الشبابية للتغيير. المطلوب أيضًا هو دعم الصناعات المحلية وتشجيع الصادرات بدل التعويل على أموال المساعدات، برأي "عثمان" من منتدى طرابلس.

ث- أسباب متفرّقة: فيما يخصّ الفساد، مرّ ذكره بشكل عابر كناتج عن النظام الطائفي والمحاصصة في مقابل التأكيد على السياسات الخاطئة باعتبارها أكثر أهمية. والفساد هنا يظهر على أنه إحدى أدوات ضبط الشعب من خلال ربط مصالح الناس بريوع الفساد. ولذلك يتكرّر الحديث عن ضرورة قيام قضاء نزيه ومستقلّ أكثر من أي حلّ آخر (مشاركون من: لحقي، موطني، المرصد الشعبي، لقاء البقاع الثوري، شباب المصرف). أما دور الخارج فيرد ببضع إشارات عابرة ومن دون توسّع مثل الحديث عن "سياسات خارجية تتحكّم بنا" (مشاركة من حجر وبشر) أو أن السبب هو فصل لبنان عن سوريا (مشاركة من المعارضة القومية)، وارتهان الأحزاب للخارج (مشارك من وعي). في حين تغيب الإشارة إلى سلاح المقاومة تقريبًا، فلا يظهر إلا عند "سارة" من مجموعة "لبنان عن جديد" التي اعتبرت أن سلاح حزب الله هو المشكلة كونه يستجلب الخنق الأميركي ولذا يكون الحل أن يتحوّل الحزب إلى مجرد حزب سياسي. فيما أشار مشارك آخر إلى أن السلاح خارج الدولة هو من جملة الأسباب (مشارك من "موطني").

- **التحليل المقارن**

أ. رغم وجود توافق بين كتلتين وازنتين من المشاركين ضمن الفئتين حول منح الأولوية للمسألة الطائفية على أنها أساس الأزمة، أكّد المشاركون من المعارضة والحراك بشكل

ملحوظ على مسؤولية النخبة الحاكمة. يميل المشاركون من أحزاب السلطة لربط الأزمة بالعوامل البنيوية والخارج لتقليل مسؤولية القوى السياسية، فيما يتعمّد شباب المعارضة والحراك التصويب على النخبة حتى أثناء الحديث عن طبيعة النظام أو السياسات[28]. فحين يتحدث هؤلاء عن أزمة السياسات المالية والاقتصادية يربطونها بطبيعة النظام الطائفية وأداء نخبته التي تتوسّل المحاصصة والزبائنية لتقبض على وعي الشعب وإرادته. ولذلك تصبح إقامة نظام ريعي يتغذى على الديون ذات الفوائد العالية جزءًا من إدامة الزبائنية عبر منع الناس من الاندماج في اقتصاد منتج يحرّرهم من الحاجة للطبقة الحاكمة. ولذلك تتكرّر الإشارة إلى أن الأزمة هي سياسية في الأصل ولكنها مترابطة مع الأزمة الاقتصادية (مشاركان من "موطني" وحركة مواطنون ومواطنات).

ii. لم يخلُ خطاب المشاركين من فئة أحزاب السلطة من نقد موّجه للطبقة السياسية وهو إن كان حاضرًا بشكل عابر فقد كان حادًا في تحميلها مسؤولية وازنة وإن كان كل منهم ينطلق من تصوّر ضمني بأنه ينتقد الأحزاب الآخرى. فهذه النخبة، بتعبيرات المشاركين، هي التي أقامت الطائفية وأدارت المحاصصة وفشلت في إدارة الدولة (المال والكهرباء والدعم) وتلاعبت بالناس بإثارة غرائز الجماعة وتجاوزت القوانين لصالح أعراف تجيز لهم بناء شبكات نفوذ عميقة كقاعدة لهم بدل الاعتماد على القاعدة الشعبية. فهؤلاء، يقول أحد المشاركين "خالفوا برامجهم الانتخابية وغرقوا في المحاصصة والنهب، فالفساد الداخلي يشكّل الجزء الأكبر من الأزمة وكل فئة شاركت في السلطة تتحمّل مسؤولية عن جزء من الأزمة". انطلاقًا من هنا يمكن فهم تركيز الشباب على ربط الحل بجهاز قضائي نزيه ومستقل وبقانون انتخابي جديد.

iii. فيما يخص المسألة الطائفية، اتفقت الفئتان على إعطائها الأولوية باعتبارها السبب الرئيسي للأزمة اللبنانية ربطًا بما تنتجه من فساد وزبائنية ومحاصصة وتجويف للدولة. وهذا الأمر متسق مع الخطاب العام في لبنان حيث الجميع يدين الطائفية ويدعو إلى تجاوزها، بمعزل عن خلفية ذلك. لكن كان عرض المشاركين من الحراك والمعارضة

[28] تتقاطع هذه الخلاصة مع استنتاج ناتج عن تحليل احتجاجات 17 تشرين بأنه في سياق السعي إلى "نزع الثقة" من رموز السلطة وأحزابها جرى تأطير عملية نزع السلطة بمطالب لم يعهدها تاريخ الاحتجاجات منذ نشوء لبنان الكبير في عام 1920؛ إذ ركّز المنتفضون على قضايا داخلية في الأساس تتعلق بالنظام وعلاقته بالمواطنين، عبر التركيز على رموز القوى الحاكمة. أنظر: بول طبر، البنية الرمزية وانتفاضة 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 في لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقييم حالة، العدد 8، كانون الثاني 2021.

للطائفية أكثر تماسكًا من حيث اعتبارها جزءًا من منظومة سياسية واقتصادية ومالية، فيما كان بعض شباب الأحزاب يشيرون للطائفية من باب تبرير سياسات أحزابهم.

iv. في العموم يمكن القول إن هناك انقسامًا وتباينًا واضحًا بين المشاركين من شباب أحزاب السلطة في تشخيص مركز الأزمة وذلك إما ربطًا بالهويّة الطائفية (المشاركون المسلمون أكثر نقدًا للطائفية) أو بالانقسام السياسي بين قوى 8 آذار و14 آذار (في النظر لدور المقاومة والخارج) أو بالتموضع داخل بنية النظام السياسي (مدى التركيز على الفساد). وهذا ما يشير إلى عمق التباينات والانقسامات عند القوى التقليدية حتى بين الحلفاء أحيانًا. في المقابل كانت آراء شباب الحراك والمعارضة أكثر تجانسًا بشكل ملحوظ وكان تأثير الانتماء الطائفي محدودًا.

v. ركّز المشاركون من الأحزاب المسيحية في قوى 14 آذار (القوّات اللبنانية والكتائب وحركة الاستقلال) على مسائل الفساد والمحاصصة وسلاح المقاومة. بينما أكّد المشاركون من التيّار الوطني الحرّ على العوامل المرتبطة بالاقتصاد الريعي والسياسات المالية والاستقواء بالخارج، فيما انحصر اهتمام المشاركين من تيّار المردة بالسياسات المالية. كان حضور المسألة الطائفية شبه غائب لدى هذه الشريحة، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى الهواجس المسيحية من الخروج من نظام التوافقية الطائفية نحو الديمقراطية العددية بما يهدّد وزنهم التمثيلي، كما يظنون. ولذا يميلون للنظر إلى الأزمة بعيدًا عن طبيعة النظام السياسية والتركيز على جوانبه المالية والاقتصادية والفساد والسلاح والخارج.

vi. أما من جانب المشاركين من أحزاب البيئات الإسلامية فقد غيّب المشاركون من تيّار المستقبل بالكامل الأسباب المرتبطة بالسياسات المالية والاقتصادية كونها تدعم السردية التي تحمّل الحريرية مسؤولية الأزمة، وفضّلوا بدلًا من ذلك ربط الأزمة بالطائفية والفساد ثم رميهما على التيّار الوطني الحر تحديدًا، ثم سلاح حزب اللّه والتدخلات الخارجية. أما المشاركون من حركة أمل فركّزوا على الطائفية السياسية وطبيعة قوانين الانتخابات النيابية، فيما وجد المشاركون من حزب اللّه أن الأزمة مرتبطة بالطائفية والمحاصصة والفساد والمشروع الإسرائيلي ومستلزماته من الضغوط الأميركية.

vii. ما يبدو فارقًا بوضوح هو موضوع الدور الخارجي والتدخّلات الخارجية في الأزمة. يكاد يغيب الحديث عن المستوى الخارجي للأزمة لدى شباب الحراك والمعارضة بالرغم من بروزه في الحالة اللبنانية، فيما كانت الإشارة لدور الخارج واضحة لدى المشاركين من

فئة أحزاب السلطة. هذا التجاهل لدور الخارج لدى فئة الحراك والمعارضة له عدة أسباب محتملة: أولًا هو يعكس حذرًا من أن الزجّ بالخارج يُخفف من مسؤولية القوى السياسية المحلية وأن الأخيرة تبالغ في توصيف هذا الدور لتتخفّف من مسؤوليتها. لذلك فإن الحديث عن السياق الخارجي قد يقلّل من القدرة على نقد الفاعلين المحليين. وثانيًا هو يشير إلى الانغماس المعرفي في الشق الداخلي للأزمة انطلاقًا من التموضع السياسي والمساجلة والنقد للوضع القائم والاشتباك مع الأسباب المباشرة للأزمة، في مقابل ضعف حضور أدبيات السياسات الدولية والنظام العالمي. وثالثًا قد يخشى هؤلاء من أن الحديث عن المستوى الخارجي للأزمة سيجبرهم على الظهور في موقف نقدي لطرف خارجي محدّد وأنهم جزء من "صراع المحاور" ما يقيّد وصولهم لجزء من الجمهور الداخلي أو يوتّر علاقاتهم مع جهات خارجية يتوقّعون منها الدعم أو يحفّز انقسامات إضافية داخل الحراك. ورابعًا بسبب وجود ارتباطات خارجية قويّة لبعض مجموعات الحراك.

viii. يُلاحَظ وجود تباين كبير في الإشارة لسلاح المقاومة من باب ربطه بالأزمة، حيث كان ذكره عابرًا وهامشيًا في أحاديث شباب الحراك والمعارضة، بينما كان يعود للظهور كجزء من الانقسام السياسي التقليدي لدى المشاركين من قوى 8 آذار و14 آذار. حتى ضمن المشاركين من قوى 14 آذار كان حضور مسألة السلاح هامشيًا وهو ما يشير إلى أن جزءًا من الخطاب العلني ضد سلاح المقاومة فيه مقدار من الافتعال والتوظيف أكثر من كونه يعكس هواجس البيئات الاجتماعية لهذه القوى.

ثانيًا: مَن المسؤول؟ بين النظام والنخبة والخارج

1.2. مسؤولية الأحزاب المشاركة في السلطة

يرى المشاركون من أحزاب السلطة بالمجمل أن مسؤولية أحزابهم في وقوع الأزمة هي إما مسؤولية سلبية (أي لعدم قيام حزبهم بأمور ما) أو أنها جزئية ضمن الحدود الطبيعية لأية ممارسة سياسية، في مقابل رمي المسؤولية الكبرى على القوى الأخرى سواء الخصوم أو الحلفاء. لم ينف هؤلاء الشباب وجود نصيب من المسؤولية على عاتق أحزابهم ولكن لغتهم اتسمت بالتبرير. استند التحلّل من مسؤولية الأزمة إلى جملة من السرديّات أبرزها: المشاركة المحدودة في النظام السياسي منذ نهاية الحرب الأهليّة، وعدم حيازة أغلبية في الحكومة أو مجلس النوّاب، والطبيعة التوافقية للنظام اللبناني، والطائفية السياسية وأولوية السلم الأهلي، وسياسات الحلفاء. يركّز المشاركون من كل حزب على عامل أساسي للتخفيف من مسؤوليته وكذلك على حِقب سياسية يمكن فيها التحلّل من المسؤولية. فيما كان القبول بجزء من المسؤولية يأخذ طابعًا سلبيًا يرتبط غالبًا بأمور كان على الأحزاب أن تقوم بها ولم تفعلها مثل المحاسبة والمصارحة ورفع الصوت وليس مسؤولية إيجابية عن ارتكابات وممارسات وسياسات.

أ- **كان المشاركون من الأحزاب ذات التمثيل المحدود في السلطة واضحين في نفي أية مسؤولية نظرًا لمحدودية دورهم داخل السلطة التنفيذية تحديدًا.** جادل المشاركون من الكتائب وحركة الاستقلال وتيّار الكرامة بعدم مسؤولية أحزابهم كونها في المعارضة وقامت بواجب المساءلة داخل البرلمان. لذلك يحصر "عمر" من تيّار الكرامة مسؤولية قيادة حزبه في أنهم رغم ممارستهم الاعتراض "ما عم يطلع بإيدهم" كان ينبغي عليهم "مصارحة الناس بهذا الأمر ويرفعوا المسؤولية، وإلا سيبدو الأمر أنك وضعت يدك مع المسؤولين عن الأزمة من تحت الطاولة. انزل ووضّح الصورة واترك هالشعب يفلت". بينما قالت "ريتا" من الحزب السوري القومي الاجتماعي أن لا مسؤولية سياسية على حزبها إلا لعجره عن إقناع الفئة الأكبر من الشعب بفكره، والتي "لو آمنت الأكثرية بفكر سعادة لما وصلنا إلى هذه الحالة". بدوره احتج "رامي" من حزب التوحيد العربي بأن الحزب "لم يكن في الحكومة إلا لمدة أربعة أشهر". فيما وجد "عصام" من الحزب الديمقراطي اللبناني أن مسؤولية الحزب تنحصر في "الوزارات التي كنا نديرها إن ثبت فيها تقصير". وكذلك كان رأي "كريم" من حزب الاتحاد حيث قال "لا نتحمّل أية مسؤولية بسبب وزننا السياسي وأننا خارج الحكم منذ 2005".

حتى الأحزاب ذات التمثيل المحدود التي كان لها حضـور غير هامشـي في السـلطة تبنّت وجهة نظر شـبيهة. جادل "وليد" من تيّار العزم أن دور الرئيس نجيب ميقاتي كان مقيّدًا بتسـوية إقليمية في حين أن "يلي كامش مجلس النوّاب مسـيطر على البلد... وموقع السـنّة ورئاسـة الحكومة مهمّش لأنه ليس صاحب قرار". وحصـر المشـاركان من تيّار المردة مسـؤولية تيّارهم في المسـايرة والتطنيش (تحت عنوان الوفاء والتراضـي) والرضـوخ للأمر الواقع في لنظام السياسي. وما عدا ذلك فمردود عليه بمحدودية التمثيل والحقائب الوزارية ومعارضة السياسات المالية لرفيق الحريري. فعندما "قدّم رفيق الحريري أسـهمًا في شـركة سـوليدير لإسـكات السياسيين، فرنجية الوحيد الذي لم يقبل وصوّت ضده" يقول "شادي" من تيّار المردة.

ب- أما بخصـوص الأحزاب ذات التمثيل الوازن في السـلطة والتي شـاركت في السـلطة التنفيذية منذ نهاية الحرب الأهليّة فلوحظ الآتي:

يقبل المشـاركون من تيّار المسـتقبل تحمّل جزء من مسـؤولية الأزمة ولكن يرفضـون أن تكون مسؤوليتهم هي الأكبر. يركزّ شباب التيّار على تأريخ الأزمة ربطًا بوصول العماد عون للرئاسة وإغفال المرحلة التي تلت نهاية الحرب الأهليّة. بالمجمل يبدو شـباب تيّار المسـتقبل أكثر قبولًا من شـباب الأحزاب الأسـاسـية الأخرى لتحمّل المسـؤولية. يشـير "فادي" من التيّار إلى أنه "لا نتحمّل الجزء الأكبر من دون نفي بعض المسؤولية عن بعض ناسنا. كنا وما زلنا بالسلطة وهذا جزء من المسـؤولية ونعترف بهذا الأمر". فيما يذهب "محمود" إلى أبعد من ذلك بالقول "أكيد علينا مسؤولية لأننا في السلطة طوال الوقت، مسؤولية بالفساد المستشري سواء أنه سرق أو سكت عن سرقات الآخرين". أما في الجانب المرتبط بنفي المسؤولية فيعرض المشاركون من تيّار المسـتقبل حججًا تتصـل بمسـؤولية السـوريين قبل 2005، والحاجة لتحالفات تمنع "حربًا مذهبية" مثل التحالف الرباعي، ودور قطر في تكريس "الثلث المعطل"، ودور الرئيس رفيق الحريري في جذب الاستثمارات والأموال، وكذلك التيّار ليس إلا طرفًا بين مجموعة أفرقاء بحسب طبيعة النظام السياسـي "فالكل مشـارك على نفس الطاولة والكل مشـاركين بكل الصـفقات". لكن التركيز الأساس كان بنقل المسؤولية إلى التيّار الوطني الحر من خلال ملف الكهرباء حيث كان "يجب أن يكون الرئيس الحريري أكثر وعيًا... وأن يكون هناك رقابة أكثر ومحاسبة".

وبشـكل مماثل لا ينفي المشـاركون من حركة أمل مسـؤولية الحركة عن الأزمة كونها جزءًا من السلطة ومشاركة فيها "وكان ينبغي أن يكون سلوكنا بالوزارات من العام 1990 أحسن"، ولكن ليسـت المسـؤولية الأكبر. يسـتند الحركيون المشـاركون إلى عوامل بنيوية (الوجود السـوري، مرحلة 2005)، وتوازنات القوى المحلية (عدد محدود من النوّاب والوزراء ليس هو الذي يغيّر

قرار بتغيير الوضع السياسي الذي يلزمه قرار مشترك، يقول "جعفر") وطبيعة النظام (التوافقية الطائفية التي تمنح الغطاء للسنيورة وسلامة مثلًا) وضرورات الاستقرار والسلم الأهلي (خاصة بعد بداية الحرب السورية عام 2011) وتقصير الحكومات المتعاقبة.

ويركّز المشاركان من الحزب التقدمي الاشتراكي على حجم الحصة السياسية للتخفّف من المسؤولية السياسية، ولذا فإن المسؤولية الكبرى تقع على "الأحزاب الكبيرة والكتل النيابية الكبيرة التي كانت صاحبة قرار" ثم ينطلقون من ذلك للتصويب على التيّار الوطني الحرّ "صاحب الخطاب الطائفي والعنصري". وهكذا يرى التقدميون المشاركون أنهم اعترضوا على السياسات الخاطئة ولكن من دون تأثير. يشار إلى أن كافة المشاركين الدروز حتى من خارج الحزب التقدمي احتجوا بحجم الطائفة الدرزية للتخفيف من مسؤوليتهم السياسية، حيث إن "كافة الطوائف تتحمّل المسؤولية... والطائفة الدرزية من الأقلّيات المذهبية فهي لا تتحمل المسؤولية الأكبر"، يقول "عصام" من الحزب الديمقراطي اللبناني.

ث- أمّا الأحزاب التي شاركت في السلطة التنفيذية بعد 2005 فقد:

انقسم المشاركون من حزب الله بين مَن يرى أن حزبهم لا يتحمّل أية مسؤولية على الإطلاق وبين من يقبل بمسؤولية جزئية مرتبطة بشراكة الحزب في السلطة فقط وهي مسؤولية مرتبطة بالحزب وليس بالمقاومة. الاتجاه الأول، وهو الأغلب، ينفي المسؤولية لأن الحزب لم يستلم حقائب وازنة ودخل متأخرًا إلى الدولة ولم يشارك في المحاصصة ومقيّد بتحالفات تمنعه من مواجهة الفساد وبسبب التشتت في القرار اللبناني الداخلي وتركيبة النظام الطائفية والحسابات الكبرى الإقليمية، بل ويزيد هؤلاء في إطار الردّ دور الحزب في الدفاع عن البلد وحتى جلب دولارات من الخارج. أما من يقبلون بمسؤولية جزئية للحزب فيربطون ذلك بشراكته في السلطة وتحالفاته وعدم تبنّيه مواقف حادّة فيما يخصّ الإصلاح. ورغم تبنّي "نرجس" هذا الرأي تستدرك قائلة: "السياسة بذاتها شي قبيح، وأوقات يضطر الحزب أن يقوم بمساومات ويقدّم تنازلات تفرض عليه أمورًا لا يرغبها".

أما المشاركون من القوّات اللبنانية فلم ينفوا تحمّل حزبهم مسؤولية هامشية وغير مباشرة عن الذي حصل، إذ إن "فساد عن فساد بيفرق" وأن أقصى ما يمكن أن تكون القوّات قد قامت به هو "بعض التوظيفات" ولكن "بشهادة الكل نحنا من أنظف الوزراء بقلب الحكومة". كان موقف القوّاتيين المشاركين دفاعيًا ولم يتحدّثوا عن أيّة منجزات. أما المشاركون من التيّار الوطني الحرّ فكان دفاعهم بشأن تحمّل المسؤولية الأكبر ينطلق من الحديث عن وجود مشروع جدّي للإصلاح من خلال "خريطة طريق" لوزارات التيّار، وخطط للكهرباء وجهود لمحاربة الفساد.

وهذه الجهود جرى تعطيلها من المصـــالح المضـــادّة والتحريض الخارجي والطبيعة التوافقية للنظام وضـعف موقع رئاسـة الجمهورية وافتقاد الأغلبية في البرلمان والحكومة. ويرى شـباب التيّار أن مسـؤولية حزبهم ترتبط بقبوله بالمسـاومة وعدم خوض المواجهة بطريقة أشـرس وأقوى ثم "كان يجب علينا كتيّار وطني حر وقتذاك أن ننزل إلى الشـــارع قبل جماعة 17 تشرين، وفي هذه النقطة أحمّل التيّار المسؤولية" يقول "ربيع".

جدول 4: الحجج المستخدمة من مشاركي بعض الأحزاب لنفي المسؤولية عن أحزابهم

	المعارضة	غياب أغلبية نيابية	ضعف المشاركة الحكومية	التوافقية الطائفية	الوجود السوري	أولويّة السلم الأهلي	مسؤولية الحلفاء	مسؤولية الخصوم	الظروف الخارجية
تيّار المستقبل				*	*	*		*	*
حركة أمل		*	*	*	*	*		*	*
الحزب التقدمي الاشتراكي	*	*		*				*	
حزب الله			*	*		*	*	*	*
التيّار الوطني الحرّ		*	*	*			*	*	
القوّات اللبنانية		*	*				*	*	

- **التحليل:**

أ. للتخفّف من حجم المسؤولية عن الأزمة، احتج الشباب المشاركون من القوى السياسية ذات التمثيل الوازن بطبيعة النظام الذي يوزّع الصلاحيات بشكل توافقي طائفي، فيما احتجّ المشـــاركون من القوى ذات التمثيل المحدود بحضـــورهم المحدود في تركيبة السلطة (الحكومة أو المجلس النيابي). أي أن طبيعة النظام السياسي تمنح المشاركين فيه بابًا خلفيًا للتحلل من المسؤولية من خلال الإدارة التوافقية التي أكثر ما تتجسّد في ما يُعرف بحكومات "الوحدة الوطنية". وفي سـياق مماثل، كان المشـاركون من القوى الوازنة في مجلس النوّاب يحيلون السـبب الأكبر في الأزمة على تلك القوى الممسـكة بالحكومة، والعكس صحيح.

ii. عند قبول المشاركين بجزء من المسؤولية يجري حصر ذلك بمسؤولية سلبية (أي ليست مسؤولية عن ارتكابات) مثل تحمّل مسؤولية "الثغرات" (مشارك من الحزب التقدمي) و"التقصير" (مشارك من حركة أمل) والأداء غير الكامل (مشارك من حزب اللّه). كذلك يرى بعض المشاركين أن حصول تقصير ما أو خطأ من الأمور الطبيعية في العمل السياسي. وعند الحديث عن القبول بالمحاسبة يجري تقييدها بشروط مثل أن تجري في "ظل قضاء نزيه ومستقلّ" (مشارك من الحزب التقدمي).

iii. حين يعرض المشاركون ما يرونه منجزات لأحزابهم فغالبًا ما تكون عبارة عن المطالبة بإصلاحات أو الاعتراض ضمن ما تسمح به تركيبة النظام، إضافة إلى ذكر الأعمال الخيرية والمساعدات التي تقدّمها الأحزاب مثل المنح الدراسية ودعم المزارعين وجهود التنمية المحلية.

iv. إن كان طبيعيًا تحميل الخصوم المسؤولية عن الأزمة فإن اللافت شيوع تحميل المسؤولية للحلفاء ما يشير إلى حجم التفسّخ داخل الطبقة السياسية. فالمشاركون من عدة أحزاب على طرفي الانقسام اللبناني حاججوا باضطرار أحزابهم للتجاوز عن بعض الارتكابات والسياسات كونها ناتجة عن حلفائهم ممن هم بحاجة إليهم بسبب الصراع السياسي القائم.

v. من ناحية الشكل، وفي هذا الموضوع بالتحديد، بدت إجابات المشاركين بالعموم حاضرة ومتناسقة أكثر من العادة ما يشير إلى الضغط الناتج عن هذا السؤال على منتسبي أحزاب السلطة وكذلك حاجة الأحزاب لتقديم إجابات إلى محازبيها ليكونوا قادرين بدورهم على تقديمها للجمهور العام. في صياغة الإجابات ركّز المشاركون على شرح لماذا لا تتحمّل أحزابهم المسؤولية كلّيًا أو جزئيًا فيما مرّ الجزء المرتبط بتحمّل المسؤولية بشكل سريع وعادة ما يكون مقدّمة للدفاع وللتخفيف من مسؤوليتهم[29].

2.2. الرضا عن الأداء: نعم ولكن

- **الأحزاب المشاركة في السلطة**

بطبيعة الحال عبّر المشاركون عن رضاهم عن أداء الأحزاب التي ينتمون إليها مع تركهم هامشًا صغيرًا للتعبير عن تمايزات محدودة ونقد لبعض المواقف أو السياسات. كرّر المشاركون التأكيد

[29] يُلاحظ في معظم الأحيان وجود مشارك في كل حزب من الأحزاب الأساسية قادر على تقمّص الخطاب الحزبي بشكل كامل وتقديم سردية تردّ على مجمل الانتقادات، فيما يكون باقي المشاركين مركّزين على جزئيات محددة. إلا أنه يُلاحظ دائمًا وجود صوت حزبي يذهب بوضوح نحو تحميل حزبه مسؤولية أساسية في وقوع الأزمة سواء من خلال المشاركة في الفساد أو السكوت عنه أو في تقرير سياسات خاطئة.

على أن رضاهم ليس مطلقًا لكنه بالمجمل موجود أو أكدوا على الرضا في القضايا الكبرى والتمايز في ما اعتبروه تفاصيل سياسية. في المقابل أظهرت مجموعة قليلة من المشاركين رضًا تامًا عن أحزابها. سرد المشاركون عددًا من العوامل التي يجدون فيها تفسيرًا لهذا الرضا عبر إحالة ضمنية إلى عوامل تفسّر وتبرّر محدودية أداء أحزابهم في بعض الملفات.

المجموعة التي عبّرت عن رِضًا كامل كانت تنطلق من جُملة مبرّرات:

أ- المبرّر الأول هو أنها تنتمي لأحزاب على هامش السلطة وقدّمت طروحات إصلاحية دون أن يُستمع لها. تعدّد "ريتا" من الحزب القومي جملة مقترحات قدّمها الحزب مثل قانون ضمان الشيخوخة، وقانون الانتخاب النسبي خارج القيد الطائفي، والدعوة إلى نبذ الطائفية، والمطالبة بإقرار قانون مدني للأحوال الشخصية، وإصلاح النظام الاقتصادي، ولذلك هي راضية تمامًا رغم ضعف إمكانات التأثير. ويضيف "رامي" من حزب التوحيد أن حزبه يقدّم ما يستطيع من مساعدات في منطقته ولا يغطّي أحدًا ولو يغضّ الطرف نوعًا ما عن الحلفاء. وفي السياق يعبّر "جاد" من حركة الاستقلال عن رضاه بسبب أداء رئيس الحركة "المبدئي والسيادي والمنفتح" وتقديمه للمساعدات واقتراح القوانين.

ب- المبرّر الثاني أن الأداء كان أفضل الممكن وفق الظروف السائدة. وهنا ترى "عصمت" من الحزب التقدمي أن خيارات حزبها فرضها الواقع السياسي ولذا هي صحيحة كما أن أداء وزراء الحزب كان ممتازًا (تستدلّ بتجربة وزارتي الصحة والتربية). ويتبنّى "باسم" من حزب اللّه هذا التبرير حيث لا ترضيه بعض السياسات أو التحالفات لكنه يقبل بها لأنه يرى أن الحزب محكوم بتوازنات ووقائع ومصالح كبرى. بدوره يعبّر "زياد" من تيّار المستقبل عن رضاه الحالي عن خيارات الرئيس الحريري التسوية (المشاركة في حكومة في عهد الرئيس عون، القبول بالمبادرة الفرنسية، تسميته مصطفى أديب لرئاسة الحكومة بعد استقالة حكومة حسان دياب) لأن ذلك فيه مصلحة البلد في ظل الانهيار.

ت- المبرّر الثالث إيديولوجي من قبيل أن التنظيم السياسي ما يزال على خط المؤسس (مثل اتبّاع نهج الإمام السيد موسى الصدر وفق مشارك من حركة أمل)، أو الثقة برجاحة القيادة (ثلاثة مشاركين من حزب اللّه)، "رغم أن بعض الأمور تبدو ضبابية بداية"، يقول أحدهم، أو الانتماء لقضية المقاومة (مشاركون من تيّار التوحيد وتيّار المردة وحزب اللّه). يظهر هنا أن الانتماء لقضية المقاومة يمثّل رافعة بارزة لجاذبية الأحزاب الحليفة لحزب اللّه لدى المنتسبين إليها كونها قضية وطنية ذات وزن أخلاقي وسياسي كبير.

أما المجموعة الأكبر من المشاركين فعبّرت عن رضا نسبي مع مستويات متباينة ومحدودة من الاعتراض والنقد. معظم هؤلاء امتدح قبول حزبه بمستوى من تنوّع الآراء الداخلي أو ما أسماها البعض "ديمقراطية حزبية" تتيح لهم عدم الموافقة على بعض الخيارات في أحزابهم. وقد وصف معظم المشاركين الموضوعات التي يتمايزون فيها عن أحزابهم بأنها موضوعات "بسيطة" أو "غير أساسية". كذلك يذهب جملة من المشاركين للتأكيد على رضاهم عن رؤساء أحزابهم وتوجيه النقد للنواب والوزراء ومسؤولي التنظيم. ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى عدة شرائح.

أ- الشريحة الأولى من هؤلاء المشاركين تشيد بقدرتها على التمايز داخل أحزابها وإمكانية الحوار الداخلي ولديها تصوّر عن قدرتها على إحداث تغيير في مواقف القيادات. يؤكّد "طلال" من الحزب التقدمي الاشتراكي أنه مؤمن بخيارات حزبه ما عدا بعض "الأمور البسيطة" مثل الموقف من سدّ بسري والعلاقة مع بعض الحلفاء. ويشير "طلال" في هذا السياق إلى أنهم من خلال الحوار الداخلي تمكّنوا من تغيير موقف رئيس الحزب ليصبح معارضًا للسدّ. وتؤكد "ميريام" من القوّات اللبنانية أنهم قادرون على التعبير عن موقف مختلف داخل التنظيم وتغيير الموقف السياسي للقيادة من خلال الحوار مثل الضغط لمنع تسمية سعد الحريري رئيسًا للحكومة. وتكمل قائلة: "ولكن هذا لا ينفي أن الحزب أخطأ أو قصّر في عدّة ملفّات وكان قادرًا أن يتصرّف بطريقة مختلفة ولكن بالنهاية هذا هو العمل السياسي في مدّ وجزر وفي انتصارات وهزائم". ويجادل "إيلي" من حزب الكتائب أن ما يميّز حزبه هو توافر الديموقراطية التي تتيح للجميع مشاركة الآراء المختلفة، "قد لا نتفق على الطريق ولكن بالنهاية نتفق جميعًا على مصبّ الأمور وهذا ما يجعلني فرحًا ومقتنعًا بقرارات وأداء حزبي".

ب- الشريحة الثانية أكدّت رضاها في القضايا الجوهرية ولكن لديها تحفّظات عن الجانب التنفيذي والإدارة السياسية اليومية. مشارك من التيّار الوطني الحر موافق 90٪ على الخيارات ولكن لديه تحفّظات في الشق التنفيذي للقرارات والسياسات ثم يمتدح تجربة العماد عون. ويفتخر "عصام" من الحزب الديمقراطي اللبناني بالخيارات السياسية لحزبه (العلاقة مع المقاومة وسوريا والتيّار الوطني الحر والأداء الوزاري) ولكنه لا يوافق على شكل المصالحة مع الحزب التقدمي الاشتراكي بعد إشكال في الجبل. ويحصر مشارك من تيّار المستقبل نقده في "الممارسات اليومية" التي فيها مقدار من البراغماتية.

ت- الشريحة الثالثة ربطت عدم رضاها النسبي بأداء النوّاب والوزراء ومسؤولي التنظيم دون المساس بالقيادة. كان المشاركون من حركة أمل هم الأكثر وضوحًا داخل هذه الشريحة.

مشارك من الحركة راض تمامًا عن أداء رئيس الحركة (التنمية وبناء المؤسّسات وحماية الدولة) وأداء الحركة الشعبي رغم ضعف الإمكانات ولكنه يرى أن أداء بعض الوزراء لم يكن جيدًا وحصل تقصير. كذلك يؤكّد مشارك حركي آخر على رضاه عن دور الرئيس نبيه بري الوطني (مثل تقديمه خارطة طريق للدولة المدنية) لكن هناك تقصير لدى بعض نواب الحركة وفي بعض الشؤون التنظيمية "وهذه موجودة عند الكل فنحن لسنا معصومين ولا ملائكة". أما "رلى" من حزب اللّه فتعبّر عن رضا كامل في الخيارات الكبرى ولكنها عكس ذلك في السياسة الداخلية فتقول: "أين منطقة بعلبك الهرمل من الإنماء؟ من التوظيف والمشاريع؟، لا شيء؟". فيما يؤكّد مشارك عوني وجود إجماع على المسائل الجوهرية لكن هناك تباين حول أداء وزراء التيّار (العدل والطاقة والاقتصاد) لكنه يعود ليقدّم مداخلة دفاعية عنهم.

ث- أما الشريحة الرابعة فهي تريد من أحزابها أن تكون أكثر حزمًا تجاه الأطراف السياسية الأخرى ومنهم الحلفاء. "جميل" من حركة أمل راض بشكل كامل فيما يخص الأمور السياسية والاستراتيجية (أداء الوزراء والمساعدات في القرى) ولكن كان هناك خيارات ممكنة أكثر حزمًا بدل السعي لاسترضاء أطراف معيّنة ولكنه يعود ويبرّر ذلك بكونه يحقق "مصلحة البلد". مشاركان من التيّار الوطني الحر جادلا أنه كان يجب أن يكون التيّار أكثر شراسة إزاء الجهات التي عرقلت عمله (بالتحديد في موضوع الكهرباء) مع لوم حزب اللّه لعدم "ضبطه قرار حركة أمل بتعطيل خطة التيّار الكهربائية". وتعتقد "ماغي" من تيّار المردة أن حزبها كان يجب أن يكون صارمًا أكثر وأن لا يمنح الآخرين أولوية على حسابنا (بالتحديد الموقف من جبران باسيل في الانتخابات الأخيرة بالبترون)، وترى أنه كان من الممكن اتّباع خيارات أخرى.

ج- الشريحة الأخيرة يطال عدم رضاها بعض الخيارات السياسية لأحزابها. يؤكّد "عمر" من تيّار الكرامة أن لا أحد لديه "أداء كامل" فهو راض عن خيار حزبه في المقاومة ورفض التطبيع مع العدوّ الإسرائيلي ولكنه متمايز حول ما يجري في سوريا منتقدًا الدولة السورية وحلفاءها في الحرب الدائرة. أما "كريم" من حزب الاتحاد فراض بالعموم "لكن هناك حق الانتقاد بطبيعة الحال" لذا لم يكن راضيًا عن موقف رئيس الحزب إلى جانب السعودية في حرب اليمن ولكنه يبرّر ذلك بالرغبة "بتخفيف احتقان الشارع السنّي". أما "ميريام" من القوّات اللبنانية فتنتقد أداء حزبها حيث ينحصر بخطابات لشدّ العصب وطروحات "سطحية" وثانوية ومماحكات مع الأطراف الأخرى بدون جهد مفيد في حلّ الأزمة. مشارك

من حزب اللّه راض على إدارة الحزب للأزمة أما قبل ذلك فلا، فهو راض عن محاولة الحزب تأمين المستلزمات الأساسية لمجتمعه. وعبّر ثلاثة مشاركين من تيّار المستقبل عن عدم الرضا عن قرارات مثل التسوية الرئاسية ومحاولات القيام بإصلاحات مع قوى غير صادقة والاستقالة بعد 17 تشرين ورفض الحريري رئاسة الحكومة. أحد هؤلاء المشاركين يحزنه "الكثير من الأمور في أداء التيّار" ولكنه يبرّر ذلك بضغوط خارجية وقصر مدة حكومة العهد الأولى والغدر من حلفاء الداخل والخارج. بينما ذهب "وليد" من تيّار العزم نحو موقف نقدي واضح لأداء تيّاره من ناحية وقف توزيع المساعدات (يشعر أن ذلك بضغط خارجي) أو تقديم مساعدات عشوائية أو لمصالح شخصية.

- **المعارضة والحراك**

ربطًا بطبيعة السؤال نميّز بداية داخل مجموعة الحراك والمعارضة بين الأحزاب التي تتواجد منذ سنوات داخل المجال السياسي وباقي المجموعات حديثة العهد. ونلاحظ أنه بالعموم كان تعبير المشاركين من الأحزاب "العريقة" عن الرضا حذرًا نسبيًا ولو أن مستواه كان متقدّما.

يعبّر المشاركان من الحزب الشيوعي عن رضا كبير بجهد حزبهما ومحاولته تقديم مشروع بديل والجهد الجماهيري المبذول، ولكن "يبقى بإمكاننا كحزب أن نتطور أكثر، وأن نقيَم المرحلة بشكل أدق" يقول أحدهما. بينما يحصر "عبد الرحمن" من الجماعة الإسلامية رضاه "بالمرحلة الحالية" رغم قلقه من التحولات الكبرى في المنطقة والعالم. أما "حسان" من حزب سبعة فيربط رضاه بكونه من ضمن دائرة القرار "لكن لو لم أكن كذلك لكان من الممكن أن أكون غير راض بنسبة 60٪"، ومن الأمثلة على عدم رضاه العجز عن مدّ الجسور مع باقي المجموعات لتشكيل جبهة موحّدة. بينما غلب على "إبراهيم" من حركة الشعب الشعور بالرضا نظرًا لمواقف الحركة وحيويتها الداخلية ولكنه نقدي تجاه "مراعاة الحركة لمواقف حزب اللّه بموضوع الحراك أكثر من اللازم". بينما عبّر "وسيم" من التنظيم الشعبي عن رضاه الكامل انطلاقًا من استقلالية التنظيم عن التبعية لأي طرف خارجي.

أما المنتسبون إلى مجموعات حديثة نسبيًا ضمن الحراك الذي بدأ منذ 2015 فيعبّرون عن مستوى مرتفع من الرضا وذلك يعود إلى حداثة التجربة وخطابها الثوري أمام الواقع المتهالك وعدم انخراطهم في تجارب سلطوية وكذلك لأن صغر حجم هذه المنظمات وعمرها يسمحان بهامش واسع للتداول والحوار الداخلي والإحساس بنوع من الرابط "الأسري" يمنح المنتسبين المكانة والدور المؤثر. وهنا من المفيد الإشارة إلى أن ما يعزّز هذا الرضا هو أن الانتماء لهذه المجموعات لم يكن في الغالب امتدادًا لانتماء عائلي أو تقليدي أي أنه كان ينمّ عن درجة

مرتفعة من الاستقلالية ولا سيّما أن المشاركين من الخرّيجين الجامعيين هم ممن كوّنوا هذه القناعات من خلال التفاعل مع الأقران خلال مراحل الدراسة أو العمل. وهذا الانتساب كان يتمّ من خلال الممارسة الاحتجاجية في المجال العام ثم يأخذ أشكالًا تنظيمية ولو رخوة في بداية الأمر.

مصادر هذا الرضا التام لدى المشاركين من الحراك متعددة. فالبعض حصّل هذا الرضا نتيجة الطبيعة الأفقية والتشاركية في التنظيم وأخذ القرار (مشاركون من لحقي، والكتلة الوطنية، ومواطنون ومواطنات، وعن حقك دافع)، أو حيوية المجموعات ومبادرتها لتنظيم التحرّكات بطريقة مؤثرة ضد المصارف أو المؤسّسات العامة أو الشركات الخاصة المعتدية على المال العام (مشاركون من الحركة الشبابية للتغيير، وحجر وبشر، والكتلة الوطنية، وشباب المصرف) أو نتيجة مواقف تعبّر عن وجع الناس (لبنان عن جديد وشباب المصرف) أو لوجود أشخاص مستقلين ونظيفي الكف (مشاركان من حجر وبشر، وأوع) أو القدرة على طرح بدائل بشكل تخصصي وعلمي (مشاركون من مواطنون ومواطنات، وشباب المصرف، وشبكة مدى) أو القدرة على التجدد الفكري (مشاركة من شبكة مدى)

إلا أن عددًا قليلًا من المشاركين عبّر عن بعض من النقد الذاتي ارتبط بمحدودية القدرة على الوصول لأعداد كبيرة من الناس وإقناعها بوجود بديل (مشاركان من الكتلة الوطنية و "وعي")، أو بأسلوب وتكتيكات التظاهر (مشاركان من حراك الصور و "وعي")، أو بالحذر المبالغ فيه من التواصل مع الدول الخارجية (مشارك من حراك صور) أو بحالة التشرذم لدى قوى المعارضة (مشاركان من حراك صور ولقاء البقاع الثوري) أو بالعلاقة المتساكنة لبعض قوى المعارضة مع بعض قوى السلطة (مشاركة من شبكة مدى).

- **التحليل المقارن:**

أ. بالعموم هناك رضا مرتفع لدى معظم المشاركين من أحزاب السلطة عن أداء أحزابهم، وحين يمارسون نوعًا من النقد الذاتي يقومون بذلك مع تجنّب القضايا الكبرى أو قائد التنظيم مع ذكر العديد من التبريرات. بالمقابل يشعر المشاركون من الحراك والمعارضة بمستوى عال جدًا من الرضا عن السلوك السياسي لتنظيماتهم ولا سيّما لدى المجموعات حديثة العهد بالمقارنة مع أحزاب المعارضة العريقة، فيما كانت الانتقادات لدى هذه الفئة محدودة وعابرة.

ii. بالمجمل ربط المشاركون من الأحزاب عدم رضاهم بقضايا مرتبطة بأداء بعض النوّاب والوزراء أو الإدارة السياسية اليومية أو مسائل تنظيمية داخل أحزابهم أو سياسات الحلفاء أو الميل الدائم للمساومة بدل المواجهة أو التشدد، وطبيعة التحالفات والتسويات. لكن هذه المساومة هي آلية عمل بين النخبة السياسية تحت عناوين مثل التوافقية والميثاقية وحفظ الوحدة الوطنية بهدف إدارة النظام وتقاسم المنافع والمصالح. أما النقد الذاتي لدى المشاركين من قوى المعارضة فتركّز في القدرة على الوصول للجمهور والفشل في بناء أُطر موحّدة لقوى الاحتجاج ومسايرة بعض قوى السلطة.

iii. لم يكن للبُعد الطائفي أو التنظيمي تأثير واضح على إجابات المشاركين. لكن يمكن ملاحظة أن المشاركين الدروز في أحزاب السلطة لديهم مستوى أعلى نسبيًا من الرضا، فيما ركّز المشاركون من حركة أمل على ربط الرضا بدور القيادة وأضاف إليه المشاركون من حزب اللّه قضية المقاومة، بالمقابل بدا المشاركون السنّة، وتحديدًا من تيّار المستقبل، الأكثر مساءلة لخيارات قياداتهم.

iv. بدا لافتًا أنه لدى كلتا الفئتين كانت القدرة على المشاركة في الحوار الداخلي والمرونة في التواصل مع صانع القرار داخل الحزب أو المجموعة مصدرًا رئيسيًا للرضا لدى المشاركين. وهذ ما يعكس رغبة مرتفعة لدى هذه الشريحة من خرّيجي الجامعات في المساهمة النشطة والمشاركة المباشرة في عملية صناعة القرار، ولو بحدود الاستماع وعرض المشورة، يجذبها وجود بنية تنظيمية حيوية ذات قنوات نشطة باتجاهين داخل الهرم التنظيمي. وكذلك يساهم الحجم التنظيمي الصغير لمجموعات الحراك ببناء صلات شخصية متينة داخلها ويخلق نوعًا من الحميمية الأسرية ولا سيّما مع التفاعل المتواصل خلال التحرّكات إضافة لكونهم في الغالب ينتمون لجيل واحد.

v. كانت مصادر الرضا لدى مشاركي أحزاب السلطة مرتبطة بدور رموز التنظيم والقضية الإيديولوجية وتقديم المساعدات وضرورات الواقع السياسي. بينما كانت مصادر الرضا لدى المشاركين من المعارضة والحراك متعددة ولكن الأبرز فيها: (1) طبيعة هذه المجموعات لناحية بنيتها غير الهرمية ومستوى المشاركة في صناعة القرار والانفتاح على النقاش بما يمنح المنتسب إحساسًا مرتفعًا بالانتماء والدور. (2) المصدر الثاني الأبرز هو النشاط العملي للمجموعات ضمن المجال العام من خلال تنظيم الاحتجاجات والتحرّكات والتوعية العامة وطرح الأفكار، فمشروعية هذه المجموعات تأتي من نشاطها الميداني والممارسة الواقعية وليس من قيادة تاريخية أو مشروع إيديولوجي كامل التشكّل.

vi. يشعر المشاركون من الحراك والمعارضة بموقف أخلاقي متقدّم مرتبط بتموضعهم السياسي، وهم يحرصون على وضع أنفسهم في مقابل النظام السياسي "الفاسد" ويصرّون على إبراز التناقض مع الأطراف الموجودة داخل السلطة كوسيلة لإبراز هوية متمايزة وجذابة. فيكرّر هؤلاء المشاركون الإشارة إلى دورهم في الدفاع عن حقوق الفقراء ونبذ الطائفية ومواجهة الفاسدين للافتخار بانتمائهم. كذلك كان المشاركون من الحراك والمعارضة أكثر قدرة وراحة بالتعبير عن أسباب شعورهم بالرضا وبرز ذلك من خلال الإجابات المطوّلة والمفصّلة لعدد كبير منهم. بينما كان يغلب على المشاركين من الأحزاب الطابع الدفاعي والتبريري ما يشير إلى شعورهم بعبء المساءلة الشعبية والتشكيك بأحزابهم.

الخلاصة

ينبغي بداية إعادة التأكيد على أن النتائج التي خلصت إليها الدراسة غير قابلة منهجيًا للتعميم خارج دائرة المشاركين فيها، ولكن يمكن الانطلاق منها لتحصيل فهم معمّق لتصوّرات جيل ما بعد الحرب الأهليّة من حملة الشهادات الجامعية المنتظم داخل الأحزاب المشاركة في السلطة وأحزاب المعارضة ومجموعات الحراك. تقترب المسافة بين المشاركين حين يرتبط السؤال بتشخيص الأزمة ثم تميل للافتراق بوضوح حين يصل الأمر إلى توزيع المسؤوليات. يظهر في عدة مواضع من الدراسة تأثير واضح ومباشر للانتماء السياسي والهويّة الطائفية في فرز المواقف والتصوّرات بين الفئتين وداخل الفئة الواحدة.

انطلاقًا من ذاكرة المشاركين بشأن الأحداث المحلية الأفضل والأسوأ يظهر إلى أي حد تفصل لحظة 17 تشرين بين الفئتين، حيث تغيب ذكرى الحدث عند فئة أحزاب السلطة وتطغى لدى الفئة الثانية. وعند الحديث عن الحدث الأسوأ يظهر توافق عام بين المشاركين السنّة لدى الفئتين ولدى المشاركين من حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي حول حادثة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، في حين يغيب هذا الأمر عند المشاركين المسيحيين من كلتا الفئتين. يشير تشتّت الأحداث ذات الصِلة بالذاكرة إلى ضعف الذاكرة الجمعية اللبنانية لدى هذا الجيل وهو ما يضعف المشتركات في الهويّة الوطنية. يركّز المشاركون من الحراك على تذكّر الأيام الأولى من 17 تشرين باعتبارها لحظة الصفاء الثوري لناحية العفوية والعمومية الوطنية وظهور "الشعب" بزخم منقطع النظير والإحساس بأن التغيير على وشك التحقق. إن محورية حدث 17 تشرين في ذاكرة هذه الفئة تشير إلى أنه سيبقى عاملًا دافعًا وموجّهًا في أية احتجاجات مستقبلية في

السنوات القليلة المقبلة. وهذا ما يشبه لحظة 14 آذار 2005 التي ظهر أنها ما زالت تتفاعل في ذاكرة شباب تيّار المستقبل والكتائب والقوّات اللبنانية والحزب التقدمي.

على الرغم من أن الأحزاب والقوى التي ينتمي إليها المشاركون تتموضع في مواقع متناقضة تقريبًا داخل المجال السياسي بدت تصوّرات كتلة كبيرة من المشاركين من الفئتين للأزمة اللبنانية متقاطعة إلى حد بعيد سواء لناحية تحديد بدايتها أو السبب الرئيسي لها. فالأغلبية من المشاركين ترى أن مسار الأزمة كان تراكميًا وتربطه بلحظة اتفاق الطائف وبزوغ تجربة الحريري السياسية ونموذجها الاقتصادي. وهنا يلاحظ أن الانتماء السياسي (قوى 8 آذار و14 آذار) والطائفي والمذهبي كان أكثر تأثيرًا في فرز المواقف من الانتماء للأحزاب المشاركة في السلطة أو الانتماء لقوى المعارضة والحراك.

وعن السبب الرئيسي رأت أغلبية المشاركين أنه مرتبط بالطائفية وإن قاربتها بطرق مختلفة. وهذا ما يشير إلى عمق مأزق مشروعية الصيغة الطائفية المطبّقة وأنها لم تعد قادرة على تلبية حقوق الأغلبية من اللبنانيين، وبالتالي يعزّز من الطرح القائل بأن ما نتج عن تلك المرحلة لم يعد قابلًا للاستمرار ولا بد من البحث في تغييره أو تطويره. وهنا يبرز شكل من الانقسام بين يمين ويسار عابر للفئتين من خلال تحليل المشاركين لسبب الأزمة. ويمكن الاستدلال بشكل أوّلي على هذا الانقسام من خلال الصحيفة التي يطالعها المشاركون، حيث اختارت الأغلبية العظمى من المشاركين صحيفتي الأخبار (45.5٪ من مشاركي أحزاب السلطة و48٪ من مشاركي المعارضة والحراك) والنهار (36.5٪ مقابل 24٪).

وعلى الرغم من تقديم المشاركين من فئة الحراك والمعارضة لخطاب علماني وطني ظهر أن العامل الطائفي ما زال له أثر في أكثر من موضوع. ويبدو ذلك بشكل واضح بالتحديد لدى عدد من المشاركين السنّة في الحراك حيث برزت تقاطعات مع المشاركين من تيّار المستقبل في التصويب الحادّ على التيّار الوطني الحرّ ورئيس الجمهورية وفي التخفيف من مسؤولية الرئيس رفيق الحريري عن الأزمة. ويعود هذا التقاطع إلى عدّة مصادر محتملة: مستوى التعبئة المذهبية سنّيًا ضد التيّار الوطني الحر، وأن جزءًا من المشاركين السنّة من الحراك تسرّبوا من بيئة تيّار المستقبل في السنوات الأخيرة، وكذلك لرغبتهم في تكريس شعار "كلن يعني كلن".

على صعيد المسؤوليات برزت فوارق واضحة بين الفئتين باعتبار ذلك في صلب المنافسة السياسية بين قوى الوضع القائم والقوى الساعية للتغيير. تُركّز سرديّات المشاركين من أحزاب السلطة، ولا سيّما تلك التي في مركز السلطة، على تقليص مسؤولية النخبة الحاكمة بإزاحة النقاش نحو العوامل البنيوية للنظام الطائفي والتدخّلات الخارجية ومسؤولية الشعب. في

المقابل يربط المشـــاركون من الحراك والمعارضـــة الأســـباب بالنخبة الحاكمة وذلك لتقويض مشـروعيتها والتأكيد على ضـرورة قيام بديل لها. ولعدم تشـتيت مسـؤولية النخبة يغيب تقريبًا عن المشـاركين من الحراك والمعارضـة الحديث عن دور الخارج ومسـؤولية الشـعب وحتى النقد لسلاح المقاومة.

وهنا كان لافتًا أن الحديث عن سلاح المقاومة وربطه بالأزمة كان شبه غائب لدى الفئتين على ما يبدو في الســـجال العام وهذا يعني أن الحملات الســـياســـية والإعلامية التي تربط الأزمة بالمقاومة تبدو مفتعلة إلى حد كبير. يضـــاف إلى ذلك أن الأحداث المرتبطة بقضـــية المقاومة (التحرير عام 2000، الانتصـــار عام 2006) ظهرت باعتبارها الأحداث الأجمل لدى كلتا الفئتين ولدى مشـاركين من عدة طوائف، في مقابل الانقسـامات السـياسـية أو الطائفية حول سـائر الأحداث الأخرى. يضاف إلى ذلك أن مشاركين من أحزاب حليفة لحزب الله ربطوا الرضا عن أداء أحزابهم بقضية المقاومة من بين عوامل أخرى.

بدا أن المشاركين يتموضعون بوجه عام في تنظيماتهم بشكل متماسك مع ميل أوضح نسبيًا لدى شـباب أحزاب السـلطة لممارسـة النقد الذاتي تحت سـقف عدم المسـاس بالقيادة الحزبية (التركيز على مسؤولية النوّاب والوزراء والمسؤولين الحزبيين) ولا بالقضايا الجوهرية. وكان نقد هؤلاء المشاركين شديدًا للنظام السياسي وممارسات السلطة ولو أنهم يشيرون في ذلك إلى قوى السلطة الأخرى سواء الحليفة أو المنافسة. وهنا كان لافتًا ظهور مستوى مرتفع من عدم الرضـا عن التحالفات وأداء الحلفاء بينما كان نقد المشـاركين من الحراك والمعارضـة يتجه نحو العجز عن بناء تحالف واســـع لقوى الاعتراض. هذه المواقف للمشـــاركين من أحزاب الســـلطة تكشف عن نوع من الإحباط من النظام السياسي القائم وعن عدم صلاحيته وكذلك عن غياب واسع للقدرة على صناعة التوافقات. وفي هذا السياق يبرز مستوى الاستقطاب الحاد بين تيّار المستقبل والحزب التقدمي وحركة أمل من ناحية والتيّار الوطني الحر من ناحية ثانية.

كان واضحًا أن المشاركين السنّة هم الأكثر شعورًا بالإرباك السياسي في خياراتهم وبرز ذلك في نقدهم الأوضـح نسـبيًا لأحزابهم وقواهم بالمقارنة مع باقي المشـاركين. والمؤشـر الثاني مرتبط بمســـتوى التردد الذي يحكم خيارهم الانتخابي في الانتخابات النيابية المقبلة عام 2022. فقد أجاب 20٪ من ســـنّة الأحزاب المشـــاركة في الســـلطة أنهم ســـيغيّرون خيارهم الانتخابي عام 2022 و53٪ أجابوا أنه من "الممكن" أن يقوموا بذلك. مع التأكيد على عدم تعميم هذه النتائج خارج دائرة المشاركين. ولكن يظهر من مجمل الدراسة مستوى التشتت في أراء المشـاركين وعمق الأسـئلة المطروحة على القيادات السـنيّة والتشـكيك بخياراتها ولا سـيّما

فيما يخصّ تيّار المستقبل. كما يظهر أن 50٪ من المشاركين من سنّة قوى الحراك والمعارضة أفادوا بأن خيارهم الانتخابي من الممكن أو المؤكد أن يتغيّر في 2022 ومن المرجّح أن أغلب هؤلاء تسرّبوا من تيّار المستقبل وبيئته الحاضنة.

تظهر تأثيرات الأزمة الاقتصادية والسياسية بوضوح على المشاركين من جيل ما بعد الحرب الأهليّة ممن أنجزوا تعليمهم الجامعي وذلك من خلال مستوى متقدّم من السخط على النظام السياسي وأداء السلطة وحدّة الانقسام السياسي بين فئتي السلطة والمعارضة وكذلك بين القوى الموجودة داخل السلطة نفسها. وبدا أن الأزمة عززت من زخم التحليل اليساري الذي يربطها ببنية النظام الاقتصادي للحريرية السياسية، وكذلك عمّقت الهوّة بين قوى الأمر القائم والقوى التغييرية التي تشعر بأنها هزّت ميزان القوى، وأعادت إحياء نوع من الانقسام الإسلامي بوجه التيّار الوطني الحرّ ضمن أحزاب السلطة. وتدفع الأزمة بهؤلاء الشباب إلى استكشاف هامش من النقد الذاتي من داخل أحزابهم عبر طرح أسئلة حول صيغة النظام والتسويات والتحالفات والأداء في الوزارات والعمل التنموي. في المقابل يؤكّد الشباب من الحراك والمعارضة على تقديم هويّتهم من خلال وضعها كنقيض تامّ للنظام السياسي القائم بما يمكن أن يجعلها ذات جاذبية عالية.

برزت لدى المشاركين الشباب رغبة عالية بأن تكون أصواتهم مسموعة داخل أحزابهم ومجموعاتهم ولذلك كان اقتراب المسافة مع رأس الهرم التنظيمي عاملًا أساسيًا في زيادة الرضا عن أداء أحزابهم ومجموعاتهم. إن الانتساب لفئة عُمرية متشابهة وذات تحصيل جامعي جعل المشاركين يتشاطرون السخط القلق من مستقبل هذا النظام في حال استمراره. فكيف يشخّص هؤلاء تداعيات الأزمة عليهم وعلى نمط حياتهم وخططهم للمستقبل، وما هي المخاوف والهواجس ومصادر السخط؟ ما يحاول الإجابة عنه القسم الثاني من هذا المشروع البحثي.

القسم الثاني

تصوّرات حول أزمة ما بعد 17 تشرين:
المخاوف والخيبات والقناعات السياسية

أولًا: الانفعالات والهواجس

تترك الأزمة تداعيات مباشرة وخطيرة على هذه الشريحة العُمرية ولذلك سترتبط خيارات هؤلاء المشاركين الشخصية والسياسية في المدى المنظور بمحاولة الاستجابة لهذه التداعيات. سنفحص ما الذي يغضب المشاركين ثم ما الذي يثير قلقهم وهكذا نكون حصلنا على أبرز المسائل والموضوعات التي يتفاعل المشاركون معها.

1.1 مصادر السخط

- **الأحزاب المشاركة في السلطة**

توزّع غضب شباب الأحزاب المشاركين في ثلاثة اتجاهات رئيسية، الأول نحو السلطة والطبقة السياسية والثاني نحو الشعب نفسه والثالث نحو سوء الأوضاع المعيشية والقلق من المستقبل.

في المقام الأول كان الباعث على الغضب شعور هؤلاء الشباب بأن السلطة السياسية تتعامل مع الأزمة بعدم مبالاة واستهتار وتنصّل وعجز وقِلّة تدبير وإنكار وحتى توظيفها لمصالحها. وهناك شعور عام بأن الطبقة السياسية لا تستشعر أوجاع الناس ومعاناتهم اليومية وتدهور أحوالهم. وبطبيعة الحال حين يحاول المشاركون إعطاء أمثلة يذهبون مباشرة نحو خصومهم في السياسة، لا سيّما ممن ينتمون لأحزاب خارج حكومة حسان دياب. مثلًا يرى مشارك من تيّار المستقبل أن ما يثير الغضب هو أن حزب اللّه "يعرف أن الأزمة هي لعبة دولية ضدّه ورغم ذلك لا يكترث". ويُلاحَظ أن المنضوين في هذه الفئة هم في معظمهم من شباب الأحزاب المسيحية المشاركين في المقابلات.

يستدلّ المشاركون على استهتار الطبقة السياسية من خلال أربعة شواهد:

أ- استمرار القوى السياسية في خلافاتها حول تقاسم الحصص والمواقع مثل الخلاف بين التيّار الوطني الحر وتيّار المستقبل حول تأليف الحكومة. يلاحظ مشارك من التيّار الوطني غياب المبادرة "ما عم ينعمل شي، وما عم نفهم عليهم شو ناطرين"، فلا قرارات جدّية في القضاء أو استرداد للأموال المنهوبة. فيما يذهب مشارك من "العزم" إلى أن السياسيين يعيشون في مكان آخر وكأن لا شيء يجري في لبنان ويلتهون بتقاسم "الجبنة" والاقتتال عليها. بينما يستشهد مشارك من التيّار الوطني بعدم استجابة الفرقاء لطلب رئيس الجمهورية إقالة حاكم مصرف لبنان.

ب- تحوّل المسؤولين أنفسهم من السعي لإيجاد الحلول أو فرضها إلى الشكوى والتذمّر كحال وزير الاقتصاد الذي يشتكي من المخالفات بدل ضبط الأسعار (رأي مشارك من المردة) أو تغريدة لرئيس الحكومة حسان دياب يسأل فيها عن غياب أجهزة الدولة

(مشارك من تيّار المستقبل). وهذا التنصّل يثير غضب البعض كونه يشكّل استخفافًا بعقول اللبنانيين واستغباء لهم (مشارك من القوّات).

ت- كان لانفجار مرفأ بيروت الحصّة الوازنة في الاستدلال على تنصّل الطبقة السياسية من المسؤولية سواء في أدائها قبل الانفجار أو بعده من خلال عدم الاستقالة الجماعية. وهنا تُلاحَظ محورية انفجار المرفأ في خطاب شباب حزب القوّات كونه قابل للتوظيف ضد رئيس الجمهورية والتيّار الوطني في المناطق الشرقية من بيروت تحديدًا. ويبدو واضحًا أن انفجار المرفأ قد عزّز هذه الإدراكات السلبية تجاه السلطة السياسية وفاقم الغضب عليها حتى من شباب الأحزاب أنفسهم.

ث- توظيف الأحزاب الأزمة لتصفية حسابات بينية. فهناك مَن يشتكي من أن غالبية الطبقة السياسية ترفض ملاقاتهم للتعاون وتسعى لعزلهم (مشارك من التيّار الوطني)، فيما يشتكي شباب مشاركون من حركة أمل وحزب اللّه من تحوير المسؤولية نحو المقاومة مع تجاهل سياسات ما بعد الطائف وخيارات 14 آذار السياسية مع الغرب. وهنا يقول مشارك من قوى 8 آذار إن ما يثير الغضب هو كون "الكثير من الأمور التي تجري وهميّة وعبارة عن تواطؤ لتفجير أزمة الدولار ثم استغلال ذلك سياسيًا من فريق 14 آذار عمومًا". ويعترض أحد المشاركين من تيّار المستقبل على تحميل الحريرية السياسية كل الأزمة الحاصلة لأن "رفيق الحريري قام بإنجازات وقد يكون حصل بعض الخلل بعده ولكن هذا لا يعني أن نحمّل كل الأزمة لتيّار المستقبل وننسى الآخرين". وهنا يُلاحظ مشارك من تيّار المستقبل تزايد خطاب الحقد والشعبوية مقابل غياب السياسة مثل التعاطي بموضوع سدّ بسري من المؤيدين والرافضين على حد سواء.

ثاني مصدر للغضب لدى المشاركين كان تداعيات الأزمة المعيشية والاقتصادية عليهم وعلى المواطنين عمومًا، ولا سيّما أن ذلك مترافق مع "انعدام المسؤولية تجاه الشعب والذلّ الذي نختبره في الأوضاع المعيشية" (مشارك من تيّار المستقبل). وفي هذه الفئة كانت الحصّة الوازنة للشباب من الأحزاب ذات الطابع الإسلامي. هنا كان التركيز على تقلّبات سعر صرف الدولار وما يتسبّب به من تضخّم وتآكل للدخل وارتفاع البطالة وكذلك عجز المواطنين عن استرداد أموالهم من المصارف ثم تردّي الخدمات العامة ولا سيّما الكهرباء. يشعر هؤلاء المشاركون بحال من الذلّ يعانيها الناس ويعبّرون عن قلقهم لصعوبة تدبّر الأُسر اللبنانية أمورها في هذه الظروف. هنا يبرز وجود تماسّ اجتماعي حميم بين هؤلاء الشباب ومجتمعاتهم حيث إنهم وأسرهم ومحيطهم يعانون في مقابل ما عاينوه من عدم مبالاة السلطة السياسية. ويبدو أن هذا الغضب حفّزته التفاوتات الاجتماعية واللامساواة بين اللبنانيين مثل الفوارق التي تظهر بين أناس تبحث في مكبّات النفايات وناس يتنعّمون" بحسب "ريتا" من الحزب السوري القومي الاجتماعي.

يعبّر الشباب ضمن هذه الفئة عن سخطهم مما يشاهدونه من موجة هجرة لزملائهم رغم ما تكبّدوه من عناء الدراسة وتكاليفها. يرى طبيب مشارك من حركة أمل أن "الدولة خاضعة للمصارف والصيارفة والاحتكارات ولذلك يهاجر أطبّاء وزملاء أو يفكّرون بالهجرة وضاع تعبهم، كلها أسباب تستوجب ثورة". البارز هنا تعبير الشباب عن توجّس وقلق عميق على مستقبلهم الشخصي وكشريحة شبابية بالعموم. يقول مشارك آخر من الحركة "كنا نتأقلم ولدينا بعض الأمل أما الآن فقد تدمّرنا، فالوضع كلّه قاتم"، ويلاقيه آخر من حزب اللّه قائلًا "لست قادرًا على أن أعرف مستقبلي إلى أين بعد خمس سنوات ولا أن يكون لديّ طموح. كان معي مبلغ صغير بالليرة لأعمل مشروعًا صغيرًا وطارت قيمته، هالبلد مطحنة للأحلام".

السبب الأخير المثير للغضب، وهو الأقل، ارتبط بخيبة أمل يشعر بها بعض المشاركين من ردّة فعل الشعب اللبناني تجاه الأزمة، وهنا كان المنتقدون من الأحزاب ذات الطابع الإسلامي. فرغم كل ما حصل لا يزال الشعب يتمسّك بزعمائه بتبعية ويساهم في أعمال المضاربة ويخضع للطائفية ويُستنفر للعصبية المذهبية والحزبية مع أن الأزمة تصيب الجميع. ما يثير الغضب هو "موقف الناس تجاه زعمائهم والطائفية وتمسّكهم بكلا الأمرين رغم معرفتهم بأنهما سبب ما هم فيه" يقول "غازي" من حزب اللّه.

- **المعارضة والحراك**

على مستوى المشاركين من أحزاب المعارضة ومجموعات الحراك يمكن فرز ردود الأفعال على ثلاثة اتجاهات: سياسات السلطة والأحزاب، معاناة الناس ورضوخها، أداء قوى المعارضة نفسها.

توجّه غضب المشاركين بالدرجة الأولى نحو تعاطي الطبقة السياسية والمسؤولين مع الأزمة. تشعر "رانيا" (حجر وبشر) "أننا نعيش في بلد لا يحترمنا، لا يعطينا أبسط حقوقنا" في حين أن السياسيين عندنا "عايشين حياتهم آخر همّهم ويطلّون عبر التلفزيون بشكل عادي ولا كأنه حدث شيء في البلد والشعب". وتفسّر "سناء" (مواطنون ومواطنات) هذا الأمر بأن المسؤول عاجز عن أن يتخذ قرارًا لأنه يمثل جماعة معيّنة فقط بسبب الرابط الطائفي، لذا يفضّل فعليًا أن لا يتخذ أي قرار وخاصة أن المطلوب الآن هو قرارات كبيرة لاسيّما بحق من راكموا الثروات بطرق غير مشروعة. فالسلطة، بحسب "نبيل" (الحزب الشيوعي) تستمر في الانحياز للطبقات الثريّة والميسورة مع عدم المبالاة بالناس التي خسرت وظائفها والمياومين. ويجد بعض المشاركين أن هذا السلوك التجاهلي من السلطة خارج إمكانية الفهم لشدّة غرابته. وهو ما تفسّره إحدى المشاركات باتكال النخبة السياسية على الخارج وانتظارها له وتصل بها الريبة لتقول: "بدأنا نشعر أنهم ربما حرّكونا لننزل إلى الشارع لنخدمهم هم. ربما نحن نخدم

مصالحهم". وتبدي "سهام" (لقاء البقاع الثوري) استياءً ممزوجًا بالغضب من القمع الذي يتعرّض له الشـــباب في الاحتجاجات وهذا ما خلق لديها حافزًا للتحدّي فتقول "نحن شـــريحة واعدة للمستقبل السياسي اللبناني، ورغم ذلك نحن مستبعدون ويُستهزأ بنا ويُستخف بقدراتنا، فيما نحن قادرون على أن نصنع القرار".

كان لافتًا أن أغلب النقد الموجّه للطبقة السياسية كان مصدره المشاركين الشيعة. فالسلطة السياسية غائبة وكأنها خارج الحدود وتبرّر ذلك بذريعة الاستهداف الدولي والإقليمي، كما يقول "حسان" (حزب سبعة) موجهًا نقده إلى حزب اللّه وحركة أمل. فأطراف الأزمة منشغلون بتقاذف المسؤوليات (على الداخل والخارج) ولا يقدّمون سوى الشعارات الرنّانة (دولة مدنية، مكافحة الفساد، سيدر)، يقول مشارك من "شباب المصرف". ويستهجن "علي" (حراك صور) أنه كان يتوقّع أن تطوّر هذه الطبقة سلوكها (نهذّبها ونقلّم أظافرها) بعد 17 تشرين لكنها مصرّة على ذات المحاصصة وصولًا لتطيير ودائع الناس وهذا ما سيفجّر مجددًا الغضب الشعبي بعد سنوات قليلة. وما يُغضب أكثر، بحسب مشاركين اثنين من "وعي" والحركة الشبابية للتغيير، أن هذه المحاصصة تلقى رعاية دولية مجددًا لا سيّما بعد تفجير مرفأ بيروت حيث يبدو البلد مستباحًا تمامًا وتحاول المساومة في ترسيم الحدود البحرية مع فلسطين المحتلّة للحصول على عوائد بدل ردّ الأموال المنهوبة.

إلى ما تقدّم، وجّه عدد من المشاركين (التنظيم الشعبي، شباب المصرف، الحزب الشيوعي)، نقدهم للأحزاب من ناحية تركيزها على حملات الدعاية والتعبئة الإعلامية على أسس طائفية (الطائفة مستهدفة) لشدّ عصب مناصريها ولحرف الأنظار عن القضايا الأساسية (المسؤولية عن تفجير المرفأ مثلًا) وللتعمية عن الصراع الطبقي. وغضب المشاركين هنا يبدو مرتبطًا بقلقهم من كون الخطاب الطائفي لا يزال قادرًا على تعبئة بعض القواعد الشعبية بما يضعف زحم حراك قوى المعارضة.

الفئة الثانية من الردود كانت موجّهة نحو الناس من ناحية ما يعانونه ومن ناحية خضوعهم. من ناحية المعاناة، يشعر "مجد" (حرّاس المدينة) بالأسى على مصير ودائع الناس لا سيّما المغتربين ممن ضاع جنى أعمارهم بعد أن وثقوا بالقطاع المصرفي اللبناني. إضافة لذلك هناك الفقر والجوع الذي يتفشّى في قاعدة المجتمع التي لا يراها أحد تقريبًا فيما أصبح جزء منها يعتمد على الأحزاب للبقاء (مشاركان من الحركة الشبابية للتغيير و "لبنان عن جديد"). يصف "نادر" (أوع) الواقع بأن فيه الكثير من مظاهر الظلم، كما في طرابلس، ما يزيد من حالات الانتحار والسرقات وهكذا تتحوّل الناس إلى "كائنات أنانية.. عم نضطر كل واحد منا يكون أناني ويخلّص

حاله بحاله". تثير هذه الخشية الأمنية غضب "هلا" (الكتلة الوطنية) من ناحية أن قلقها على أولادها أصبح يوميًا ودائمًا. ويزعج "هبة" (شبكة مدى) أن هذا الواقع يجعلنا نشعر أن العالم حولنا يتقدم ولبنان يعود للخلف ولا نزال في ذات الحلقة، "أهلنا هرّبونا كي لا نعيش ما عاشوه. ولكننا اليوم نعيش الأسوأ".

في المقابل هناك خيبة من موقف الشعب الذي رأى بعض المشاركين إما إنه ما زال يدافع عن أحزاب السلطة والزعماء وإما أنه منقاد لهم وجاهز للدفاع عنهم ولو بالعنف (لحقي)، وأن هناك نوعًا من التقبّل للأزمة (حراك النبطية)، والناس ما زالت تصدّق زعيمها وترمي الأزمة على الطرف المقابل فيما الكل مسؤول ولو بدرجات مختلفة (عن حقك دافع). ويذهب "إبراهيم" (حركة الشعب) لانتقاد بعض المواطنين لمحاولتهم الاستفادة من الأزمة عبر الانخراط في تجارة السوق السوداء مثل "تجّار الدولار". فيما يجد "زين" (مواطنون ومواطنات) أن عدم الوعي هو نتيجة متوقّعة لطريقة الحكم منذ التسعينيات التي عملت على ضرب كل ما يمكّن المواطن من التعامل مع واقعه (شل النقابات والحركة الطلابية والتلاعب بمناهج التعليم).

وأخيرًا وجّهت قلّة من المشاركين استياءها نحو طريقة أداء قوى الاعتراض نفسها ولا سيّما أن "الحالة كتير كتير صعبة بعد ما شعرنا أنه بـ 17 تشرين ممكن نكون عم نغيّر شي" يقول "عبد الرحمن" من الجماعة الإسلامية. مشكلة مجموعات المعارضة أنه رغم التحديات لا تزال الحساسيات الشخصية والحسابات الضيقة تمنع تجميع الجهود والتعاون وتقديم التنازلات البينية (مشارك من منتدى طرابلس)، وكذلك تواصل تكرار الخطاب ذاته عن السلطة دون جهد حقيقي لطرح بديل جدّي بدل الاكتفاء بتحالفات أو شبكات بدون تضامن فعلي ولا أثر ملموس في الواقع (مشاركة من النادي العلماني).

- **التحليل المقارن**

أ. بوجه عام يظهر وجود تشابه كبير في أسباب الغضب لدى المشاركين من الفئتين سواء من ناحية أداء السلطة السياسية أو تداعيات الأزمة الاقتصادية والمعيشية وأخيرًا الاستياء من موقف الشعب اللبناني المهادن للسلطة كما عبّرت شريحة محدودة من الفئتين. يمكن أن يُعزى هذا التقاطع إلى جملة أسباب: أولًا وضوح الأداء السيئ للسلطة السياسية، وثانيًا تشابه تداعيات الأزمة على المشاركين من الفئتين ربطًا بالخصائص المشتركة، وثالثًا انخراط المشاركين في المجتمع بما يجعلهم على تماس مع المعاناة السائدة بشكل متماثل.

ii. توجّه الاستياء لدى المشاركين من الفئتين بشكل أساسي نحو قوى السلطة والأحزاب الحاكمة باعتبارها تمتنع عن القيام بالإجراءات الضرورية للتعامل مع الأزمة وتفضّل الاستمرار بحماية مصالحها الضيّقة. هنا يستخدم المشاركون من كلتا الفئتين مصطلحات متشابهة حول عدم مبالاة السلطة وغيابها وعدم جدّيتها وعجزها. الفارق أن المشاركين من الحراك والمعارضة لم يربطوا سوء أداء قوى السلطة بالفشل أو العجز بقدر ما ربطوه بكونه أمرًا مدبّرًا وممنهجًا لحماية مصالح حلفائهم في شبكات رأس المال.

iii. اللافت أن المشاركين من الأحزاب المشاركة في السلطة كانوا أكثر حدّة (مقارنة نوعية) في انتقاد السلطة والأحزاب، وذلك مرتبط بحجم التعبئة والانقسامات بين هذه القوى ولشعور فئة المشاركين بالضغوط الشعبية الناتجة عن اتهام أحزابهم بالفشل ما يجعلهم أكثر حساسية إزاء أداء الأحزاب من ناحية توظيف الأزمة ضد بعضها البعض ورمي المسؤوليات بدل العمل للاستجابة للأزمة وامتصاص النقمة الشعبية. وفيما كان المشاركون من أحزاب السلطة ينطلقون من نقد السلطة السياسية للتصويب على القوى الأخرى من الحلفاء والخصوم كان المشاركون من المعارضة والحراك يتعاملون مع قوى السلطة باعتبارها كتلة واحدة إلى حد بعيد.

iv. استفاض المشاركون من أحزاب السلطة في الحديث عن تداعيات الأزمة الاقتصادية والمعيشية وأكدوا على كونهم من المتأثرين بها وقد ظهرت لديهم لغة حسّاسة ومتعاطفة مع المتضرّرين من الأزمة ربما كنوع من الدفاع الذاتي والتأكيد على كونهم متضرّرين كما بقية اللبنانيين. في المقابل، وبمقارنة كمّية، استفاض شباب الحراك والمعارضة أكثر بالشرح عن مسؤولية قوى النظام وأحزاب السلطة ولا سيّما لناحية الإشارة إلى الكثير من القرارات التي كان من الممكن اتخاذها للتخفيف من الأزمة. هذا الأمر قد يكون من ضمن السرديّة التي تحاول قوى المعارضة تأكيدها ومفادها وجود بديل للوضع القائم.

v. فيما يخصّ السخط الموجّه نحو السلطة السياسية لوحظ أنه من فئة أحزاب السلطة كان المشاركون المسيحيون هم الأكثر نقدًا للسلطة السياسية أما مقابلهم من فئة الحراك والمعارضة فكان المشاركون الشيعة. يمكن تفسير ذلك بكون المسيحيين المشاركين في السلطة هم الأقلّ انخراطًا بها عمومًا ما يفتح لهم مجالًا أوسع للنقد وخاصّة أن بعضهم يمارس هذا النقد للتصويب نحو عهد الرئيس ميشال عون. أما من جهة المشاركين الشيعة في الفئة الثانية فربما كان الأمر مرتبطًا بكون معظمهم انتموا إلى مجموعات يسارية لديها من الأدبيات ما يفيدها في تقديم هذا النقد الحاد.

vi. يظهر أن ما يقلق بعض المشاركين من فئة الحراك والمعارضة هو محاولة النخبة السياسية استدراج الخارج لإنتاج تسوية جديدة من ناحية ولجوؤها مجددًا إلى الخطاب

الطائفي لإعادة ضبط المؤيدين والمناصرين. القلق هنا ناتج عن نجاح هذه التكتيكات في تجارب سابقة سواء في استدراج مساعدات خارجية لإعادة تعويم الوضع القائم أو في شدّ العصب المذهبي والطائفي لترميم المشروعية وإعاقة بروز قوى جديدة.

vii. يُلاحظ وجود أصوات متفرّقة لدى شباب الحراك تنتقد سوء التنسيق بين المجموعات إلا أنها تُعتبر محدودة جدًا إذا ما قورنت بالانتقادات الحادّة التي وجّهها شباب الأحزاب لحلفائهم من كل الاتجاهات.

viii. كان الانتقاد الموجّه لخيارات الشعب وتحمليه مسؤولية ما وصلت إليه الأمور محدودًا لدى الفئتين وبدرجة أقلّ لدى المشاركين من الحراك والمعارضة، فكانت الغلبة للخطاب المتعاطف مع الناس وأوضاعهم في ظل الأزمة الخانقة. وهذا الأمر يشير لوجود تصوّر عام لدى المشاركين بأن الأزمة في أساسها مرتبطة بخيارات الطبقة السياسية والمسؤولية ملقاة عليها وليس على عامة اللبنانيين.

1.2 مكامن القلق

- **الأحزاب المشاركة في السلطة**

تسيطر ثلاثة هواجس رئيسية على شباب الأحزاب المشاركين في الدراسة يتقدّمها الخوف من عودة الحرب الأهليّة والعنف الداخلي، ثم القلق على المستقبل وضبابيّته وأخيرًا الخشية من تداعيات الأزمة المعيشية.

أ- عودة الحرب الأهليّة

أجمع المشاركون من تيّار المستقبل، دون سواهم، على خشيتهم من تجدّد الحرب الأهليّة. ينطلق هذا الخوف من أن "فكرة العيش المشترك تبدو مستحيلة لأنه حين تحصل حساسيات ننحاز كلّنا لطوائفنا خاصة عندما يكون هناك أطراف أخرى يشعرونني بأنهم الصحّ ونحن الخطأ" يقول أحدهم. ويخشى آخر من التيّار أن يصل تدحرج الأزمة الاقتصادية إلى اندلاع حرب أهلية "وهذا أكثر شي بيخوفني". ويظهر أن هذا الهاجس مرتبط بما جرى في البلدان المحيطة حيث يتخوّف زميل لهم من أن يتحوّل البلد لساحة إقليمية مثل سوريا واليمن وليبيا وينهار المجتمع والدولة. والخشية من هذه الحرب لأنها تخيف "أكثر من الحرب مع "إسرائيل"، لأنه بالحالة الأولى عدد الضحايا أكبر والتسوية وإعادة الإعمار أصعب" يقول "طارق".

كذلك تشارك الشباب الدروز من خارج الحزب التقدمي مع المشاركين من تيّار المستقبل في تأكيد الهاجس من الحرب الأهليّة. ولكن هنا كان منشأ القلق مرتبطًا بالتدخّلات الخارجية

والسعي لتدويل الأزمة. وهنا يعاد استحضار حروب العراق وسوريا واليمن "فالتدويل سيفجّر النزاعات المحلية" بحسب "عصام (الديمقراطي اللبناني)، وهذا التدويل يستند إلى استغلال الأزمة الاقتصادية لمحاصرة فريق محدّد بحسب المشاركين من حزب التوحيد والحزب اللبناني الديمقراطي والحزب القومي. كان هاجس الوضع الأمني والفوضى بارزًا أيضًا لدى أغلب المشاركين من حزب الله وذلك من باب استغلال أعداء المقاومة للانهيار ضدّها. وهذا الأمر يبدو منطقيًا من ناحية التهديدات المتواصلة تجاه الحزب ووجود تصوّر عام في بيئة المقاومة أنها مستهدفة من قوى خارجية نافذة في لبنان.

كانت باقي الآراء التي ركّزت على الخوف من الاقتتال الداخلي مبعثرة بشكل محدود لدى القوّات والتيّار الوطني الحرّ وحركة أمل والكتائب. وجميعها أبدت تخوفًا من حصول تدخّل خارجي يستغلّ معاناة الناس والأزمة الاقتصادية للتحريض على فتنة طائفية سواءً "لضرب مشروع معيّن" و "عودة الحرب الأهليّة" (مشارك من القوّات) أو لدفع جزء من اللبنانيين ضد فريق المقاومة (مشارك من حركة أمل) و "لإنعاش جيوب إرهابية" (مشارك من التيّار الوطني).

ب- التدهور الاقتصادي

المصدر الثاني للخوف كان مرتبطًا بالتدهور الاقتصادي المتسارع وتداعياته المحتملة. وهنا تركّزت التداعيات على نقطتين: الأولى اللايقين والمجهول اللذان يقوّضان قدرة الشباب على الأمل بالمستقبل والتخطيط له والثانية القدرة على تدبير الأمور المعيشية.

في النقطة الأولى شكا الشباب المشاركون أنهم قلقون على مستقبلهم ومتخوّفون مما هو مقبل ومن التقلّبات المستمرة التي تضيّق الخيارات بما فيها الهجرة (مشارك من حركة أمل) وكذلك بخصوص استكمال الدراسة وما يليها أو الهجرة أو الزواج "الموضوع كلّه ضبابي. فما في شي نستند عليه أو نضمن يكون موجود بعد سنة" (مشارك من حزب الله). ويؤكّد "عمر" من تيّار الكرامة هذه المخاوف حيث يقول "لم أعد أستطيع أن أبدأ حياتي وتأسيس نفسي، كان لديّ طموحات أما اليوم فأنظر إلى نفسي وأضحك. ولم أعد أستطيع التفكير ببناء أسرة وتحمّل كلفة ذلك". وينضم إليه "وليد" من تيّار العزم بمخاوف مماثلة "ارتبطت من يومين والآن لا أرى لي مستقبلًا في لبنان ولم أعد أشعر بمعنى للوجود في لبنان فأنا لم أؤسّس حالي، طلع مبدأ الوطنية مجرد كذبة بأي فرصة لهاجر حامل حالي وماشي". والقلق هنا مرتبط بأن هذا التدهور سيقضي على فرص النهوض مجددًا في ظل موجة الهجرة المقبلة للشباب (مشاركان من تيّار المستقبل والتيّار الوطني الحر)، وبدل أن "كنا نحلم بمشروعات للشركات الناشئة صرنا قلقين على إمكانية أن نؤمّن حياة كريمة هنا" يقول "فادي" من تيّار المستقبل.

تتردّد لدى هذه الشـــريحة عبارات الهجرة والســـعي لها والخوف من أن لا تتوفّر لهم الإمكانية لتحقيق ذلك لأنها المخرج لتأســـيس الذات وضـــمان المســـتقبل. وهنا تقول "رنا" من تيّار المســـتقبل: "في عائلتي لم نشـــعر بعد بتداعيات الأزمة لأن هناك فردًا من العائلة يعمل في الخارج ويقوم بتحويلات وإلا لكان الوضع صعبًا."

أما في النقطة الثانية فيبرز القلق من اســـتمرار التدهور الاقتصـــادي والمالي (ســـعر الصـــرف) وتراجع المداخيل والبطالة (مشـاركون من حزب الاتحاد وأمل وحزب اللّه وتيّار المسـتقبل) وهذا يترافق مع تقديرات متشـــائمة ومقلقة لعدم توقّع حلول قريبة (مشـــارك من الحزب التقدمي الاشتراكي) بل إننا ذاهبون نحو الأسوأ (مشاركان من الحزب التقدمي وتيّار الاستقلال) وصولًا إلى انتشـار الجريمة والتفلّت الأمني و "العالم تأكل بعضـها" (مشـاركان من تيّاري المسـتقبل والمردة). إلا أن "جميل" (حركة أمل) يعتقد أنه سـيكون هناك حلّ بالنهاية "هذا البلد يهتزّ لكن لا يقع ولحينها سوف نعاني... ولحين انعقاد تسوية إيرانية أميركية علينا الصمود".

وتظهر لدى بعض المشـــاركين المســـيحيين مخاوف أخرى مرتبطة بالتدهور الاقتصـــادي. مثل الخوف من "تغيير وجه لبنان الثقافي والحضـاري باسـتبدال اللبنانيين بالسـوريين وهذا وصـاية غير عسكرية" (التيّار الوطني الحر) والخوف من تأثيرات ذلك على الأزمة الصحية المرتبطة بوباء كورونا (التيّار الوطني الحر) أو أن لا يؤدّي ذلك إلى تراجع الفئة المســـلّحة بلبنان (قوات) أو حصـول "تسـوية خارجية لا تصـبّ في صـالح البلد" (الكتائب) أو أن يرى "بعض الناس التطبيع خلاصًا للأزمة الاقتصادية" (تيّار المردة).

- **المعارضة والحراك**

توزّعت مخاوف المشاركين من المعارضة والحراك على أربع مجموعات:

أ- الحرب الأهليّة

عبّرت المجموعة الأولى عن مخاوف مرتبطة بتجدد الفوضى والحرب الأهليّة. الخوف من الحرب لأنها ستستدرج تدخّلًا خارجيًا لتفكيك لبنان (التنظيم الشعبي) ولأنه لا يوجد سبب منطقي لحرب كهذه سوى التعبئة الطائفية ونعود لذات الدورة المفرغة (حراك جل الديب) حتى تنتج الأحزاب الميليشياوية نفسها من جديد وتهرب من الأزمة الحالية (الحركة الشبابية للتغيير، الحزب الشيوعي). وتتخوّف "منال" (المرصد الشعبي) من هذا الخيار لأنه يمكن بسهولة جرّ قسم من الشعب إلى الاقتتال كما دلّت حادثة قبرشمون. ويتخوّف "معين" (وعي) من أن التدخل الخارجي مع الفرز المناطقي بخلفية مذهبية يجعل تجدد الحرب الأهليّة هو "الخوف الأكبر".

ب- الاضطرابات وغياب الأمان

المجموعة الثانية ترتبط هواجسها بفقدان الشعور بالاستقرار والأمان بما في ذلك القلق على العائلة، ويبدو أن لانفجار مرفأ بيروت دورًا أساسيًا في تحفيز هذه المشاعر. يبدو أن شعور الخوف أصبح طاغيًا ودائمًا حيث "أصبحنا نشعر وننتظر قدوم أزمة جديدة أخرى غير متوقّعة" تقول "عبير" (النادي العلماني) وهو أمر تفسّره "سناء" (مواطنون ومواطنات) باعتباره مسارًا طبيعيًا نظرًا لغياب الدولة والانهيار الحاصل وهو ما يثير بدوره الخوف من عودة الأمن الذاتي في المناطق. ويربط "إبراهيم" (حركة الشعب) بين البطالة وعدد كبير من التهديدات الناتجة عنها على مستوى المجتمع مثل التسرّب المدرسي، والجريمة، والسرقة، والفقر، والخطف، والهجرة غير الشرعية، والتجارة بالممنوعات والانتساب إلى مجموعات إرهابية. ويضيف "نبيل" (الحزب الشيوعي) الخوف المرتبط بتفشّي الانتحار نتيجة الأزمة. ولذلك يخشى "لؤي" (حراك النبطية) أن نصل إلى مرحلة يضطرّ فيها المواطن لأن يقتل ويسرق حتى يعيش.

القلق هنا ليس مرتبطًا بالموضوع الأمني فقط بل بانعدام القدرة على توقّع المستقبل سواء فيما يرتبط بالخيارات الشخصية مثل الزواج (مشارك من الجماعة الإسلامية) أو التحصيل العلمي (حركة الشعب) أو انعدام الفرص (لقاء البقاع الثوري) أو الوضع المعيشي وكيفية بناء أسرة مستقرّة (لحقي). تتشارك كل من "رانيا" (حجر وبشر) و "هبة" (شبكة مدى) مخاوف متعددة مرتبطة بالأسرة ولا سيّما بالمستقبل العلمي للأبناء والمهني للأزواج وقدرة الأهل على الصمود المادي والمعنوي في ظل الانهيار. وهنا يشير "حسان" (حزب سبعة) إلى خسارة لبنان لرأس ماله البشري من خلال هجرة ذوي الكفاءات والخبرات ما يهدّد قدرة البلد على النهوض مجدّدًا. ويتخوّف مشاركون من "المرصد الشعبي" و "حجر وبشر" و "لبنان عن جديد" من تداعيات رفع الدعم وانقطاع المواد الأساسية (الدواء، الحليب) في المرحلة المقبلة.

ت- فشل التغيير

تشير المجموعة الثالثة إلى هاجس مرتبط بفشل مسعى التغيير واستطاعة القوى السياسية العودة لتكريس الوضع القائم. يدفع هذا الخوف بعض المشاركين للرهان على أمر وحيد لإحداث التغيير ألا وهو أن يأخذ الانهيار مداه. فهذا الانهيار أفضل من عودة المتاريس يقول "عثمان" (منتدى طرابلس) وأفضل من أن تعود القوى السياسية للإمساك بالوضع وأفضل من أن نذهب نحو الفيدرالية وحينها "سنحتاج سنين طويلة لنرجع نعمل يقظة جديدة بقلب المجتمع" يقول "علي" (حراك صور).

يخشى "رائف" (الحركة الشبابية للتغيير) أن تستعيد أحزاب السلطة ثقة جماهيرها "وبالتالي أن يذهب تعبنا وكل الجهد المبذول هباءً منثورًا. أخاف من أن تكون دموية الانتفاضة القادمة مرعبة وأن يسيطر الخطاب الذي لا يشبهنا (يقصد خطاب القوّات والكتائب) على الساحات". وهنا ترى "هلا" (الكتلة الوطنية) أن تأخّر مسار التغيير قد يزيد من هجرة الشباب القادرين على صنع التغيير ويدخل المجتمع في حالة تطبيع مع الأزمة ويستمر الوضع القائم. وتؤكّد "سهام" (لقاء البقاع الثوري) هذا التخوّف حيث ترى أن "التغيير الفعلي بعيد جدًا" وتحيل ذلك إلى التشتّت الذي تعاني منه قوى الاعتراض في الرؤى والأهداف.

هذا القلق من المراوحة أو فشل مسار التغيير ترافقه تعبيرات تميل للشك في وعي الشعب للأزمة وقدرته على تجاوز ألاعيب السلطة. فهناك رأي من يرى أن الشعب اللبناني مؤدلج ومنقسم هويّاتيًا وما يعزّز من قدرة التلاعب به أنه يعيش في أزمة مالية ووجود "ميليشيات تستخدم القوّة لكي تنشر الخوف" يقول مشارك من شباب المصرف. يتخوّف "نادر" (أوع) من أن الشعب لا يعي طبيعة المنظومة الحاكمة التي تجعل الفساد بنيويًا أكثر من أزمة أشخاص، وكذلك عدم قدرة اللبنانيين على التحرر من "انتماءاتهم الوهمية". في هذا السياق لدى "لميا" (شباب المصرف) هاجس مرتبط بالقدرة على اجتذاب الجماهير وبناء مشروعية شعبية واسعة في ظل تلاعب الأحزاب بالناس وطبيعة الجمهور المنقاد بالرغم من الجهود التوعوية لبعض مجموعات الحراك، وتحيل أيضًا جزءًا من مسؤولية هذا الضعف إلى عدم تبلور بديل قوي وكذلك ضعف التنسيق والتوافق داخل قوى الحراك.

ث- الفراغ السياسي

المجموعة الأخيرة يقلقها استمرار الفراغ وغياب الحلول لدى من هم في الحكم. فالفراغ الحكومي المتمادي يعني انفلات الانهيار بشكل كامل (وعي) ثم إن مَن يديرون الانهيار يقومون بذلك لأجل حماية الطبقات الثرية والميسورة وليس المهمشة رغم أن الأزمة ستكون طويلة وكارثية على عموم الناس (الحزب الشيوعي). وغياب الحلّ يراه "روّاد" (شباب المصرف) نتيجة لكون الموجودين في السلطة يسعون لتجنّب دفع الأثمان التي تتطلّبها الحلول. ويضيف "رواد" أن غياب البرنامج يطال المعارضة التي تأخّرت في وضع آلية للخروج من الأزمة "وبالتالي نحن ذاهبون إلى المجهول".

- **التحليل المقارن:**

أ. بوجه عام تشابهت مصادر القلق والخوف لدى المشاركين من كلتا الفئتين وهي توزّعت في المرتبة الأولى على الخشية من تجدد الحرب الأهليّة ثم تداعيات الأزمة الاقتصادية

ولا سيّما على صعيد المستقبل المتوقّع؛ فيما أضاف المشاركون من المعارضة والحراك هاجسًا إضافيًا مرتبطًا بعدم نجاح مسار التغيير واستعادة قوى السلطة للمبادرة.

ii. فيما يخصّ القلق من الحرب الأهليّة، كان لافتًا أنها الهاجس الأكثر حضـــورًا لدى الجيل الذي لم يشـهد الحرب الأهليّة اللبنانية. وداخل فئة الأحزاب المشـاركة في السـلطة كان لافتًا إجماع المشـاركين من تيّار المسـتقبل على هذه المسـألة. ربما كان ذلك مرتبطًا بالذاكرة المريرة لأحداث ما بعد 2005 وقتال المحاور في طرابلس وأحداث أحمد الأسـير في صـيدا، وأيضًـا لما اختبرته البيئات السـنّية في المشـرق العربي جرّاء الحروب التي اندلعت فيها خلال العقد الأخير ولا سيّما بعد ظهور التنظيمات الإرهابية.

iii. من ناحية المقارنة بين الفئتين، كان المشـاركون من المعارضـة والحراك أكثر قلقًا من الفوضـى والاضـطرابات الأمنية والناتجة عن الأزمة فيما كان الخوف من تجدّد الحرب الأهليّة أكبر لدى المشـاركين من أحزاب السـلطة. طائفيًا، كان القلق من تجدّد الحرب الأهليّة مرتبطًا بالمشاركين المسلمين أكثر ويمكن ردّ ذلك إلى قلق المشاركين الشيعة من الاسـتهداف الخارجي للمقاومة عبر الدفع لاقتتال داخلي وقلق المشـاركين السـنّة نتيجة أحداث السـنوات الأخيرة في طرابلس وصـيدا والمحيط العربي، وقلق المشـاركين الدروز من خارج الحزب التقدمي من السـياسـات الخارجية لاسـتهداف حليفهم حزب اللّه وهو ما يخشون أن ينتقل توترًا إلى داخل بيئتهم الدرزية ربطًا بتجربة العام 2008.

iv. فيما يخصّ الهواجس من تداعيات الأزمة الاقتصـادية تقاطع المشـاركون من الفئتين بالتركيز على التأثيرات المرتبطة بمسـتقبلهم كشـباب لناحية ضـرورة الهجرة وخسـارة فرص كانت واعدة والضبابية المرتبطة بالعمل وتكوين أسرة. هذا ما نصفه باللايقين الذي يخيّم على حسـابات هذه الشـريحة العُمرية ويجعلها تقوم بإعادة دراسـة خياراتها الشخصية والعملية السابقة بعد كل ما بذلوه من موارد وجهود في السنوات السابقة. وهنا يمكن ملاحظة أنه حتى لو كان نصيب المشاركين من أحزاب السلطة أقلّ نسبيًا من الفئة الثانية فهذا يشـير إلى أن هؤلاء المشـاركين لم يعودوا مطمئنين إلى أن انتماءهم لأحزاب السـلطة كاف لضـمان وظيفة مسـتقبلية أو يمنحهم أفضـلية على مستوى الترقّي الاجتماعي والمادي.

v. بالمقارنة الطائفية، برز أن المشاركين المسلمين بالعموم كانوا أكثر قلقًا من التداعيات الاجتماعية والمعيشـية للأزمة من أقرانهم المسـيحيين وهذا يمكن تفسـيره بالتفاوت النسبي في المستوى الاقتصادي بين المسلمين والمسيحيين في لبنان لأسباب بنيوية في تاريخ الاقتصـاد السـياسـي اللبناني. كذلك كان لافتًا أن عددًا من المشـاركين المسـيحيين من ضـمن أحزاب السـلطة لم يقاربوا مسـألة الأزمة الاقتصـادية لناحية تداعياتها الاجتماعية أو المعيشـية بل لارتباطها بهوية لبنان وتموضـعه في السـياسـة

الخارجية (إما شــرقًا وإما باتجاه التطبيع) حيث يشــعر هؤلاء أن الأزمة الاقتصــادية قد تدفع نحو مراجعة شــاملة لهويّة لبنان ونموذجه الاقتصــادي التقليدي حيث كان المسيحيون في مركزه دائمًا.

vi. لدى المشاركين من الحراك والمعارضة هاجسان إضافيان عن الفئة الأولى. الأول مرتبط بأن الســلطة تدير الأزمة بهدف حماية أصــحاب رؤوس الأموال إما عمدًا وإما من خلال الفراغ الناتج عن سوء أدائها. أما مصدر القلق الثاني فمرتبط بفشل مسار التغيير الذي يرى المشاركون أنه سيستلزم وقتًا وهو ما قد يمنح قوى السلطة مساحة زمنية لاحتواء الجماهير مرّة أخرى ولا ســيّما من خلال الخطاب الطائفي. وهنا تبرز في عبارات بعض المشاركين الخشية من سهولة التلاعب بجزء من الرأي العام حتى بعد كل ما حصل في السنوات الأخيرة. يبدو أن المشاركين من الحراك يخشون من تبدّد لحظة الزخم للتغيير وعدم القدرة على إقناع الناس بوجود بديل جدّي خارج دائرة الســلطة. وهذا بدوره يفسّــر الجهود الكبيرة لبعض قوى الحراك والمعارضــة في التأكيد على وجود بديل قادر على إدارة الأزمة وهو ما سيشكّل مرتكزًا في حملاتهم الانتخابية المقبلة.

ثانيًا: تصوّرات حول الواقع الشخصي

تدفع الأزمة الشباب اللبناني إلى إعادة التفكير بنمط حياته الشخصية لا سيّما حول موضوعات مثل الزواج والهجرة والدراسة، إلا أن موضوع الهجرة يبقى الأكثر أهمية من الناحية السياسية. إن الكيفية التي ينظر فيها الشباب إلى خيار الهجرة تستبطن تصوّراتهم العميقة تجاه الأزمة، هل هي عابرة أم مديدة؟ وتجاه توقّعاتهم في إمكانية التغيير، هل هو متاح أم مؤجّل أم غير ممكن؟ وتجاه دورهم في الحياة السياسية. تذهب جملة من التحليلات إلى أن هجرة الشباب إن كانت واسعة ستؤدّي إلى إضعاف حظوظ التغيير حيث إن النخبة الشابّة القادرة على قيادة وإدارة التغيير ستكون بمجملها خارج البلاد بما يسهّل على السلطة احتواء المتبقّين. وربطًا بفهم تصوّرات الشباب المشاركين كان من المفيد الكشف عن كيفية مقارنة هؤلاء واقعهم مع ما مرّ به أهلهم أي جيل الحرب الأهليّة نفسه، وكيف يرون الفوارق والتقاطعات؟ وأيّ جيل يرونه محظوظًا أكثر ولماذا؟

2.1 الهجرة: صراع مع الذات والواقع

- **الأحزاب المشاركة في السلطة**

توزّع المشاركون على خيارات ثلاثة، فالأغلبية لاتزال ترفض التفكير بخيار الهجرة ومصرّة على البقاء من منطلقات مختلفة، فيما انقسم الباقون بين مَن بدأ يفكر بالهجرة كخيار ضروري وبين مَن حسم خياره بالهجرة وبدأ السعي لها.

أ- الشريحة الأولى لا تزال ترفض التفكير بخيار الهجرة رفضًا مطلقًا وذلك انطلاقًا من أسباب مختلفة. منهم من يعتقد بوجود أُفق لتحسّن الأمور في لبنان وأن على الشباب اللبناني السعي للمساعدة على تغيير الأمور (مشاركان من الحزب التقدمي الاشتراكي، التيّار الوطني الحر، تيّار المستقبل، تيّار المردة، حركة الاستقلال). مثلًا، يظن "عصام" (الديمقراطي اللبناني) أن المنطقة مقبلة على إعادة إعمار ومشاريع استثمارية ضخمة. ويحاول أحد هؤلاء المشاركين التكيّف مع الأزمة عبر تأسيس عمل في الخارج كمصدر رزق لكن بشرط البقاء الشخصي في لبنان وهذا الأمر متاح لكنه صعب التنفيذ. ورغم أن "رنا" (تيّار المستقبل) خاب أملها الكبير "بثورة 17 تشرين" التي لم تحدث التغيير الجذري الذي توقّعته فلا يزال لديها "أمل في أن البلد يمكن أن يصبح أفضل". ويكمل "جاد" (حركة الاستقلال) بأن الأزمة ليست "سببًا مقنعًا لكي نغادر أرض أجدادنا. فقد ضحّى للبنان العديد من الأشخاص على رأسهم الرئيس رينيه معوّض... وسنبقى بقوّة شبابنا ووعيهم وسنستطيع صناعة التغيير يدًا بيد".

وفي السياق ذاته رفض مشاركون من حزب الاتحاد وتيّار المستقبل وتيّار المردة وتيّار التوحيد خيار الهجرة على قاعدة التحدّي "لمن نترك البلد؟". فالرحيل يجب أن يكون من نصيب الطبقة الفاسدة "ويكفي أن نتصرّف في لبنان كما لو كنّا في الاغتراب من ناحية احترام القانون لكنا بألف خير"، يقول "رامي" (التوحيد).

ومِن ضمن الشريحة الأولى مَن رفض الهجرة ربطًا بالانتماء لقضية بحسب ما عبّر مشاركون من القوّات اللبنانية وحزب اللّه وحركة أمل. فالأزمة جعلت "ميريام" (القوّات) أكثر بُعدًا عن فكرة الهجرة "ففي هذه الأزمة عرفت بأن انتمائي هو هنا. لم أمانع فكرة السفر للدراسة لكن إن كانت تقتضي الهجرة العيش خارجًا دون العودة فلا". وفي سياق مماثل تؤكّد رفيقتها القوّاتية "جويل" أنه رغم امتلاكها جوازي سفر "لكن طالما في أمل 1٪ أن يتحسّن لبنان فسأبقى هنا وأناضل". وبرّر مشاركان من حزب اللّه موقفهما السلبي من الهجرة بأن أحدهما "صاحب مشروع وقضية"، والآخر لأنه يؤمن بالانتماء للوطن "وسأبقى أقاتل لأبقى وليس ضروري بالسلاح". أما "جعفر" (حركة أمل)، الذي هاجر سابقًا، فيعلّل موقفه بالجمع بين مسألة الانتماء وعدم خسارة ما راكمه معنويًا ومهنيًا (يحاول الانتساب لنقابة المحامين) رغم صعوبة البقاء.

ومن ضمن رافضي الهجرة مَن ربطوا ذلك بظروف شخصية. تربط "نرجس" (حزب اللّه) ذلك بقرار زوجها بعدم الهجرة وللاعتياد على الأزمات، فيما قالت "رولا" (حزب اللّه) أن خيار الهجرة لم يكن مطروحًا يومًا وستواصل الدراسات العليا بعد ضياع فرص الحصول على عمل. في حين أن "عمر" (تيّار الكرامة) حائر بين ضرورة الهجرة لأسباب اقتصادية والتوجّس من تداعياتها الثقافية والأخلاقية على أولاده ولذلك ما يزال ضد الهجرة.

ب- الشريحة الثانية هي التي بدأت تفكر بخيار الهجرة الذي لم يكن واردًا سابقًا لكنها لم تأخذ قرار الهجرة بعد. ويربط هؤلاء الإقدام على الهجرة بحال فقدان الأمل والحاجة للبحث عن لقمة العيش (الحزب القومي). يمكن تصنيف ثلاثة مشاركين من "تيّار المستقبل" ضمن هذه الشريحة. الأول بدأ بالامتحانات اللازمة للهجرة لكن القرار مؤجّل، والثاني يستكمل الدراسة ويؤخّر القرار لأنه يعمل بمعاش مقبول إضافة لخشيته على مشاعر أمّه وخاصة أن له شقيقين مسافرين، وثالث بدأ يدرس القرار رغم أنه يمتلك جنسية ثانية ويستطيع المغادرة بسهولة. فيما بدأت الفكرة تكبر لدى "جورج" من القوّات منذ بداية الانهيار ولكن حين تتجدّد الأزمة السياسية يشعر أنه يجب أن يبقى "حتى أجرّب صلّح رغم أنه مرّة بعد مرّة أفقد الأمل أكثر ولكن يمكن عنّا أمل لأن نحن موجودين بهذه الأرض لسبب معيّن". بدورهم وجد ثلاثة مشاركين من التيّار الوطني الحر أنفسهم مكرهين على خوض تجربة

الهجرة لكن على أن تكون مؤقّتة بعد اكتساب الخبرة وتطوير الذات في الخارج. ففي لبنان اليوم أشعر "أني لا أساوي شيئًا" يقول أحدهم، ويكمل آخر أن "العودة أمر ضروري بالنسبة لنا فنحن جزء من الوطن ولا يجوز التفريط بالإرادة والمبدأ ولا التنازل عن وجودنا وبيع أرضنا".

ت- أما الشريحة الثالثة فهي فعليًا بدأت البحث عن خيارات للهجرة. يربط هؤلاء قرارهم بضغوط الوضع المعيشي ولأن الأمور مرشّحة لمزيد من التدهور (مشاركان من حزب اللّه، مشارك من الكتائب). يؤكّد "غازي" (حزب اللّه) أن قراره بالهجرة لم يدفعه لتغيير انتمائه السياسي، ويفضّل أن تكون الهجرة خيارًا مؤقّتًا. كذلك يؤكّد مشاركان من حركة أمل أن الهجرة مطروحة ولكن على أن تكون مؤقّتة ويستفاد منها للعمل واستكمال الدراسة. يعكس "فؤاد" (حركة أمل)، وهو طبيب، شعور العيش وسط دوّامة قرار الهجرة التي لم تكن واردة بتاتًا ولكن يُدفع نحوها اليوم بسبب اللاستقرار والمجهول. وهناك من هو بالمبدأ مع الهجرة على قاعدة "يبقى الخارج أرحم من لبنان" حيث لا تتاح له فرص عمل تتوافق مع مستوى تحصيله العلمي (تيّار العزم). بينما قرر مشاركان من تيّار المستقبل مغادرة لبنان على قاعدة "ما في أمل بلبنان" لكن معضلة الأول أنه لا يحتمل تكلفة السفر، فيما الثاني سيهاجر إلى إفريقيا ملتحقًا بخطيبته و"يصبح لبنان فقط للاصطياف".

- **المعارضة والحراك**

انقسم المشاركون من فئة المعارضة والحراك بشكل متساو تقريبًا بين ثلاث شرائح تتقدّمها بفارق طفيف جدًا تلك التي حسمت خيارها بالهجرة فيما الشريحتان المتبقيتان تنقسمان بين واحدة ما تزال متردّدة وأخرى حسمت خيارها بالبقاء في لبنان.

أ- تقرّ الشريحة التي حسمت خيارها نحو الهجرة بصعوبة هذا الخيار ولكنه حكم الضرورة. يصل الأمر ب "غادة" (لحقي) أن تتمنّى لو أن طلبها لوظيفة في قطر يُرفض. وعلى عكسها تتمنّى "سارة" (لبنان عن جديد) أن تستطيع السفر بلا عودة ولا سيّما أنها تعرّضت للصرف من عملها بعد 17 تشرين وتعمل الآن في وظيفة براتب منخفض. كذلك يندم "رواد" (شباب المصرف) لأنه لم يستغلّ فرصة سابقة للهجرة لأنه "كان لديّ أمل بالتغيير". يمتد هذا الندم إلى "سهام" من "لقاء البقاع الثوري" لأنها لم تسع للبحث عن فرص للهجرة سابقًا للدراسة والعمل وتعبّر عن مشاعر متناقضة بين الحماسة للبقاء وإحداث التغيير أو التفكير بالخيارات الذاتية في ظل هذا الواقع. وفيما يبرّر "نبيل" (الحزب

الشيوعي) قراره بالهجرة بسبب ظروف العمل، اختار "رائف" (الحركة الشبابية للتغيير) الهجرة للعمل واستكمال الدراسة ولكن "حتمًا سأعود فما خياري بالهجرة إلا مرحلي وأؤمن بالتغيير سبيلًا وحيدًا للخروج من الأزمة". في حين أن مشاركتين من النادي العلماني و"حجر وبشر" لم تغادرا لبنان بعد للعمل في الخارج بسبب أزمة كورونا وحجز الأموال في المصارف.

ب- الشريحة الثانية يمكن وصفها بالمتأرجحة على "حبل" الهجرة ولم تحسم خيارها لأسباب إما ذاتية أو موضوعية. هنا من بدأ يعيد حساباته بسبب حدّة الأزمة (الجماعة الإسلامية) وهو دائم التفكير بها كخيار أخير ولكنه يحاول الصمود بالحدّ الأدنى ويراهن على أن الجهد التراكمي سيؤدّي إلى حصول تغيير. يتبنّى "إبراهيم" (حركة الشعب) هذا المنطق ويستمدّ أمله من أنه "بعد خيبة 2015 وإحساسي بأننا وصلنا إلى طريق مسدود أتى حراك 17 تشرين". فيما يقاوم الأستاذ الجامعي "حسان" من حزب سبعة خيار الهجرة إلا أنه بسبب ظروف مهنته (مثل الراتب وعبء التنقل) يصبح الخيار أقرب مع تواصل الأزمة "الأكيد لن أتحمّل عبء البلد على كاهلي فأنا مضطرّ لأن أجد سبيلًا للعيش الكريم". ثم إن انفجار مرفأ بيروت عزّز دوافع الهجرة لدى عدد من المشاركين. ورغم استبعاد سناء، التي تعمل في مجال المعلوماتية، هذا الخيار وتأجيله بعد 17 تشرين وانتسابها لحركة مواطنون مواطنات، فإن ردة الفعل الشعبية الباهتة المحبطة جعلتها ترى في الهجرة أمرًا واردًا مع انهيار قطاعات خدماتية مرتبطة بعملها. وكان لانفجار المرفأ تأثير مشابه على مشاركتين من الكتلة الوطنية وشبكة مدى، إحداهن "من أجل أولادي والصعوبات المادية" والثانية لدواعي الأمن والأمان. وتؤكد المشاركتان أن التفكير بالهجرة لا ينطوي على التشكيك بخيارهما السياسي وستبقيان تطمحان للعودة بحال هاجرتا. بينما يربط "علي" من حراك صور خيار الهجرة بفقدان راتبه المتاح حاليًا بالدولار.

ت- الشريحة الأخيرة هي تلك التي تصرّ على البقاء وترفض خيار الهجرة. يستخدم هؤلاء عبارات تنمّ عن ارتباط شديد بالأسرة والأصدقاء والوطن، ويعتبرون أنهم يخوضون معركة ولن يتركوا البلد للطرف الآخر ("رأسي برأسهم" يقول "نادر" من أوع) الذي يُسيطر عليه عبر الزبائنية (الحركة الشبابية للتغيير). فالسلطة، وفق بعض هؤلاء، تهدف إلى التهجير لتتمكّن من توظيف محازبيها والسيطرة براحة على البلد. يرفض "وسيم" من التنظيم الناصري الاستسلام ويطمح أن "نعمّر لبنان متل ما منحلم فيه بعيدًا عن الطائفية والمذهبية". فالبقاء هنا هو صمود لإحداث تغيير (منتدى طرابلس) ولبناء وطن (حراك النبطية) والنضال لأجله (الحزب الشيوعي) وإنقاذ المجتمع كمعنى شخصي للحياة

(مواطنون ومواطنات) ولاستكمال المسيرة (شباب المصرف). بينما كانت ظروف العمل الجيدة حتى الآن مبررًا للتمسك بالبقاء لدى اثنين من المشاركين.

- **التحليل المقارن:**

i. يرفض معظم المشاركين من أحزاب السلطة خيار الهجرة (الثلثين تقريبًا) في مقابل أقل من النصف من شباب الحراك والمعارضة مصرّين على البقاء. أما النسب المتبقية لدى الشريحتين فانقسمت مناصفة تقريبًا بين مَن قرروا الهجرة وبين مَن ما زالوا يتأرجحون على هذا الخيار. هذا الفارق يمكن تفسيره من خلال وجود فرص أكبر لمنتسبي أحزاب السلطة بالعمل أو تحقيق مكاسب ربطًا بتحزّبهم ولوجود مستوى مرتفع من التعبئة السياسية لدى الأحزاب ورغبة هذه الشريحة المتعلّمة بأداء دور أكبر يتناسب مع طموحاتها ودوافعها الإيديولوجية. لكن أيضًا يبدو أن المشاركين من الحراك والمعارضة ما زالوا يحافظون على زخم مقبول للتحدّي والاستمرار في المواجهة[30].

ii. بوجه عام بدا المشاركون يميلون للبقاء وحتى أولئك الذين قرّروا الهجرة أو ما زالوا يفكّرون بالموضوع كانت تطغى لديهم عبارات الحزن والضرورة والتردّد والحيرة والتأكيد على الرغبة في أن تكون هجرتهم مؤقّتة سواء للعمل أو للدراسة. من الواضح أن موضوع الهجرة يثير صراعًا داخليا حادًا لدى جملة من المشاركين حيث تتنازعهم رغبة عارمة بالبقاء لأسباب شخصية وسياسية في مقابل واقع الأزمة الاقتصادية المتردّي الذي يدفعهم للتفكير بالهجرة من منظور المصلحة الذاتية الضرورية. وهنا لوحظ أن الإناث ضمن فئة المعارضة والحراك كان لديهنّ ميل واضح للهجرة بالمقارنة مع الذكور من ذات الفئة. كما بدا المشاركون الذين كانت لهم تجارب سابقة في الهجرة أكثر حذرًا من تكرار التجربة ما يعكس تجاربهم السابقة ووجود أسباب ذاتية للعودة والبقاء.

iii. كان المشاركون المسيحيون ضمن أحزاب السلطة هم الأكثر تردّدًا ورفضًا لخيار الهجرة واستخدموا تعبيرات مرتبطة بالقضية والأجداد والتمسّك بالأرض والدور. كذلك كان مِن ضمن مشاركي المعارضة والحراك مَن قرّر الهجرة بنسبة مشارك مسيحي واحد من أصل خمسة. قد يعكس الأمر المخاوف المسيحية الديمغرافية والتعبئة الحزبية والدينية داخل المجتمع المسيحي للبقاء والصمود في ظل الزيادة الديموغرافية للمقيمين المسلمين

[30] وهنا من المفيد الإشارة إلى أن حوالي ثلثي المشاركين من أحزاب السلطة كان لديهم عمل بمقابل ثلاثة أرباع المشاركين تقريبًا من المعارضة والحراك.

(لبنانيين ولاجئين ونازحين)، وكذلك قد يكون للواقع الاجتماعي الأفضل نسبيًا للمسيحيين دور في ذلك[31].

iv. هناك فارق في أسباب رفض الهجرة بين الشريحتين، فشباب أحزاب السلطة ربطوا ذلك عمومًا بتوقّعات بتحسّن الأوضاع إضافة لدوافع إيديولوجية، فيما البقاء لدى الشريحة الثانية كان نابعًا من الرغبة بالتحدّي وتغيير الوضع القائم. هنا كان لافتًا أن خمسة مشاركين من أحزاب السلطة ربطوا رفض الهجرة بالرغبة في مواجهة السلطة، وذلك لأنهم يعرّفون السلطة إما بكونها عهد الرئيس عون أو لأنهم من أحزاب على هامش السلطة (مثل حزبي الاتحاد والتوحيد). إن شعور المشاركين باحتدام التنافس والصراع السياسي وأن الأمور لم تحسم بعد يحفّز لدى كثيرين الرغبة بالبقاء والمشاركة في ما يرونه قادمًا كفرصة للمواجهة ولتحقيق انتصار لمشروعهم السياسي. وحرص عدد من المشاركين على التأكيد أن هجرتهم ليست انقلابًا على خياراتهم السياسية.

v. الذين قرّروا الهجرة من الشريحتين هم أقلّ من الربع لدى مشاركي الأحزاب وثلث لدى مشاركي الحراك والمعارضة. وقد تكون هذه النسب المنخفضة نسبيًا مقارنة مع رغبات الشباب اللبناني بالهجرة في هذه المرحلة مرتبطة بكون هؤلاء في معظمهم يعملون ولديهم فرص مرتبطة بمستوى تعليمهم كما أن لديهم دوافع سياسية للانخراط في الصراع الحالي. هنا يُلاحظ أن من قرّر الهجرة من مشاركي الحراك والمعارضة كانت لغتهم شديدة السلبية وتطغى فيها عبارات الندم على تأجيل هذا الخيار سابقًا، وهو ما يعكس مستوى الإحباط المرتفع لدى هؤلاء.

vi. كان لانفجار مرفأ بيروت تأثير مماثل لدى كلتا الشريحتين يدفع إلى خيار الهجرة لا سيّما أولئك الذين لديهم أُسر والمشاركات الإناث. بينما كان لنتائج حراك 17 تشرين آثار متضاربة لدى بعض المشاركين من المعارضة والحراك لدى مجموعة أدّى الحراك إلى زيادة الأمل بإمكان التغيير وبالتالي التمسّك بالبقاء في مقابل مجموعة ثانية بدت عزيمتها متراجعة وبدأت تدرس خيار الهجرة.

[31] مثلًا في هذه الدراسة كان 80٪ من المشاركين المسيحيين في أحزاب السلطة لديهم عمل بينما كان معدل مجمل هذه الفئة 63٪.

2.2 الحظ بين جيلين

- **الأحزاب المشاركة في السلطة:**

انقسم المشاركون من هذه الفئة بالتساوي تقريبًا بين مَن (1) رأى أن جيل أهله ممن عاصر الحرب الأهليّة كان أكثر حظًا لناحية الظروف السائدة في البلاد، (2) ومَن رأى العكس، (3) ومَن يشعر أن كلا الجيلين لم يكن محظوظًا بدرجة متساوية نوعًا ما. لكن نسبيًا كانت المجموعة التي ترى أن جيلها يعايش ظروفًا أفضل من جيل الحرب الأهليّة هي الأكثر حضورًا ولو بفارق محدود.

أ- جيلنا أكثر حظًا

الحجة الأساس لدى هذه المجموعة هي العامل الأمني. تجد "ريتا" (الحزب القومي) أن جيل أهلها كان أقلّ حظًا رغم رواسب الحرب الأهليّة المتبقّية، فالآن لا حواجز ولا قذائف ولا خطر بفقدان أحبّة ويمكن التنقّل بأمان. كذلك وجد مشاركان من حزب اللّه أن جيلهما أكثر حظًا، فيقول "غازي" إنه متفائل ولو من دون أن يعلم السبب ويرى إمكانية أن تتحسن الأمور خلال سنوات إذا جرت معالجات صحيحة. فيما بَنت "نرجس" موقفها على أن الوضع الأمني أفضل الآن بكثير "والأمان أكثر شيء مهم بالحياة". يتفق ثلاثة من المشاركين من تيّار المستقبل على أن الظروف الحالية لجيلهم أفضل من ظروف الحرب الأهليّة سواء من ناحية الأمان أو القدرة على استكمال التعليم، لكن يضيف "زياد" أن جيل والده "من الأكيد أنه مسؤول عن وصولنا إلى هذا الوضع". وانطلاقًا من الفارق في الأمان وويلات الحرب يتبنّى مشاركان من التيّار الوطني الرأي نفسه لا سيّما مع ما جرى من "ذبح على الهويّة وخطوط تماس وتهجير قسري". ويضيف "ربيع" من التيّار "لكنني أعتقد بأننا نتشارك الحظ العاثر نفسه بمأساة الوطن".

ب- جيل آبائنا كان محظوظًا أكثر

أجمع المشاركون الدروز الأربعة ضمن هذه الفئة على هذه المقولة من دون التقليل من معاناة جيل الحرب الأهليّة. لكن الحجّة الأساسية لدى هؤلاء المشاركين هي أن الأوضاع الاقتصادية أثناء الحرب كانت أفضل ولا تشبه "الحصار الاقتصادي الحالي" بتعبير مشاركَين من الحزب التقدمي وتيّار التوحيد. ثم يضيف هؤلاء المشاركون أسبابًا مكمّلة مثل أن الهجرة خلال الحرب الأهليّة كانت أسهل، وكانت المنطقة العربية أكثر استقرارًا بينما هي الآن مقسومة إلى محاور ما أدّى لهروب رؤوس الأموال من لبنان (بحسب "عصام" من الحزب الديمقراطي اللبناني). ومن منظار الوضع الحالي فإن الأمور أسوأ لناحية غياب قيادات وطنية في الطوائف واستشراء الفساد

والسرقات إلى مستوى قياسي (مشارك من الحزب التقدمي) وتكرار الأحداث الأمنية مثل 7 أيار وأحداث 2005 (مشارك من تيّار التوحيد).

أما المشاركون السنّة الخمسة من ضمن هذه المجموعة فمنهم مَن يرى أن جيله أقلّ حظًا من جيل الحرب الأهليّة لأن الطرابلسي سابقًا كان لديه سلطة تعمل لمصلحته وذلك خلال حقبة رشيد كرامي وعمر كرامي (مشارك من تيّار الكرامة). بينما يبرّر "طارق" من تيّار المستقبل هذا الرأي بأننا اليوم نعيش "حربًا اقتصادية باردة" أصعب من الحرب الفعلية التي لم يتوقّف فيها تدفّق المال. وتتبنّى رفيقته في التيّار "رنا" رأيًا مشابهًا بسبب تدفّق الأموال والاستقرار السياسي الذي تلا الحرب الأهليّة. فيما يدعم "محمود" من تيّار المستقبل رأيه بمقولة لوالده "لبنان خرب 30 سنة ولكن كنا عايشين أما الآن ما في حرب ولكن كل يوم يسقط قتلى". وينطلق "كريم" من حزب الاتحاد من حجج مشابهة ليحمّل جيل والده مسؤولية الوضع الحالي بسبب "انجرارهم وراء زعماء الحرب وانقيادهم في حرب تدمير وقتل على الهويّة ومن بعدها انتهت الحرب بمحاصصة كل موارد الدولة".

وفي السياق ذاته ظهر أربعة مشاركين من حزب اللّه وحركة أمل وجدوا أن جيل الآباء محظوظ لأنه عاصر فترة الازدهار وإعادة الإعمار بعد الحرب الأهليّة "أما نحن شباب اليوم فبلا مستقبل" يقول أحدهم، فيما يغبط "فؤاد" (حركة أمل) ذلك الجيل الذي عاش مأساة الحرب ولكنه كان محظوظًا كونه "عايش فترة السيد موسى الصدر". أما "جعفر" من الحركة فيرى أن جيله "أنحس جيل" إذ إن جيل الحرب كانت معيشته أسهل ومتطلّباته أقلّ، إلا أنه يستدرك من الناحية السياسية بأن الوضع الشيعي العام هو أفضل.

مسيحيًا تضمّ هذه المجموعة مشاركين اثنين من القوّات ومشارك من التيّار الوطني الحر. تستشهد "جويل" من القوّات بكلام والدتها عن التعايش مع الجيران في منطقة الهلالية شرق صيدا لتشير إلى أن الطائفية والمناطقية لم تكن كما هي اليوم وتكمل "كانت أيام يسودها الخير وأجمل من اليوم". وتوافقها رفيقتها "ميريام" بأن ما "نعيشه اليوم لم يمر به الجيل السابق لا اقتصاديًا ولا أمنيًا". أما "سوزان" من التيّار الحر فقارنت بين الأوضاع المالية والخدماتية والسياحية لتجد أن حال الانهيار اليوم تجعل من الحاضر أسوأ من حقبة الحرب الأهليّة.

ج- المعاناة هي نفسها

كان نصف المشاركين المسيحيين من الأحزاب المشاركة في السلطة (مشاركان من تيّار المردة، مشارك واحد من كل من القوّات وحركة الاستقلال والكتائب والتيّار) ضمن هذه المجموعة. فهؤلاء يرون أن كلا الجيلين نال نصيبه من المعاناة وإن بشكل مختلف ولا يمكن القول إن جيلًا

منهما كان أكثر حظًا. المجادلة الأساسية لأصحاب هذا الرأي أن جيل الآباء عانى من ويلات الحرب الأهليّة ولكن استفاد من التحسّن المالي والازدهار الذي تلا الحرب فيما جيلهم عاش مستوى من الأمان والاستقرار ولكنه يعاني من تبعات الانهيار المالي والاقتصادي التي لا تقلّ أذى عن الحرب العسكرية. وتستدلّ "ماغي" (تيّار المردة) على صعوبة الوضع الحالي بأنها كثيرًا ما تسمع جملة مفادها: "نحن عشنا الحرب الأهليّة بس ما جعنا" لكنها تستدرك من ناحية ثانية فتقول إن الجيل الحالي أكثر وعيًا ويملك وسائل راحة لم تكن متوفّرة من قبل "فالأمر لا يقتصر على فكرة أننا نعيش لنأكل أو نموت جوعًا". ويشعر "إيلي" (الكتائب) بأن كلا الجيلين لم يعيشا بسلام. أما "جورج" (القوّات) فيرى أن البلد منذ الستينيات يعيش تحت سلسلة متصلة من هيمنة قوى أجنبية مثل الفلسطيني والإسرائيلي والسوري والخليجي والإيراني وربما التركي.

يتفق ثلاثة مشاركين من حركة أمل وحزب الله على هذا التوصيف، فالأهل عايشوا الحرب العسكرية ومخاطرها وهم يختبرون الحرب الاقتصادية وأعباءها. يقول "حسن" (حركة أمل): "اليوم وبالرغم من إننا نعيش في رفاهية نوعًا ما لكننا أيضًا في ظل حرب غير مباشرة، باردة، وحرب اقتصادية... جيلنا الحالي يعاني بدوره من حصار أو ربما ندفع ثمن الخيار الذي اتخذناه كما دفع أهلنا خيار المقاومة في فترة الاحتلال". وانطلاقًا من هذه القراءة يرى رفيقه "جميل" أنه "إذا لم نتفق نحن بين بعضنا البعض كلبنانيين على فكرة مثالية لبناء الدولة فلن تتحسّن الأحوال".

- **المعارضة والحراك:**

غلبت على هذه الفئة التصوّرات السلبية في المقارنة بين الجيلين حيث انقسمت نوعًا ما بين من رأى أن ظروف الجيلين متشابهة لناحية السوء وبين من وجد أن جيل الآباء كان محظوظًا أكثر.

أ- المأساة هي نفسها لكن الحرب أشدّ

ذهبت غالبية المشاركين ضمن فئة الحراك والمعارضة إلى اعتبار أن الظروف الحالية تتساوى في سوئها مع حقبة الحرب الأهليّة، باستثناء "لميا" من شباب المصرف التي تعتبر أن جيلها محظوظ لأن له كل هذا الدور في إحداث التغيير الآن".

من ناحية المشاركين السنّة في هذه الفئة برزت أربعة آراء ضمن هذا الخيار. يجد هؤلاء أن كلا الجيلين كان لديه حربه ومعركته بطرق مختلفة ("عبد الرحمن" من الجماعة الإسلامية) وعانى من مآسي الحرب الأهليّة ("غادة" من لحقي). بينما يميّز "غسان" من الحركة الشبابية للتغيير بين الأمن والاقتصاد، فمن ناحية أمنية عاش الجيل السابق ويلات الحرب لكن كان يوجد أموال فيما الجيل الحالي يمر بأزمة اقتصادية نتيجة ممارسات متراكمة. يوافق "إبراهيم" من حركة الشعب

على رأي "غسّان" ويضيف أن "كل الأجيال التي تعاقبت على هذا البلد لم تعش حياة كريمة ما عدا أصحاب رؤوس المال وأقطاب السلطة السياسية الذين قد يلجأون للحرب الأهليّة لتنفيس الشارع".

يجد خمسة مشاركين شيعة ضمن فئة الحراك والمعارضة (مشاركون من الكتلة الوطنية، حزب سبعة، شباب المصرف، حراك صور، حراك النبطية، شبكة مدى) أن ظروف الجيلين متشابهة من ناحية السوء ولو من زاويا مختلفة، فهناك جيل عانى من الحرب وأهوالها وجيل من الانهيار الاقتصادي. وهنا يشير "حسّان" (حزب سبعة) إلى أننا "نحن جميعًا مظلومون ومضطهدون في هذا البلد"، ويكمل "علي" (حراك صور) بأن "هذا بلد الأزمات بلد الصراعات يعني ما بعتقد في جيل ارتاح بلبنان بشكل كامل". لذلك يرى "لؤي" (حراك النبطية) أن صاحب الحظ هو من اختار أن يقف ويقول لا بوجه هذا الفساد والظلم.

وافق مشاركان من الحزب الشيوعي على هذا الرأي ربطًا بأنه في وقت الحرب كان هناك "بحبوحة" ونحن "الآن في حالة حرب، لكن الاختلاف إن جيل والدي عاش صراعًا مسلحًا. بينما الآن الأحزاب الحاكمة تحاول قتلنا بالاقتصاد نوعًا ما".

ب- جيل آبائنا كان محظوظًا أكثر.

وجد ثلاثة من المشاركين السنّة ضمن هذه الفئة أن أحوال أهلهم كانت أفضل لأن جيل الحرب الأهليّة تمكّن رغم كل شيء من تأمين حياته خلال الحرب الأهليّة إذ لم تصل الأمور لهذا السوء، فبقيت هناك أعمال ووظائف وإمكانية إقامة عائلة واختبروا مستوى من اليسر عند انتهاء الحرب. في حين أن هذا الجيل لا يجد وظائف ("وسيم" من التنظيم الشعبي) و"يعيش حربًا بطيئة" ("سارة" من لبنان الجديد) و "نعيش الخوف والوضع المالي سيئ جدًا" يقول مشارك آخر. يستكمل "معين" (مشارك شيعي من حركة وعي) هذا الرأي بالاستدلال أنه حتى في ظل الحرب الأهليّة كان الناس قادرين على العمل والحصول على مداخيل والتحرّك بأمان في مناطقهم وحاجاتهم مؤمّنة خاصة أن طبيعة الحياة كانت تتسم بالبساطة بعكس الحياة الحالية بعدما دخل الاستهلاك والتكنولوجيا، فهذا الجيل مهدّد بالبطالة وعدم اليقين "وفوق هذا كله خاضعون لكل الطبقة السياسية مجتمعة".

تبنّى ثلاثة مشاركين من مسيحيي هذه الفئة رأيًا مماثلًا، إما لأن مجتمع ما قبل الحرب كان متماسكًا، وإما لأن المشاكل كانت محصورة بالجانب الأمني بينما الآن المشاكل على كافة الصعد وناتجة عن الأداء الداخلي والأسباب الخارجية ("سهام" من لقاء البقاع الثوري)، وإما لأن جيل الحرب لم يعان اقتصاديًا كما الآن فيما الأزمة الحالية انفجرت في الوقت الذي كان يستعدّ فيه

جيل ما بعد الحرب الأهليّة للدخول إلى سوق العمل "ففي الماضي كنت متوقّعة أن بإمكاني أن أفتح عيادة خاصة خلال سنتين كحد أقصى، لكن الآن بات من المستحيل ذلك حتى خلال أربع سنوات" تقول "ميرا" (عن حقك دافع – حراك جل الديب).

يتفق ثلاثة من هذه الفئة (مشاركون من حركة مواطنين ومواطنات والنادي العلماني ومجموعة "أوع")، على أنهم أقلّ حظًا من جيل آبائهم لأن البلد حينها كان يدار بطريقة أفضل والأزمة الحالية أشدّ من الحرب وقد نصل للفوضى. وهنا يستدلّ "نادر" من مجموعة "أوع" بعبء القروض الشخصية التي تثقل كاهل جيلهم.

- **التحليل المقارن:**

i. بوجه عام بدا المشاركون متشائمين تجاه الواقع الحالي وقلّة منهم تجد أن واقعهم أفضل من ذلك الذي كان يعايشه جيل آبائهم خلال الحرب الأهليّة. ومع إدراكهم لأهوال الحرب الأهليّة فقد علموا من أهلهم أن الحاجات الأساسية في ذلك الوقت بقيت متوفّرة ثم تلا ذلك مستوى من الازدهار مع نهاية الحرب. في المقابل يختبر المشاركون ما أسموه "حربًا من نوع آخر" أو "حربًا اقتصادية" أو "حصارًا اقتصاديًا" أو "انهيارًا اقتصاديًا" لا يقلّ خطرًا عن الحرب العسكرية ويهدّد طموحاتهم في لحظة بناء الذات وصناعة المستقبل الشخصي، وكل ذلك بدون أفق واضح وصولًا إلى مخاطر حصول فوضى وفقدان الأمن. يتخوّف عدد من المشاركين من أن الوضع الاقتصادي الحالي سيؤدّي إلى فلتان أمني يجعل ممارسة الحياة اليومية صعبة أيضًا. حتى أن القلّة التي رأت أن جيلها أكثر حظًا من جيل الحرب الأهليّة ربطت ذلك بأنها تجنّبت الحرب الأهليّة بكل ويلاتها من القتل على الهويّة والتهجير والخطف.

ii. نسبيًا كان المشاركون من الحراك والمعارضة أكثر تشاؤمًا أثناء المقارنة بين أحوال اليوم وتلك التي شهدتها الحرب الأهليّة. فلم تعلن إلا مشاركة واحدة من هذه الفئة أن الواقع الحالي أفضل من مرحلة الحرب الأهليّة. رأت أغلبية هذه الفئة أنها تعايش ظروفًا مماثلة لما مرّ به جيل الحرب الأهليّة، فيما البقية وجدت أن ظروفها أسوأ. قد يعكس ذلك مشاعر التوتّر والسخط التي تهيمن على هذه الفئة نتيجة مستوى التعبئة المضادّة للوضع القائم وإحباطها مما جرى بعد 17 تشرين.

iii. كان المشاركون المسيحيون والدروز داخل فئة الأحزاب المشاركة في السلطة أكثر ميلًا نحو المقارنة السلبية بين الوضع الحالي وفترة الحرب الأهليّة. يعدّد المشاركون الدروز تبريرات لهذا الرأي ترتبط بالوضع الاقتصادي وصعوبة الهجرة والتوتّرات الأمنية

المتلاحقة وسطوة النخبة السياسية ذاتها. فيما رأى المشاركون المسيحيون، باستثناء مشاركين اثنين من التيّار الوطني الحر"، أن حظ الجيل الحالي أسوأ أو يماثل في السوء حظ جيل الآباء بلحاظ ظروف البلد. وقد ركّز هؤلاء على أن ظروف أهلهم أثناء الحرب كانت جيدة وحافظوا على تأمين احتياجاتهم فيما كانت معظم المناطق المسيحية تعيش أمنًا نسبيًا ما عدا مناطق التماس.

iv. من كل المشاركين الشيعة ضمن الفئتين وجد أربعة مشاركين من أصل 19 مشاركًا شيعيًا أن ظروف جيل الآباء كانت أفضل، ومن هؤلاء الأربعة استدرك أحدهم بأن الوضع الشيعي العام أصبح الآن أفضل. يعكس هذا الموقف الصعود الذي شهده الواقع الشيعي اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا في أعقاب الحرب الأهليّة بعد عقود من التهميش والإقصاء بفعل دخولهم القوي إلى السلطة بعد الحرب وصعود المقاومة ومنجزاتها الهائلة.

v. بوجه عام تأثّر المشاركون في تقييمهم لحقبة الحرب الأهليّة بخبراتهم العائلية وبدا أن هناك سردية واسعة الانتشار بين جيل الحرب الأهليّة بأن الظروف الاقتصادية أثناء الحرب كانت أفضل من الوضع الحالي ثم أتت حقبة الإعمار بعد الحرب الأهليّة. ويظهر من تعبيرات بعض المشاركين أن الشعور بضغط الأزمة الحالي مرتبط بالتوقّعات، فجيل آبائهم كانت احتياجاته بسيطة ولم يكن يتوقّع أكثر مما هو موجود بفعل الحرب، بينما الجيل الحالي مندمج في العولمة ويستهلك منتجاتها المادية والثقافية وكان يتوقّع أن تتمكّن الدولة من تأمين هذه الاحتياجات ولا سيّما الكهرباء والإنترنت.

vi. ألقى عدد من المشاركين من كلتا الفئتين المسؤولية عن الأوضاع الحالية على جيل آبائهم كونهم لم يقوموا بما يلزم لبناء دولة حقيقية منذ الحرب الأهليّة من خلال عدم مواجهة المنظومة الحاكمة أو الانجرار خلفها أو لأنه وافق على أن تنتهي الحرب كيفما كان وسكت وبالنتيجة "نحن من دفع الثمن". كان هذا الموقف أكثر بروزًا لدى مشاركين من المعارضة والحراك (مشاركين من مواطنون ومواطنات، ولحقي، وشباب المصرف). أما "رواد" من شباب المصرف فلا يحمّل ذلك الجيل المسؤولية ولكنه يرى أنه كان لديه " فرصة ذهبية لناحية الحراك ذي الطابع الوطني واليساري المطالب بتغيير النظام ولو استُثمر بالشكل الصحيح لكان وضعنا أفضل من الوضع الحالي. لكن الأطراف السياسية المتناحرة كانت أذكى منهم وأخذت هذا المجتمع نحو صراع طائفي ديني لم يكن كذلك". بينما تؤيّد "منال" من المرصد الشعبي وجود شيء من المسؤولية على ذلك الجيل إلا أنها مسؤولية طفيفة لأن ذلك الجيل كان مكبّلًا ومضلّلًا مثل حال الكثيرين من الجيل الحالي.

vii. يستشعر المشاركون أن مستقبلهم مبهم وضبابي وذلك أن الأزمة وقعت في المرحلة العمرية التي تتيح لهم بناء مستقبلهم الشخصي والأسري والعلمي والعملي، وهي أزمة بدون أفق حتى الآن في ظل تراجع القدرة على الهجرة كما أشار بعضهم. لذلك يبدو مفهومًا هذا المستوى من الإحباط لدى هذه الشريحة التي تعيش درجة عالية من القلق والإرباك. فغياب أفق لحلّ الأزمة، التي ما زالت تتدحرج في مقابل أن النافذة الزمنية المتاحة لهم لصناعة مستقبلهم كشباب منحصرة ضمن السنوات القليلة المقبلة، يزيد من سوداوية تقديراتهم ويعزّز الشعور بالإحباط لديهم. إن هذه الشريحة العمرية أكثر من سواها بحاجة إلى أن تتلمّس أفق الحلّ ومساره وهذا عامل رئيسي في تحديد تموضعها السياسي.

viii. استخدم عدد قليل من المشاركين من أحزاب السلطة مصطلح "الحصار" واعتبروه من أسباب الأزمة في مقابل غيابه لدى الفئة الثانية تقريبًا. ولم يكن استخدام المصطلح بهدف واحد، ففيما استخدمه مشاركون من أحزاب مؤيّدة للمقاومة لإدانة الدور الأميركي والتأكيد أنهم في موقع الاستهداف، ورد المصطلح لدى بعض المشاركين المعارضين للمقاومة ضمن محاولة تحميلها مسؤولية استدراج العقوبات بفعل دورها وسياساتها.

ثالثًا: الانعكاسات السياسية

تترك الأزمة الاقتصادية والمعيشية بطبيعة الحال تأثيرات مباشرة على الأفكار والقناعات بما في ذلك السياسية منها. هذا التأثير ينجم عن التداعيات النفسية لنتائج الأزمة ولاحتدام النقاش السياسي حول رؤى وطروحات نقدية جديدة؛ كذلك تسمح الأزمات للفرد باكتشاف المسافة بين قناعاته السابقة والواقع المستجدّ (فيختبر ما يُسمّى بالتنافر المعرفي) وهو ما يحفّزه إما على التمسّك أكثر بما يعتقد به ويصبح أكثر جذرية وإما على القيام بمراجعات ذاتية. فما هي الخيبات التي يستشعرها الشباب المشاركون على الصعيد السياسي؟ وما هي الأفكار السياسية التي أعادوا النظر فيها؟

3.1: الخيبة: من الانتخابات إلى الانهيار

- **الأحزاب المشاركة في السلطة**

اتجه أغلب المشاركين، من دون فارق طائفي أو حزبي ملحوظ، إلى التعبير عن خيبتهم من الوضع الحالي بعد مرور سنتين على الانتخابات النيابية الأخيرة. لكنّ قلّة من المشاركين صرّحت بأنها لم تتوقّع شيئًا أفضل ونجت من الخيبة وسوء التقدير وعزت ذلك إما إلى طبيعة النظام الطائفي أو لكون التغيير مرتبطًا بتحوّلات خارجية (مشارك من حزب اللّه) أو لأنهم لم ينتظروا من أحزابهم أكثر من ذلك (انتخبت حزب اللّه لأجل المقاومة فقط، يقول مشارك من الحزب) أو لأن هذه حدود عمل النائب في المجال التشريعي والأزمة أكبر منه (مشارك من حركة أمل)، أو لأنه لا مكان في لبنان للآمال والتوقّعات (مشارك من تيّار الكرامة). فيما مرّت إشارات عابرة مثل الخيبة من عدم تحقق استقلالية للبلد وخضوع لبنان للجهات الخارجية (يستدلّ بتجربة الحريري) حتى مع تجاوز مرحلة الحرب في سوريا والعراق (مشارك من حركة أمل) ولعدم حسم ملف الكهرباء بسبب العقبات المالية والسياسية (مشارك من التيّار الوطني). أما العناوين الأساسية المرتبطة بالخيبة منذ انتخابات 2018 فكانت كالآتي:

أ- الخيبة من الأحزاب نفسها:

على الرغم من أن السؤال المطروح كان حول ما الذي أثار خيبتهم أو خالف توقّعاتهم منذ الانتخابات النيابية، كانت إجابات مجمل المشاركين دفاعية عن أحزابهم وذلك في سياق التعبير عن الخيبة مما آلت إليه الأمور. لم تخل تعبيرات مشاركي الأحزاب من النقد لأحزابهم لكنها كانت تجد مسارًا للالتفاف على مسؤولية أحزابهم بالهجوم على الحلفاء أو الخصوم (يتكرّر التصويب المركّز على التيّار الوطني الحر وتقديمه بوصفه "السلطة" بالتحديد من قِبل المشاركين من تيّار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي والقوّات اللبنانية وتيّار المردة) أو طبيعة النظام السياسي

أو الانتخابي أو بتحميل الناخبين جزءًا من المسؤولية ولو بشكل غير بارز، فتعميم المسؤولية هو جزء من التخفّف منها.

- لم تحمّل الأغلبية من هؤلاء أحزابها مسؤولية الخيبة استنادًا لأسباب مثل ضعف التأثير السياسي لحزبهم (المشاركان من الحزب التقدمي)، أو الخوف من "سقوط دماء" في الحملة من أجل الإصلاح ومواجهة الفساد (مشاركة من حزب اللّه في سياق الحديث عن تجربة الحزب في ملف الفساد بعد الانتخابات) أو لأن حزبهم بلا حليف (مثلًا "عصمت" من الحزب التقدمي كانت تتوقّع أمورًا كثيرة من حزبها) أو بسبب الضغوط المضادّة من "أقطاب السلطة" بكافّة السُبل لعرقلة مسار بناء الدولة (التيّار الوطني الحر). فيما صرّح أحد المشاركين بأنه يندم أحيانًا على انتخابه الجهة المنتمي إليها لكنه يعيد النظر في ذلك لأنه "قادر على الوصول لمن انتخبته وقادر على سؤاله ومطالبته ومعاتبته" (تيّار الكرامة).
- تجرّأ بعض المشاركين على التعبير عن مستوى من الخيبة من أداء أحزابهم. يعتب "أحمد" على حزب اللّه لضعف أدائه بالموضوع الإنمائي والخدماتي في بعلبك الهرمل مع اقتناعه بصعوبة مكافحة الفساد. فيما ذهب "جميل" من حركة أمل إلى التعبير عن خيبته بأنه على مستوى التنظيم والطائفة لم يحصل إلا تبديل لبعض الوجوه لا أكثر، ورأى رفيقه "فؤاد" أن العمل التشريعي لم يكن على قدر المتوقّع رغم جهود الرئيس بري. فيما كانت خيبة "وليد" من تيّار العزم لعدم تحقق الرؤى والمشاريع التي طرحته الأحزاب إلى درجة القول: "لم يعد لديّ ثقة بأحد" (ويضيف أنه انتخب بالأصل بسبب العلاقات الشخصية والكاريزما).
- مال عدد قليل من المشاركين إلى نقد أداء أحزابهم بشكل عام ولكن مع الرضا عن الأداء المناطقي لها. عبّر "جورج" من القوّات عن رضاه على أداء حزبه على الصعيد المحلّي بإنماء منطقة بشرّي بعد حرمان طويل، ولكن ذلك لا يمنع أنه يتباين مع حزبه ببعض التفاصيل السياسية وهو ما يراه "أمرًا جدًا طبيعي وجدًا صحي". وعبّر مشارك من تيّار المستقبل عن خيبته لا سيّما أن الأحزاب بنت آمالًا لناخبيها "وإنو يا لطيف.. فأكيد كلنا خاب ظننا بالعموم" (يعبّر عن خيبته فيما يخصّ الموقوفين الإسلاميين وتلوّث معمل الجيّة كأمثلة) ولكنه راض عن نوّاب منطقته في تيّار المستقبل لدورهم في حلّ مشاكل المنطقة وخاصة في فترة كورونا.

ب- نقل المسؤولية نحو الحلفاء والتسويات

كان جزء أساسي من الخيبة من حصّة الحلفاء الذين إما يرى المشاركون أنهم أخلّوا بالتزامات وإما أنهم لم يطوّروا دورهم. صرّح مشاركون من حزب اللّه بأنهم يشعرون بالخيبة من أداء

حلفاء الحزب لأنهم ألزموه بخيارات لا مصلحة له فيها. "ما يحصل أننا ندفع ثمن كلمتنا لحلفائنا من دون مقابل"، يقول مشارك من الحزب. ويعبّر "كريم" (حزب الاتحاد) عن ندمه الشديد لانتخابه نائبًا من حزب حليف قائلًا: "لو أستطيع قطع يدي التي انتخبت حينها"، ويفضّل لو أنه انتخب آخرين من لوائح منافسة كونهم أثبتوا حضورهم أكثر. أما "طارق" (تيّار المستقبل) فينتقد، في سياق التعبير عن خيبته من كل القوى السياسية بما فيها تيّاره، التسوية الرئاسية والتحالف مع القوّات اللبنانية كونهما لم يمنعا حصول الفراغ والتعطيل وضياع فرص الإصلاح. في حين رأت "جويل" من القوّات اللبنانية أن الاتفاق بين التيّار والقوّات لم يؤدّ إلى أي تغيير للأفضل كما كانت تتوقّع.

وفي السياق ذاته أجمع المشاركون من التيّار الوطني الحر على توجيه اللوم والعتب للحلفاء والتسويات التي عقدها تيّارهم. فرغم الأمل بأن تنعكس التسوية الرئاسية استقرارًا سياسيًا في المجلس النيابي والحكومة وتعاونًا في بعض الملّفات المعيشية بالحدّ الأدنى اختار الحريري والقوّات التعطيل. وما فاقم من هذا التعطيل، بحسب أحدهم، هو موقف حزب اللّه "البارد" في موضوع مجاراة التيّار في فتح ملّفات الفساد ومسايرة حركة أمل في دعمها لسعد الحريري. وبحسب أحد المشاركين فإن "العائق ليس تحالفنا مع الحزب أو غياب النيّة لديه ولكن المشكلة في تحالفاته". وفي سياق مكمّل يعتقد "عصام" من الحزب الديمقراطي اللبناني المتحالف مع التيّار الوطني الحر أن ما خيّب الآمال هو التحالف بين التيّار والمستقبل والقوّات الذي كان فرصة لبناء دولة ولكن سلوك القوّات ولجوئها للتعطيل ومعارضة عهد الرئيس عون كل ذلك ساهم بضياع الفرصة للقيام بإصلاحات رغم بعض المنجزات في بداية العهد.

ت- الخيبة من نتائج الانتخابات

اللافت وجود خيبة واسعة من الانتخابات الأخيرة، يُستثنى منها المشاركون من حزب اللّه وحركة أمل والقوّات، ولذا لا تعويل لدى المحازبين على حصول تغيير إلا بعد تعديل القانون الحالي[32]. وهنا تعدّدت أشكال التعبير عن هذه الخيبة:

- **طبيعة القانون ذاتها:** فقانون الانتخاب لم يؤدّ لوصول قوى جديدة وفي ظل هؤلاء وحساباتهم السلطوية والخارجية سيكون القيام بالإصلاح مستحيلًا. فالانتخابات أعادت نفس الطبقة السياسية التي أعاقت عمل حكومة دياب والرئيس عون (مشارك من حزب التوحيد). ويكمل مشارك من الحزب التقدمي الاشتراكي بأن الانتخابات أفرزت أشخاصًا ليسوا على قدر المسؤولية، كل منهم يتهرّب من مسؤوليته، ويرمي الاتهام على الآخر

[32] على نقيض ذلك قال مشاركان من الكتائب والقوات إنهما لم يتوقّعا أي تغيير بسبب الانتخابات لأن نظام المحاصصة أقوى من أية نتائج.

مع التصويب على التيّار الوطني الحر. فيما اعتبرت "ماغي" من تيّار المردة أن قانون الانتخاب لا يمكنه أن يعكس التمثيل العادل وأنه "أعوج" وعبّرت عن ندمها للمشاركة وفق هذا القانون الذي منح لفئة القدرة على أن تستبدّ وتأخذ ما تريد، وتقصد التيّار الوطني الحرّ. بينما على العكس من ذلك يجد رفيقها "شادي" أن القانون راعى مبدأ التمثيل وسمح لكل الفئات الصغيرة في المناطق أن تتمثّل ولكن بدل أن تتعاون فيما بينها، كما كان يأمل، تنافست بشكل سلبي كما حال نواب تيّار المردة والنائب ميشال معوّض.

- **النتائج غير السارّة**. يبدي المشاركون من تيّار المستقبل خيبة كبيرة من نتائج الانتخابات وهذا متوقّع لكونهم الخاسر الأكبر فيها. يعبّر مشارك من تيّار المستقبل عن ذلك بوضوح قائلًا: "أكثر ما خيّب ظني هو أننا لم نتوقّع هكذا نتائج خاصة في بيروت... كان عندنا أمل كبير بالوجوه الشبابية الجديدة... لكن خُذلنا في عدة أمكنة". ويكمل مشارك آخر قائلًا: "أنا كنت أظن أنه بالانتخابات سيعاقب الشعب اللبناني الأحزاب ويجري تشكيل حكومة تقوم بإصلاحات تخرجنا من الوضع السيئ الذي نحن فيه". يتشارك محازب آخر للمستقبل خيبة رفاقه من التيّار لموافقته على قانون الانتخاب وخيبة من الناس لأنها لم تصوّت للتيّار في الانتخابات وهي "ندمت على ذلك من بعدها". أما "عمر" من تيّار الكرامة فيشعر بالخيبة من مقاطعة الناس للانتخابات وتأثّرها بالمال السياسي وعدم الثقة بالمرشّحين الشباب.

ث- صدمة الانهيار

عبّر بعض المشاركين من التيّار الوطني الحر والحزب التقدمي الاشتراكي وتيّار المردة وتيّار المستقبل عن ذهولهم من سرعة الانهيار الاقتصادي. يرى "هشام" من التيّار الوطني أن "الوضع الحالي لم يكن متوقّعًا إطلاقًا، لو قيل لي بأننا سنعيش ما نعيشه اليوم لما صدقت ولربما كنت اعتبرت بأن محدّثي لديه "وشّة برأسه" (مجنون). فيما ترى "ماغي" من تيّار المردة أن "طريقة إدارة البلاد فاشلة جدًا وهو ما سبّب لنا انزلاقًا سريعًا نحو الهاوية". وترى "جيهان" من تيّار المستقبل أن "السلطة السياسية لم تحقق أي خرق إصلاحي في هيكلية الدولة، آخر أمر كان لي أن أتوقّعه أن تودّي بنا الأمور إلى هذا المشهد والحال".

- **المعارضة والحراك**

بعكس الفئة الأولى، يميل معظم المشاركين من شباب المعارضة والحراك إلى التأكيد على أن كل ما حصل كان متوقّعًا وليس من شيء يخيّب الآمال، والأقلّية التي عبّرت عن خيبتها ربطت ذلك بنتائج الانتخابات النيابية فقط حيث إن النتائج كشفت لهم أن البلد ذاهب نحو الأسوأ.

ويميل هؤلاء المشاركون إلى انتقاد قانون الانتخاب الحالي لأنه لا يتيح وصول القوى الجديدة والأحزاب الصغيرة.

أ- كان كلّه متوقّعًا

ذهبت الأغلبية المطلقة من المشاركين ضمن هذه الفئة للتأكيد على أن كل ما جرى منذ الانتخابات كان ضمن المتوقّع. "لا أعتقد أن هناك ما خيّب ظني لأنني كنت متوقّعة بأننا سنصل إلى هذا المرحلة التي نعيشها حاليًا باستثناء حدوث الانفجار الغير متوقّع" تقول "عبير" من النادي العلماني. لكنّ صوت هذه الأغلبية تخترقه "غادة" من مجموعة "لحقي" قائلة: "بصراحة لم أتوقّع أن نصل إلى ما نحن عليه، بالرغم من فسادهم واستحواذهم على مقدّرات البلاد لكنني لم أتوقّع هذا الانهيار... هم قادرون على القيام بخطوات تخفّف من حدّة الانهيار، لكنهم يواصلون الرهان على الخارج لإنقاذهم بمزيد من الديون". ويكمل مشارك آخر أنه "في الوقت الذي تمكّنت فيه وجوه السلطة من تحويل أموالها أو بالأحرى تهريبها بقينا نحن مَن وضعنا تحويشة العمر في المصارف مَن سندفع الثمن".

أما مردّ هذا "التشاؤم" فيحيله هؤلاء المشاركون إما إلى تركيبة قانون الانتخاب (المضحكة بتعبير مشارك من الحركة الشبابية للتغيير، الحزب الشيوعي، الكتلة الوطنية، مواطنون ومواطنات) أو الوزن الشعبي للأحزاب وقتها 80٪ من المقيمين صوّتوا للزعماء أنفسهم وجدّدوا لهم الشرعية. كان هذا السلوك متوقّعًا من شعب كان غائبًا عن الواقع (مواطنون ومواطنات)، أو من طبيعة الرأي العام (أوع)، أو من عودة الطبقة نفسها للحكم وهي لا مصلحة لها بأي تغيير (حركة الشعب) أو من طبيعة النظام الطائفي الموجود (الجماعة الإسلامية، لقاء البقاع الثوري) وغياب البديل (الجماعة الإسلامية) وضعف المعارضة (النادي العلماني) أو بسبب تجربة حكومة "الوحدة الوطنية" (وهنا يعلّق "عثمان" من منتدى طرابلس قائلًا: "ما دام بدكم تقعدوا سوا كلكم بالحكومة فلماذا الانتخابات).

ب- مأساة الانتخابات

الخيبة من نتائج الانتخابات كانت ضئيلة ومتشابهة لدى المشاركين. وهنا الخيبة إما مرتبطة بخيارات الناس وإما بإحجامهم عن المشاركة.

- على صعيد المشاركين السنّة: يعلّق ابن طرابلس "إبراهيم" من حركة الشعب على نجاح مرشحة تيّار المستقبل ديما جمالي بوجه يحيى مولود بالقول: "هنا سألت نفسي ماذا تريد الناس، نسبة المشاركة في طرابلس كانت ضعيفة جدًا فلا هي تصوّت لأحزاب السلطة وفي الوقت نفسه لا تعطي فرصة للأحزاب المعارضة والوجوه الجديدة. ببساطة

الناس كفرت بالسياسيين وبالانتخابات وبالسلطة وفضّلت البقاء في المنازل، وواجبنا أن نقدّم لها وجوهًا ذات ثقة تدفعها للمشاركة والعدوّل عن المقاطعة". تشارك رانيا من مجموعة "حجر وبشر" هذا الموقف لأنه كان "من الممكن بقليل من الوعي" اختيّار أشخاص مختلفين وحينها كان يمكن إحداث بعض التغيير. وترى منتسبة سابقة إلى تيّار المستقبل (انتقلت إلى مجموعة "لبنان عن جديد) وصوّتت له "نتيجة انتسابي له وحبي لسعد الحريري وثقتي به" أن نواب التيّار لم ينجزوا شيئًا ولم يفِ الحريري بوعد تأمين فرص عمل وبأن وضع البلد سوف يتحسّن.

- أما من المشاركين الشيعة، فالخيبة أن الشعب "أنضحك عليه مجددًا" (حزب سبعة) وأنه بعد كل ما جرى منذ 2015 لم يحصل أي خرق جدّي في الانتخابات والمخيّب أكثر هو إحجام كثيرين، لا سيّما من حملة الشهادات، عن المشاركة بحجة استحالة التغيير بدل محاولة منح فرصة لأشخاص جُدد ومحاسبتهم لاحقًا (وعي). فالنوّاب "هني هني"، ولم تتغيّر سوى الوجوه وليس النمط السياسي تقول "هبة" من شبكة مدى.
- ينضمّ مشارك مسيحي (عن حقك دافع) لهذه الفئة من المشاركين وهو ينتمي لبيت محزّب وانطلاقاً من ذلك شارك في انتخابات 2018 ولكنّ من انتخبهم لم يفعلوا شيئًا رغم "أنّي تربّيت على أنهم الأفضل". ويوجّه سخطه نحو تردّي أحوال الطرق نحو البقاع وحالة الفقر المنتشرة هناك رغم كثرة الوعود.

ت – مكافحة الفساد

ركّز المشاركون الشيعة ضمن فئة المعارضة والحراك على مسألتين مخيّبتين للآمال، الأولى مرتبطة بمشروع حزب اللّه لمكافحة الفساد والثانية أداء التيّار الوطني الحر. يلوم "حسان" (حزب سبعة) حزب اللّه - الجهة الوحيدة التي يمكنني التحاور معها – على تعطيل البلد لإيصال العماد عون إلى الرئاسة، في حين وجد "رواد" (شباب المصرف) أن أداء التيّار كان بعيدًا عن شعار التغيير والإصلاح. أما لناحية مكافحة الفساد، فيقول "لؤي" (حراك النبطية) إنه من البداية رأى في محاربة الفساد "مجرّد شعار انتخابي لم يكن على الحزب التورّط فيه"، وهو ما يتفق معه "رائف" (الحركة الشبابية للتغيير) الذي لم يصوّت للحزب بعكس عائلته فيقول: "كنت عارف بأننا واصلين لهون، الشغلة مش بإيد الحزب بسبب طبيعة تحالفاته". وذهب آخر للقول إن أداء الحزب كان أقلّ بكثير من خطابه فيما يخص الفساد. وما زاد من سوء ذلك بحسب "رواد" - الذي يتفق مع الحزب لناحية عدائه لـ "إسرائيل" معترفًا بكل تضحياته، "لا سيّما وإنني شخص من هذا المجتمع"- عدم إصغاء حزب اللّه لصوت 17 تشرين "وخاصمنا بدون أي محاولة لرأب الصدع الذي حصل".

- **التحليل المقارن**

i. بالمقارنة بين الفئتين عبّر المشاركون من أحزاب السلطة عن مستوى أعلى بكثير من الخيبة وذلك يعود إلى كون أحزابهم طرحت الوعود وتعمل من داخل السلطة فكان أن انفجر الانهيار الاقتصادي والسخط الشعبي بوجهها. يتشابه شباب الأحزاب لناحية الشعور بالخيبة مما وصلت إليه الأحوال بعد عامين من الانتخابات الأخيرة، وهذا الأمر يجد تفسيره في كون شباب الأحزاب غالبًا ما يكون لديهم طموحات عالية مشبّعة بالخطاب الحزبي ووعوده فضلًا عن أنهم يتعرّضون لضغط في المجال العام بأسئلة حول أداء أحزابهم. أما المشاركون من المعارضة والحراك فأغلبهم، بدون فوارق طائفية ملحوظة، اعتبروا أن ما وصلت إليه الأمور ليس مفاجئًا بل متوقّع ربطًا بنتائج الانتخابات النيابية. وهذا أمر طبيعي ممن هم متواضعون في معارضة النظام السياسي ونخبته. ويرى هؤلاء أن الأزمات الحالية تثبت صحة تقديراتهم وانتقاداتهم للوضع القائم ويمكن أن تقوّي من نفوذ المعارضة في المرحلة المقبلة.

ii. كانت توقّعات المشاركين من الأحزاب من مرحلة ما بعد الانتخابات أكبر بكثير من المشاركين الآخرين وهذا ما جعل الأزمة أكثر ضغطًا عليهم. وبدا أن جملة من شباب الأحزاب تعرّضوا لصدمة الانهيار وهي حالة لم يعبّر عنها إلا مشارك واحد من شباب المعارضة. تعامل المحازبون مع هذا الضغط بتحويل المسؤولية عن أحزابهم أو التخفيف منها مع بقاء حدود من النقد الذاتي. رغم ذلك هناك مجموعة ضمن شباب الأحزاب عبّرت عن الخيبة من أحزابها بمضمون شبيه بخطاب الشريحة الثانية ولكن بشكل فيه نوع من المواربة. هناك إدراك لدى هؤلاء المشاركين لحدود التوقّعات في ظل هذا النظام، وهذا الأمر لم يكن ليتحقق لدى شريحة في طور الدخول إلى المجال السياسي لولا صدمة الأزمة، فالأزمة عملت كمكبّر لعيوب النظام وحدوده.

iii. تنوّعت مصادر خيبة المشاركين من أحزاب السلطة بين أداء الأحزاب والحلفاء ونتائج الانتخابات النيابية 2018 والانهيار الذي حصل، فيما تركّزت الخيبة لدى مشاركي المعارضة والحراك على نتائج الانتخابات وسلوك الناخبين. وهنا يُلاحظ أن التعبير عن الخيبة من نتائج الانتخابات كان أكثر نسبيًا لدى المشاركين السنّة، فيما الخيبة لدى المشاركين الشيعة جاءت ربطًا بمرحلة ما بعد الانتخابات بشكل أساسي. وفيما تتوجه انتقادات المشاركين السنّة إلى تيّار المستقبل فإن النقد من المشاركين الشيعة في الحراك والمعارضة يوجّه إلى حزب اللّه وذلك لكونه الطرف الذي تُعقد عليه الآمال.

iv. تظهر داخل فئة الأحزاب المشاركة في السلطة عبارات وأصوات عديدة تفيد بعدم الرضى عن أداء أحزابهم ولكن أغلبيتها تحاول نقل مسؤولية ذلك إلى عوامل ليست تحت

السيطرة الحزبية (طبيعة النظام، سياسات ومواقف الخصوم والحلفاء). نسبيًا هناك ميل للرضا عن أداء الأحزاب على المستوى المحلّي مقابل سخط من الأداء العام. وهذا مرتبط بطبيعة أداء الأحزاب والنوّاب الذين يكثّفون تواصلهم الجماهيري من خلال الحضور المباشر وشبكات المصالح والخدمات والمساعدات في مناطق حضورهم في مقابل أن قيادات الأحزاب يتعاملون بشكل تقليدي على المستوى العام من ناحية التحالفات والسياسات والاندماج بالنظام الطائفي. ومجدّدًا تظهر النقمة تجاه الحلفاء وهو أمر يتكرّر مرارًا خلال المقابلات وخاصة لدى المشاركين من حزب اللّه والتيّار الوطني الحرّ.

v. ظهر اهتمام ملحوظ بالانتخابات الأخيرة، فشباب قوى 14 آذار، بالتحديد تيّار المستقبل، عبّروا عن خيبة كبيرة من تلك الانتخابات من جهة خيارات الناخبين وكذلك طبيعة القانون. أما بعض المشاركين من قوى 8 آذار، رغم ربح أحزابهم للانتخابات الأخيرة، فيرون أنه لا بدّ من إصلاح القانون الحالي بحيث يمكن تجاوز القيود الطائفية للنظام وبالتالي امتلاك قدرة أكبر على إحداث التغيير. اكتشف المشاركون من قوى 8 آذار، بعد فوزهم الأول بالأغلبية النيابية منذ 2005، حدود تأثير هذا الفوز على قدرة أحزابهم، وربما رغبتها في إحداث تغيير عميق كما كانت تعبّر حين كانت على مقاعد الأقلية. بالمجمل يتشارك السنّة في كلتا الفئتين مستوى أعلى من الخيبة من نتائج الانتخابات مقارنة بباقي المشاركين.

vi. تتشارك الفئتان موقفًا نقديًا من قانون الانتخابات، وبدرجة أكبر لدى المشاركين من الحراك والمعارضة. ويتقاطع المشاركون من أحزاب صغيرة مشاركة في السلطة مع المشاركين من المعارضة والحراك في انتقاد القانون الحالي بحجّة أنه لا يسمح بتمثيل القوى الناشئة والأحزاب الصغيرة.

3.2 حدود التحوّل في القناعات السياسية

- **الأحزاب المشاركة في السلطة**

من بين الـ 35 مشاركًا ضمن هذه الفئة أكدّ تسعة مشاركين، موزّعين على معظم الأحزاب، أنه لم تتغيّر لديهم أية قناعة سياسية منذ الانتخابات النيابية 2018. بل تذهب "ريتا" من الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى أن قناعاتها بفكر أنطوان سعادة ترسّخت (مثل فصل الدين عن الدولة، وسوريا الطبيعية، وعدم تدخّل رجال الدين بالسياسة وإلغاء المحسوبيات). وكذلك "إيلي" من حزب الكتائب الذي سيستمر بالمطالبة بقناعته مثل حصرية السلاح وحياد الدولة وإغلاق المعابر غير الشرعية ووقف التهرّب الضريبي وحلّ أزمة الكهرباء. أما "عباس" من حزب اللّه فأعرب عن رضاه عن أداء الحزب لناحية حماية المقاومة وأن التغيير الداخلي يحتاج إلى وقت لأنه يوجد

"نظام فساد متراكم من سنوات". كما أن "جعفر" من حركة أمل أكّد ثبات أفكاره السياسية لأن الحركة ورئيسها ثابتون على مواقفهم ووضوحهم بخصوص إما دولة مدنية غير طائفية وإما محاصصة. أما "ميريام" من القوّات اللبنانية فبرّرت موقفها بأن حزبها قام بكل ما يتيحه وزنه السياسي في البرلمان والحكومة والتقصير كان من التيّار الوطني الحر والحلفاء. وأخيرًا يؤكّد "محمود" من تيّار المستقبل رضاه من ناحية أنه كان يمكن لمؤتمر سيدر أن يحقق ما وعد به الرئيس الحريري لو لم يجر تعطيل الإصلاحات.

أما بقية المشاركين ضمن هذه الفئة فيمكن فرزهم بحسب الموضوعات التي أثاروها:

أ- **المجموعة الأولى** تغّير اقتناعها بإمكانية بناء دولة ومجتمع متعايش. بالرغم من أن لدى "غازي" (حزب اللّه) أصدقاء من باقي الطوائف ولكن نتيجة الخطاب الإعلامي والتوتّرات المناطقية أصبح يجد أن فكرة التعايش صعبة ويشعر بأنه لا وجود لقبول الآخر حتى في قضايا أساسية. ويكمل "باسم" (حزب اللّه) بأنه لم يعد يرى أن لبنان بلد ديمقراطي متعدد الطوائف القابلة للتوحّد لأن الجميع ينتمون لأشخاص وأحزاب وليس للوطن ويستثني الحزب كونه حاملًا لقضية. كذلك أصبح "حسن" (حركة أمل) يشكّك بإمكانية التعايش ووحدة لبنان بسبب ما جرى بعد 17 تشرين من حملات إعلامية وإغلاق طريق الجنوب وفشل أكثر من تسوية بين الأحزاب وتقويض محاولات إلغاء الطائفية السياسية وبروز المناطقية داخل الحراك نفسه "فحتى الإصلاح جرى تبنّيه لصالح مناطق معيّنة أو فئة معيّنة". في المقابل قامت "رولا" من حزب اللّه بمراجعة لرأيها السابق بأن يستخدم الحزب العنف ويفرض سيطرته على البلد "فلا أريد أن يقسم وطني مناطق نفوذ ولا أريد أن نرى مشاهد القتل على الهويّة من جديد".

تضمّ هذه المجموعة ثلاثة مشاركين مسيحيين (إثنين من التيّار الوطني الحر ومشاركًا من حركة الاستقلال) ممن أصبحوا يشكّكون بإمكانية بناء دولة مدنية. منطلق الشكّ لدى "ربيع" من التيّار الوطني أن باقي الأطراف لا ترغب بتقديم تنازلات عن المكتسبات المراكمة من خلال الوضع الطائفي القائم "والحديث عن الدولة المدنية ليس إلا وهمًا". أما "جاد" من حركة الاستقلال فكان يظن أنه يمكن بناء دولة من خلال الدخول في نظام "الزبائنية وسياسة الخدمات والمحصاصة... ولكن اليوم فهمت استحالة بناء الدولة دون الكفاءات ومبدأ الشخص المناسب بالمكان المناسب".

ب- **المجموعة الثانية** تغيّرت قناعاتها تجاه أطراف سياسية أخرى أو مجمل القوى السياسية. كانت "عصمت" (الحزب التقدمي) تظن أنه سيحصل تغيير لكن تبيّن لها أن قوى مثل حزب اللّه والتيّار الوطني الحرّ وتيّار المردة والقوّات اللبنانية تعمل لمصالحها الخاصة

وليس لمصلحة لبنان. وبرأي "طلال" من الحزب نفسه أن هذه المصالح الخاصة حالت دون بناء تحالفات شاملة وكبيرة للضغط داخل الحكومة والبرلمان كما كان يأمل. وقد تلقّى التيّار الوطني الحر الحصة الأكبر من الانتقادات ضمن هذا الموضوع. فأشار المشاركان من تيّار المردة إلى التغيّر في موقفهما من التيّار الوطني الحر كونه دخل في المحاصصة والوراثة السياسية بحسب "شادي" ومال نحو العنصرية والجشع بحسب "ماغي". وينضم لهما "جورج" من القوّات اللبنانية الذي أصبح يفهم التحالفات بطريقة جديدة بعدما تبيّن له أنه "لا حلفاء صادقين والكل يسير وفق مصالحه الخاصة في النهاية" مصوبًا تجاه التيّار الوطني الحر وتيّار المستقبل. فيما تراجع "زياد" من تيّار المستقبل عن آماله "بعهد عون" نتيجة سياساته التي تخالف ما كان يعلنه. ولهذا السبب تراجعت "رنا" من تيّار المستقبل عن رهانها على التسوية الرئاسية "إذ إننا بطبيعتنا مختلفون وتحكمنا اتجاهات ومصالح مختلفة لا سبيل لبناء الدولة عبرها".

بالمقابل أبدى "هشام" من التيّار الوطني تبدّلًا في موقفه الإيجابي من اتفاق معراب نتيجة ما يعتبره انقلاب القوّات على الاتفاق عبر التركيز على عرقلة عمل الوزرات التي تولّاها التيّار. أما "عمر" من تيّار الكرامة ومع حبه لفكر المقاومة والجهاد فهو يظنّ، بأسف شديد، أن المقاومة واجهت تحدّيات إقليمية أكبر من إمكاناتها ولذا عليها إما تغيير سياساتها أو تطوير إمكاناتها. وبخلاف التحوّلات السلبية تجاه الحلفاء، أشار "أحمد" من حزب اللّه إلى أنه لم يعد معارضًا للتحالف بين الحزب وحركة أمل "في ظل كل الضغوط التي تمارس على الحزب وأهمية الدور الذي تلعبه حركة أمل في الداخل". ويلاقي "فؤاد" من حركة أمل موقف "أحمد" باستثناء حزب اللّه من انتقاده للتحالفات لأن "المصلحة السياسة هي التي تفرض أي تحالف ومع غيابها يسقط الحلف أو بالحدّ الأدنى يتفسّخ بنيانه".

ت- **المجموعة الثالثة** وجهّت مراجعتها نحو قضايا ترتبط بأحزابها. وتنوّعت هذه المسائل من فشل بعض المسؤولين الحزبيين في إنجاز ما كان متوقّعًا منهم (الحزب التقدمي الاشتراكي) وعدم النجاح في تحسين الواقع المحلي بعد الانتخابات ما جعل "كريم" (حزب الاتحاد) يرى أن "السياسة في لبنان لا طائل ولا نتائج منها ولا تتعدّى كونها اتفاقات مؤقتة"، وانتخاب نهاد المشنوق بسبب الالتزام الحزبي (مشارك من تيّار المستقبل)، وصولًا إلى تبدّل القناعة بكفاءة القادة السياسيين التي ظهر بحسب التجربة أن "رؤيتها للأمور ليست بالضرورة أوسع من رؤيتي الفردية" بحسب "فادي" من تيّار المستقبل في معرض نقده للتسوية الرئاسية.

ث- وأخيرًا برز رأيان بخصوص حدث 17 تشرين. أولًا تغيّر تقييم "عصام" من الحزب الديمقراطي اللبناني للثورة بين 2015 و2019 حيث تبيّن له أن حراك 2019 لديه القدرة على إحداث التغيير على أن تتمكّن مجموعاته من إدارة الانتخابات المقبلة بكفاءة. أما "جويل" من القوّات اللبنانية فلم تعد ترى بعد 17 تشرين أن الأزمة ستُحلّ بتسليم حزب اللّه لسلاحه فمسألة الفساد تطغى على السلاح "لذلك فإن هذه المسألة لن تقدّم أو تؤخّر شيئًا أمام المشاكل الاقتصادية والمعيشية التي نمرّ بها... فأصبح السلاح أمرًا ثانويًا".

- **الحراك والمعارضة**

أشار ثمانية مشاركين من ضمن الـ 29 مشاركًا في هذه الفئة إلى أنه لم يطرأ أي تغيير في أفكارهم السياسية. تبرّر "غادة" من "لحقي" هذا الأمر بالقول: "منذ العام 2015 ليس لديّ ثقة بالمنظومة الحاكمة، وبالتالي لم يكن لديّ أي توقّع أو أمل بهم... وأيقنت أن الرفض والاعتراض ضرورة ملحّة بوجه هذه الزمرة". أما "نادر" من "أوع" فيربط الأمر بثباته المبدئي فيما يخص مناصرته للقضية الفلسطينية التي يراها جزءًا من معركة أكبر بوجه الصهيونية والإمبريالية ولذلك ما زال يؤمن أن هذا الصراع مرتبط بلبنان وله مستلزمات أبرزها بناء اقتصاد منتج قادر على احتمال هذه المواجهة. وأكد مشاركون من الحزب الشيوعي ومواطنون ومواطنات والكتلة الوطنية والمرصد الشعبي والحركة الشبابية للتغيير على ثباتهم ضمن خطهم السياسي وأفكاره.

أما باقي المشاركين ممن قاموا بمراجعة لبعض أفكارهم أو قناعاتهم السياسية فتوزّعوا كالآتي:

أ- **المجموعة الأولى** من هذه الفئة قامت بمراجعات تجاه مواقفها وتصوّراتها من الأحزاب السياسية لا سيّما تلك المشاركة في السلطة. فقد مشاركون من حراك النبطية والجماعة الإسلامية "وحجر وبشر" الأمل بكل الأحزاب المشاركة في السلطة حيث كانوا يحسبون أن بعضها يمكن أن ينخرط في مكافحة الفساد أو يمكن التعاون معه. ولذلك يرى "عبد الرحمن" (الجماعة الإسلامية) أن "الحل يكون بإنتاج طبقة سياسية جديدة كليًا". فيما تقول "رانيا" (حجر وبشر) إنها بعد 17 تشرين أصبحت أكثر وعيًا لسياسات أحزاب قوى 14 آذار و8 آذار "واستفقت أنه لا يجب أن نبقى تابعين".

أما "سارة" من "لبنان عن جديد" فدفعتها مراجعتها السياسية لمغادرة تيّار المستقبل بداية عام 2019 بعدما أدّى فشل التسوية الرئاسية إلى جعلها ترى "بوضوح الأخطاء في قرارات سعد الحريري السياسية". أما "معين" من "وعي" فكانت مراجعته مرتبطة بالحزب الشيوعي الذي انتخبه عام 2018 ولكنه الآن يجد أن الخلافات داخل الحزب وضعفه جعلته يرى الحزب عاجزًا عن أداء

الدور الذي يطمح إليه كحامل للفكر اليساري. في حين ارتبطت المراجعة لمشاركين اثنين من شباب المصرف وحركة الشعب بتصوّراتهما عن حزب اللّه نتيجة موقف الحزب بعد 17 تشرين. وتشرح "لميا" من شباب المصرف موقفها من الحزب ربطًا بدعوة الأخير أنصاره لمغادرة الساحات بعد 17 تشرين بينما كان يجب على الحزب "أن يثق فينا لأن الأمل معلّق عليه"، وما تزال عاجزة عن فهم موقف الحزب حينها. ولكن رغم ذلك تصرّ "لميا" على أن الحزب لا يشبه بقية الأحزاب.

ب- **المجموعة الثانية** ارتبطت مراجعتها بتصوّراتها حول التغيير ومساراته. تطغى التصوّرات السلبية حول مسألة التغيير ويشذّ عن ذلك موقف "رانيا" (حجر وبشر) انطلاقًا من أن الناس أصبحت أكثر وعيًا ومساءلة للقوى السياسية منذ سنتين و"أصبح الأمل أكبر ويجب أن نستمر بالعمل". أما البقية داخل هذه المجموعة فتبدي شكوكًا تجاه حصول تغيير واسع انطلاقًا من مصادر مختلفة: إما من أن انفجار 4 آب لم يؤد للتغيير المنشود الذي يبدو أنه يحتاج لسنوات وقدوم طاقم سياسي جديد (شبكة مدى)، وإما بسبب طبيعة القانون الانتخابي الحالي (الحركة الشبابية للتغيير) وإما للاقتناع بأنه لا يمكن إحداث تغيير من داخل مجلس النوّاب ولا التقدّم بالانتخابات سيكون كافيًا لإحداث التغيير كما أثبتت كل السنوات الماضية (شباب المصرف)، وإما لأنه لم يعد هناك أمل بأن الأزمة ستدفع الأحزاب المشاركة في السلطة للقيام بشيء مختلف ولذا لا إمكانية للتغيير من داخل النظام وأما من خارجه فيلزم جبهة معارضة قوية (شباب صور). توصّلت "عبير" (النادي العلماني) لقناعة مشابهة بأن التغيير يحتاج إلى جبهة وليس من خلال القوانين وتعديلها لأن "النظام الطائفي والاقتصادي الراهن لا يسمح فعليًا بتطبيق القوانين".

ت- **المجموعة الثالثة** ذكرت أنها مرّت بتغيّر طفيف مرتبط بأنها بدأت تقارب الأمور بعيدًا عن تصوّرات البيئة والأهل. يقول "معين" (وعي): "بالمرحلة الماضية كنت متعلّقًا بخيارات أهلي ومن هم حولي أما الآن فصرت أنضج وأرى الصورة أوضح". وتوضح "سهام" (لقاء البقاع الثوري) أن سبب التغيير يعود إلى أنها أصبحت أكثر استقلالية في تكوين أفكارها عن الأهل والمحيط وأنها ترى الأمور من منظار مختلف. وتوصّلت "ميرا" (عن حقك دافع) إلى إدراكها، بعكس ما تربّت عليه، أنه لا يوجد طرف سياسي جيد بالمطلق وأن خيار أهلها السياسي لم يكن صائبًا. أما "عبير" (النادي العلماني) فأصبحت أكثر مرونة سياسيًا من ناحية الاستماع بشكل أفضل للآراء والأفكار المخالفة لما تعتقد به وممارسة النقد الذاتي تجاه ما تعتقد بصحته.

ث- **المجموعة الرابعة** كشفت عن تغييرات مرتبطة بتصوّرات متباينة عن حزب اللّه. فقد أصبحت "سهام" (لقاء البقاع الثوري) ترى في سلاح حزب اللّه أداة للتأثير الداخلي أكثر منه للمقاومة، وكذلك لم يعد "حسان" من حزب سبعة مقتنعًا بوجود "مؤامرة علينا" بل

يجري رمي الفشل على الخارج. في المقابل كانت مراجعة "سناء" (مواطنون ومواطنات) تجاه الحزب تسير بشكل مختلف حيث لم تعد تقتنع أن حزب اللّه وسلاحه هما مسؤولان عن الوضع القائم. وتكمل "سناء" بشرح واف لفكرتها بأنه في الواقع سلاح الحزب هو نتيجة غياب الدولة وليس من المنطقي مطالبته بتسليم سلاحه وترك البلد مكشوفًا للعدو الإسرائيلي وذلك إلى حين بناء الدولة القادرة وهو ما يحتاج لعملية انتقالية يجب أن يبقى سلاح الحزب فيها موجودًا، وفي نهاية هذه العملية يصبح سلاح الحزب غير ضروري وتتحوّل الدولة ككل إلى دولة مواجهة مع العدوّ.

- **التحليل المقارن**

i. أفاد ربع المشـــاركين من كلتا الفئتين بأنه لم يحصـــل لديهم أي تغيير في القناعات السياسية منذ الانتخابات النيابية 2018، وفيما برّر المشاركون من أحزاب السلطة ذلك لثقتهم بأحزابهم وقياداتهم كانت حجة المشـاركين من المعارضـة والحراك منطلقة من عدم الثقة بالمنظومة الحاكمة وموقفهم منها وهو أمر أكدته الأزمة. لكن فيما توزّع هؤلاء على مجمل الأحزاب في الفئة الأولى كان المشـــاركون ضـــمن الفئة الثانية، أي المعارضـــة والحراك، ممن أنكروا حصـــول أي تحوّل في قناعاتهم الســـياســـية، هم بأغلبيتهم العظمى من تيّارات ومجموعات ذات اتجاه يساري.

ii. داخل فئة المشـــاركين من أحزاب الســـلطة كان مثيرًا للانتباه حصـــول مراجعة للاقتناع بإمكانية بناء دولة مدنية والعيش المشـترك. ويظهر أن هذا التحوّل كان انعكاسًـا لحدّة الانقســامات الســياســية منذ الانتخابات النيابية الأخيرة لوحدّة الحملات الإعلامية وقطع الطرق التي اســـتهدفت بيئات حزب اللّه والتيّار الوطني الحرّ تحديدًا بعد احتجاجات 17 تشـرين الأول 2019. في المقابل لم يبرز هذا الموقف لدى أي من المشـاركين في فئة المعارضة والحراك.

iii. التقاطع الأكبر بين الفئتين هو مراكمة التصـــوّرات الســـلبية تجاه القوى الســـياســـية الموجودة في الســـلطة. فالمشـــاركون من أحزاب الســـلطة خابت ظنونهم من حلفائهم والقوى التي أنجزوا تســـويات معها، وبالتحديد بين التيّار الوطني الحر والقوّات اللبنانية وتيّار المســـتقبل. الاســـتثناء الوحيد كان امتداح مشـــاركان من حركة أمل وحزب اللّه التحالف بين حزبيهما. في المجمل تســـيطر حالة عميقة من القلق والشـــكوك بين المشـــاركين من الأحزاب الموجودة في الســـلطة. أما لدى المشـــاركين من المعارضـــة والحراك فإن عددًا منهم إما انسحب من أحزاب مشاركة في السلطة وإما لم يعد يؤيّدها

وأصبح نقديًا تجاهها أو لم يعد يرى فارقًا بينها جميعًا لناحية سوئها. وهذا الأمر ارتبط بشكل أساسي بمشاركين سنّة وشيعة.

iv. هناك مستوى عالٍ من الإحباط لدى كلتا الفئتين وإن من مصادر مختلفة. لدى المشاركين من أحزاب السلطة هناك نوع من الاستسلام للواقع السياسي القائم وعدم إمكانية التعاون مع القوى السياسية الأخرى ومستوى من الخيبة من الأداء الحزبي بعد الانتخابات الأخيرة عام 2018. ويبدو أن بعض المشاركين من قوى 14 آذار متأثرون سلبًا بفشل إسقاط العهد بعد 17 تشرين وهذا ما دفع مشاركة من القوّات إلى تغيير قناعتها تجاه تلك "الثورة". أما لدى المشاركين من المعارضة والحراك فالإحباط ناتج عن الإدراك بأن مسار التغيير يبدو أنه سيطول ولن يكون إحداثه ممكنًا من خلال الانتخابات ولا سيّما مع غياب جبهة موحّدة للمعارضة.

v. يتكرّر لدى عدد من المشاركين ضمن المعارضة والحراك التأكيد على تمايزهم عن الخيارات السياسية لأهلهم حيث يبدو أن هؤلاء غادروا الانتماء التقليدي للعائلة. يعتزّ هؤلاء المشاركون بقدرتهم على ممارسة هذا النوع من التمرّد والاستقلالية، ويشيرون إلى أنهم شهدوا تحوّلًا في منهجية تفكيرهم السياسي لجهة الانفتاح على مدى أوسع للأفكار وممارسة النقد الذاتي.

الخلاصة

ينبغي بداية التأكيد مجددًا على أن النتائج التي خلصت إليها الدراسة غير قابلة منهجيًا للتعميم خارج دائرة المشاركين فيها، ولكن يمكن الانطلاق منها لتحصيل فهم معمّق لتصوّرات جيل ما بعد الحرب الأهليّة من حملة الشهادات الجامعية المنتظم داخل الأحزاب المشاركة في السلطة وأحزاب المعارضة ومجموعات الحراك. تقاربت آراء المشاركين من الفئتين فيما يخص الانفعالات والهواجس والمخاوف المرتبطة بالتداعيات الشخصية للأزمة، ثم عادت لتتباعد نسبيًا عند الحديث عن الآثار السياسية للأزمة على تصوّراتهم وقناعاتهم.

يظهر وجود تشابه كبير في أسباب الغضب لدى المشاركين من الفئتين سواء من ناحية أداء السلطة السياسية أو تداعيات الأزمة الاقتصادية والمعيشية. يصل التقاطع إلى ذروته عند الحديث عن السخط والغضب حيث وجد مجمل المشاركين أن السلطة السياسية تدير الأزمة باستخفاف ولامبالاة وبدون مسؤولية وتترك الناس لأقدارها أو حتى توظّف الأزمة لمزيد من المكاسب أو للحدّ من الأضرار عليها. حتى المشاركون من أحزاب السلطة استخدموا هذه المحاججة ولكن بالتصويب على القوى الأخرى فيما أكّد المشاركون من المعارضة والحراك أن القوى السياسية المشاركة في السلطة هي منظومة واحدة. وتبدو اللغة السلبية تجاه النظام السياسي

متشابهة إلى حدّ بعيد ولو من منطلقات مختلفة. يتشارك الطرفان الشكوى من النظام السياسي، لكن بينما يفعل المحازبون ذلك في معرض تقديم أسباب مخففة لأداء أحزابهم يذهب الطرف المقابل إلى انتقاد النظام السياسي كمدخل لانتقاد النخبة السياسية المسؤولة عن إدارته.

هناك خشية من التدخّلات الخارجية في الأزمة ومحاولة تدويلها. فقد برزت بعض الأصوات من داخل فئة المعارضة والحراك تتوجّس من دور خارجي، ابتداءً أو استدراجًا، يُعيد إنتاج التسوية الداخلية بين النخبة السياسية ويمدّها بالموارد. في حين أنه داخل فئة الأحزاب المشاركة في السلطة كان التخوف لدى مشاركين من قوى 8 آذار من الخارج مرتبطًا بتدويل الأزمة ضد المقاومة. لكنّ مشاركين من الفئتين لديهم قلق من دور خارجي لتحفيز حرب طائفية إما لإضعاف المقاومة وإما لتفكيك البلد.

كذلك برز وجود مستوى مرتفع من السخط لدى الفئتين بسبب التداعيات الاقتصادية والمعيشية للأزمة على المشاركين أنفسهم والمجتمع من حولهم. تُظهر هذه الشريحة العُمرية من خريّجي الجامعات تواصلًا حميمًا مع المجتمع وتفاعلًا مع معاناته كما ظهر في التعبيرات المستخدمة. فالسخط هنا ليس حِكرًا على المشاركين من الحراك والمعارضة بل إن المحازبين المشاركين من القوى المشاركة في السلطة يشعرون بعبء أخلاقي ونفسي للأحوال العامة وكذلك لما يعتبرونه ضياع سنوات من الجهد والأموال في التحصيل العلمي. ويمكن افتراض أن هذا ينعكس على علاقاتهم مع أحزابهم بالنقد والضغط ضمن الأُطر الداخلية. مجددًا بدا هنا أن المشاركين من أحزاب السلطة كانوا شديدي النقد لمجمل القوى السياسية الأخرى بمن في ذلك الحلفاء. وهنا ظهر وجود مستوى مرتفع من التعبئة ضد التيّار الوطني الحر لدى مجمل الأحزاب الأساسية المشاركة في السلطة ما عدا حزب اللّه.

يميل المشاركون بوجه عام نحو التشاؤم والسلبية في تقديرهم للظروف السائدة والمستقبل القريب حيث يميل أغلبهم، وبدرجة أكبر لدى المشاركين من المعارضة والحراك، إلى اعتبار ظروف أهلهم ممن اختبروا الحرب الأهليّة إما أفضل أو تشابه ظروفهم. فالحرب الأهليّة بالنسبة لهم على ما شهدته من عنف كانت الفرص الاقتصادية متاحة فيها بلحاظ حاجات تلك الحقبة، كما أنه يمكن ضبط العنف بمجرّد حصول تسوية ما، أما الانهيار الاقتصادي فيستلزم أكثر من تسوية ويحتاج لسنوات للخروج منه ولا سيّما أنه لا يبدو للمشاركين أن هناك أفقًا لتحويلات مالية تماثل تلك التي تلت الحرب الأهليّة. هنا بدا الشيعة هم الأقل سلبية في مقارنة الظروف الحالية بتلك السائدة خلال الحرب الأهليّة وذلك انعكاسًا للصعود الطبقي والسياسي الذي حقّقوه خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

فيما يخص المخاوف برزت الحرب الأهليّة نقطة تقاطع كبيرة بين المشاركين من الفئتين، ولاسيّما لدى المشاركين السنّة، رغم أن هذا الجيل لم يختبر الحرب الأهليّة ولكن يبدو أنه تلقّاها من خلال أحاديث الأهل ووصفهم لأهوالها. ويتخوّف هؤلاء من الحرب الأهليّة إما نتيجة لمخطط خارجي وإما لسعي بعض القوى السياسية إليها للهرب من الأزمة. ويبدو أن جزءًا أساسيًا من القلق من الأزمة الاقتصادية مرتبط بتداعياتها الأمنية المحتملة سواء الشخصية أو الاجتماعية. وهكذا يبدو أن ضبط الأمن والاستقرار حتى مع بقاء الأزمة الاقتصادية يمكن أن يسكّن جزءًا من القلق الشعبي ويحتويه.

تسيطر على المشاركين من الحراك والمعارضة مشاعر القلق من فقدان الأمل بإمكان نجاح مسار التغيير المنشود لديهم. تنطلق هذه المخاوف من أن التغيير يحتاج إلى مسار زمني طويل نتيجة قدرة المقاومة لدى النظام القائم وطبيعة الشعب اللبناني الذي يمكن التلاعب به نسبيًا وكذلك استدراج الخارج لإعادة إنتاج تسوية جديدة وتعويم الوضع القائم، وأخيرًا بسبب فشل قوى المعارضة والحراك في تشكيل جبهة موحّدة أو تحالفات موسّعة. هنا يرى المشاركون أنه كلما ابتعد التغيير عن لحظة 17 تشرين تصبح فرص التغيير أضعف. بكل الأحوال يظنّ المشاركون أن التغيير سيكون وفق مسار وليس نتيجة حدث محدّد ولكن القلق أن يطول المسار بما يمنح قوى الأمر الواقع الوقت لاستعادة زمام المبادرة. ويمكن التكهّن أنه بعد مرور سنة على هذه المقابلات أن تكون مشاعر القلق والإحباط قد أصبحت أعمق.

ورغم المخاوف والهواجس التي تسيطر على المشاركين بدا أن خيار الهجرة لا يزال في العموم غير مرغوب فيه وثمّة سعي لتجنّبه قدر المستطاع إما بالصمود أو محاولة العمل من لبنان لشركات في الخارج وإما من خلال جعل الهجرة خيارًا مؤقتًا عند الضرورة. من المحتمل أن تعمل التعبئة السياسية لدى هذه الشريحة كنوع من كابح لموضوع الهجرة، فرفض الهجرة انطلق في العموم من مبرّرات سياسية مثل وجود أمل بتحسّن الأوضاع أو الانتماء لقضية وطنية أو رغبة بتحدي السلطة وتحقيق التغيير. وكان المشاركون المسيحيون هم الأكثر رفضًا للهجرة وربطوها بالدفاع عن الوجود ما يعكس المخاوف المتزايدة من التحوّلات الديموغرافية التي عززتها موجة النزوح السوري منذ 2011.

تبرز لدى المشاركين من أحزاب السلطة خيبة من تطوّرات الأمور منذ الانتخابات النيابية عام 2018 بعكس المشاركين من المعارضة والحراك ممن قالوا في المجمل إن نتائج الانتخابات كانت كافية لتوقّع ما هو آت. ويعود هذا الفارق إما إلى التوقّعات المرتفعة للمشاركين من أحزاب السلطة ربطًا بالخطابات الانتخابية وإما بسبب تأثرهم بالضغط الشعبي والحملات الإعلامية ضد

أحزابهم بفعل احتجاجات 17 تشرين والانهيار الاقتصادي. ولذلك كانت خيبة المشاركين من أحزاب السلطة موجهّة نحو القوى السياسية الحليفة أو النتائج الانتخابية (لا سيّما من المنتسبين لقوى 14 آذار) مع بعض النقد الذاتي لأحزابهم خصوصًا على مستوى السياسات الوطنية مقابل بروز نوع من الرضا عن الأداء المحلّي لدى بعض المشاركين. فيما ظهرت خيبة المشاركين من المعارضة والحراك من نتائج الانتخابات النيابية ومحدودية التغيير الذي حصل إما بسبب امتناع كثيرين من المعترضين عن الاقتراع وإما لسهولة التلاعب بالناخبين. ولذلك تشاركت مجموعة من الفئتين توجيه النقد للقانون الحالي كونه لا يحقق عدالة التمثيل مع ميل إلى أن تكون الدوائر أوسع مع النسبية.

ساهمت الأزمة في بروز مستويات متفاوتة من التبدّلات في القناعات السياسية لدى ثلثي المشاركين من الفئتين منذ الانتخابات النيابية 2018. تجلّت هذه التبدّلات لدى المشاركين من المعارضة والحراك حيث إن مجموعة من هؤلاء غادروا قوى سياسية مشاركة في السلطة أو أصبحوا نقديين تجاه قوى كانوا يؤيّدونها وتموضعوا في موقع نقدي للوضع القائم. فيما تراوحت المراجعة لدى المشاركين من أحزاب السلطة بين حدّ أقصى مرتبط بعدم إمكانية بناء دولة وعيش مشترك في لبنان (ناتج عن حدّة الانقسامات والحملات ضد بعد الأحزاب) وبين حدّ أدنى على صِلة ببعض الخيارات السياسية لأحزابهم مثل تحالفات أو تسويات محدّدة.

يستشعر المشاركون من حزب اللّه وحركة أمل والتيّار الوطني الحر ضغوطًا إعلامية وميدانية (قطع الطرق) تستهدف أحزابهم ورموزهم وتُولّد لديهم ردة فعل معاكسة بعيدًا عن الإيمان بإمكانية التعايش الوطني أو تعزز لديهم المطالبة بالصيغة اللامركزية الموسّعة. يتقاطع هذا الأمر مع حملة إعلامية ممنهجة من أحزاب وقوى موالية للولايات المتحدة تضع هويّة حزب اللّه وحركة أمل الشيعية على نقيض الهويّة الوطنية وتحاول إبراز أن الخلاف أعمق من كونه سياسياً بل هو ثقافي بالمقام الأول، فهناك الشيعة الغرباء وهناك اللبنانيون الوطنيون. ويهدف هذا الأمر إلى تعبئة الطوائف الأخرى ضد حزب اللّه، بما يضعف حلفاء الحزب لدى المسيحيين والسنّة والدروز. وهذا ما يمكن أن يفسّر جزئيًا تأكيد القيادات الشيعية على فكرة الوحدة الوطنية وضبط الأحداث الأمنية بين المناطق، من حيث إن انسياق الشباب في التنظيمين الشيعيين لردود أو سلوكيات هويّاتية مغلقة ومدعومة بالعنف يعزّز من سردية خصومهم وتغذيها.

يستمرّ جزء من المنخرطين في المعارضة والحراك، وتحديدًا اليساريين منهم، في اعتبار حزب اللّه ليس كبقية أحزاب السلطة، فيرونه مقصّرًا أكثر من كونه متورّطًا، وينتقدونه من باب تعويلهم عليه لإتمام مسار التغيير، وبعضهم يواصل نقد الحزب بأمل دفعه لتغيير حساباته.

كذلك يؤكّد العديد من هؤلاء على تحييد مسألة المقاومة عن نقدهم لسياسات الحزب المحلية. فبالنسبة لعدد من هؤلاء المشاركين، وأغلبهم من الشيعة، كشفت مرحلة ما بعد الانتخابات ثم الموقف من احتجاجات 17 تشرين حدود انخراط حزب اللّه في معركة الإصلاح ومكافحة الفساد. وفي المقابل يذهب آخرون من تيّارات الحراك إلى اعتبار الحزب جزءًا من المنظومة الحاكمة دون أي تمييز.

بعد كل ذلك يبقى أن نستكشف كيف يتصوّر المشاركون أفق التغيير في لبنان ومخاطره؟ ماذا عن خطر الحرب الأهليّة؟ هل لا يزال ممكنًا التعويل على الاحتجاجات الشعبية؟ ماذا عن خيار الانتخابات؟ كيف تغيّرت توقّعات التغيير منذ مساء 17 تشرين الأول 2019؟ هذه الأسئلة ستكون موضوعات القسم الثالث والأخير من هذا المشروع البحثي.

القسم الثالث

تصوّرات حول أزمة ما بعد 17 تشرين:
خيارات الاحتجاج ورهانات التغيير

أولًا: كيف يمكن للاحتجاج أن يكون مُجديًا؟

نفحص هنا بشكل غير مباشر تصوّر المشاركين لإمكانية حصول تغيير سلمي وكيف ينظرون إلى الفعل الاحتجاجي. كما أن السؤال عن مكان الاحتجاج المفضّل يستبطن فهمًا لإدراك الشباب كيفية حصول التغيير وأين ينبغي الضغط على السلطة والنظام السياسي حتى يخضعا لمطالبهم.

1.1 جغرافيا التظاهر

- **شباب الأحزاب المشاركة في السلطة**

توزّعت آراء قلّة من المشاركين من أحزاب السلطة بين رافض لخيار التظاهر بالمطلق وبين مؤيّد له شرط أن يكون أمام منازل المسؤولين (تيّار العزم، تيّار الكرامة[33])، وبين هذين الخيارين توزّعت أغلبية المشاركين من هذه الفئة.

المجموعة التي رفضت التظاهر بالمطلق اعتمدت حجّة أن فكرة التظاهر غير مجدية، وبالتحديد قطع الطرق. فرأى "كريم" من حزب الاتحاد أنه "بعد تجربتي في احتجاجات 17 تشرين أدركت أن المظاهرة غير كافية وأفضّل المقاطعة مثل مقاطعة شركات الاتصالات أو المعاينة الميكانيكية". ولم يجد أربعة مشاركين من حزب اللّه جدوى في الاحتجاج من منطلقات عِدّة منها أن "اللعبة السياسية اللبنانية يديرها الكبار" ولأنه لا بديل واضح للنظام القائم إضافة إلى أن الانقسامات في لبنان تمنع ظهور "ثورة". وهذه النقطة الأخيرة يوافق عليها "حسن" من حركة أمل وحجّته أن التجربة في لبنان أثبتت أنه لا توجد ثورات بل احتجاجات أو شبه انتفاضة. ولذلك لا يمانع "حسن" من الاحتجاج في الشارع شرط أن "تُرفع مطالب بنّاءة وتتبنّى سياسة واضحة ضمن مسار وأهداف محدّدة مسبقًا".

أما العدد الأكبر من المشاركين فتوزّعت آراؤهم بين التظاهر أمام المؤسّسات الدستورية (رئاسة الجمهورية ومجلس النوّاب) وفي وسط بيروت نظرًا لرمزيّته، فيما اختارت الأقلّية إما مؤسّسات قطاعية أو بيوت المسؤولين (لكسر حاجز الخوف ولأنهم "هني مقسّمين البلد ومسّيسين الطوائف وبيستغلوها"). أو التظاهر ضمن المجال المحلّي.

[33] إضافة إلى دعوته لقيام الاحتجاجات أمام منازل الزعماء، يجد "عمر" أنه يجب على العسكريين في الجيش اللبناني التحرّك أيضًا ضد الطبقة السياسية لا سيّما بعدما أصبحت رواتبهم لا تساوي شيئًا.

أ- المؤسّسات الدستورية أو القطاعية؟

المجموعة الأكبر من المستجوبين ركّزت على المؤسّسات السياسية وانقسمت بين من دعا للاحتجاج أمام المجلس النيابي ومن فضّل الاحتجاج أمام القصر الجمهوري. الذين اختاروا المجلس النيابي هم من أحزاب ذات تمثيل ضعيف داخل المجلس (الكتائب، تيّار الكرامة، حزب التوحيد، الحزب الديموقراطي اللبناني[34]) إضافة إلى مشارك من القوّات ومشاركين من حزب اللّه. هؤلاء اختاروا المجلس النيابي باعتباره "مصدر الشرعية للحكومة ورئاسة الجمهورية وهو مجلس الشعب" و"مصدر القوانين والقرارات" ولأن النوّاب "قادرون لكنهم لا يقومون بواجباتهم"، وبما أن المجلس منتخب فيحقّ للناخب محاسبته. إضافة إلى أهميّة دور المجلس ولخوف النوّاب من قواعدهم الانتخابية، بحسب أحد المشاركين، مما يجعل الاحتجاج أمام المجلس أكثر فعالية و "الصوت سيصل أسرع".

أما من اختاروا القصر الجمهوري فينتمون إلى أحزاب متصارعة مع التيّار الوطني الحرّ، وبالتحديد تيّار المستقبل والتقدمي الاشتراكي وتيّار المردة. وقد جرى تقديم رئيس الجمهورية على أنه يقود "الفريق الحاكم" أو أنه "رأس المنظومة"، ولذا يجب أن يبدأ الإصلاح من أعلى. وقد كان بارزًا تصويب شباب تيّار المستقبل على قصر بعبدا مكانًا للتظاهر ما يشير إلى عمق التعبئة والاستقطاب الحادّ في بيئة تيّار المستقبل تجاه التيّار الوطني الحرّ والعماد ميشال عون. وقد جرى تبرير ذلك بكون "عون هو المسؤول عن كل المعاناة وهو رأس الدولة"، ولأن فريق رئيس الجمهورية هو الممسك بالسلطة الآن. وكان التصويب على رئيس الجمهورية يتضمّن إشارات إلى مسؤوليته عن دور "من حوله" في إشارة إلى النائب جبران باسيل "الذي يعرقل الحكومة ويريد المحاصصة". فيما رأت "جيهان" من تيّار المستقبل أن التظاهر أمام القصر الجمهوري يهدف إلى "استكمال ثورة 17 تشرين وإسقاط المنظومة الحاكمة التي لا تحظى بالمشروعية الشعبية بعد الآن ونبدأ من الصفر عبر انتخابات مبكرة". واعتبر مشارك آخر من تيّار المستقبل أن تسمية الحريري لعون رئيسًا هي من أسوأ الأحداث السياسية التي يتذكّرها. فيما وجد مشارك من تيّار المردة أنه يختار التظاهر أمام القصر الجمهوري ليقول للرئيس "إن الناس منذ التسعينيات حتى الآن كانت تعتبره أشبه بإله وكانت تتبعه ولكن لسوء الحظ الأمر الآن اختلف".

[34] يبرّر "عصام" (الحزب اللبناني الديمقراطي) "اختيّاره المجلس النيابي لأنه يمثل صوت الشعب: "فعندما انتخبت النائب يعني هذا أنني قد وكّلته بإسمي لناحية التشريع والمراقبة. بينما لا يمكن تنظيم مظاهرة أمام الحكومة لعدم وجود صلة مباشرة معها ولم أخترها بنفسي. لذا أنا أحاسب من اخترته ومنحته صوتي".

بالمقابل اختارت مجموعة صغيرة الاحتجاج على مستوى قطاعي، أي أمام مؤسّسات غير سياسية مثل مؤسّسة كهرباء لبنان وقصور العدل ومصرف لبنان[35]. فمؤسّسة كهرباء لبنان هي "أكثر القطاعات فسادًا في لبنان"، أما الأجهزة القضائية فإنها معنية بالمحاسبة وأما المصرف المركزي "فنظرًا لدور حاكمه الذي يخفي الملفّات المالية"، فيما رأى آخر أن الاحتجاج أمام المصرف المركزي لا يعني "إلقاء كامل المسؤولية على الحاكم فهو جزء من منظومة لم تقف يومًا بوجهه". وكان لافتًا تركيز شباب التيّار الوطني الحرّ على اختيّار قصور العدل باعتبار القضاء هو الجهة الأكثر قدرة على المحاسبة وهو "نقطة انطلاق أيّ كفاح حقوقي مطالب بالنزاهة والشفافية". يمكن تفسير موقف الشباب العونيين بأنه انعكاس لحجم الحملة التي تعرّض لها التيّار منذ 17 تشرين الأول 2020 فما عاد ممكنًا البقاء في منطقة رمادية في السياسة، إضافة إلى وجود قرار من التيّار في هذه المرحلة بإطلاق حملة واسعة عبر القضاء.

ب – بين وسط بيروت أو النطاق المحلي:

فضّلت مجموعة كبيرة من شباب الأحزاب التركيز على الخاصّية الرمزية لمكان الاحتجاج فاختارت وسط بيروت وساحة الشهداء، ومعظم هؤلاء ينتمون لقوى 14 آذار التي يبدو أنها لا تزال تعيش حنينًا لحقبة تحرّكاتها في 2005. فالبعض يجد في وسط بيروت رمزية للوحدة الوطنية ("جعفر" من حركة أمل) حيث سيكون التظاهر فيها متجاوزًا للانقسامات الطائفية ولن تُصبغ بلون طائفة واحدة بما يضمن أن يصل الصوت لكل الطبقة السياسية. فساحة الشهداء "تاريخيًا لها تأثير على كل شيء، هي مرتكز لأية انتفاضة كانت تحصل ومساحتها تتسع". فيما اختار آخرون وسط بيروت لأسباب عملية إذ إنها مركز الثقل السياسي والاقتصادي وبالتالي "بيوصل صوتنا" وهي "المنطقة اللي "بتوجع أكثر" ثم "إذا شلّيت بيروت كل السياسيين سيفعلون أي شيء ليحلّوا الموضوع" بحسب تعبيرات المشاركين (تيّار العزم). فالمراد من ساحة الشهداء ووسط البلد الوصول إلى النوّاب والوزراء "لأن صوتنا لا يكون مسموعًا إلا عندما نعترض طريقهم وهم داخلون إلى المجلس ونعارضهم وجهًا لوجه" يقول "إيلي" من حزب الكتائب.

في مقابل ذلك كانت هناك مجموعة صغيرة فضّلت اختيّار مكان الاحتجاج على مستوى محلّي لاستقطاب الجمهور المحلّي مثل طرابلس أو بعلبك[36] أو الضاحية، أو لأن التظاهر في وسط

[35] مثلًا اختارت "رولا" (حزب الله) التظاهر أمام المصرف المركزي لأن "ارتفاع سعر الصرف هو الأمر المباشر الذي مسّ كافة العوائل اللبنانية وأجهد قدرتهم الشرائية بنسبة كبيرة". ثم تستطرد وتقول: "أنا بحديثي هنا لا ألقي بالمسؤولية الكاملة على الحاكم، فالأخير مرتبط بمنظومة سياسية واقتصادية لم تقف بوجهه يومًا بل دافعت عنه".

[36] يبرّر فؤاد اختيّاره لبعلبك بأنها المكان الذي أقسم فيه السيد موسى الصدر قسمه ولأنها تُعتبر من المحافظات الأكثر حرمانا في لبنان.

بيروت يرتبط في ذهن البعض بتظاهرات تهمّش أصـــوات الأكثر حاجة للثورة وتســـيطر عليها احتفاليات الطبقة الوسطى والمجتمع المدني. ولذلك اختار مشارك من حركة أمل طريق المطار مكانًا للتظاهر لجذب "الفئة اللي نزلت بلا قمصـــان لأنهم ثورة الفقراء وهم بذور الثورة وما دخلت عليهم الفبركات والألاعيب وهم اللي بدهم دولة حقيقية".

- **شباب المعارضة والحراك:**

اعتبرت مجموعة من المشاركين أن مكان التظاهر ليس مهمًا بمقدار موضوع التظاهر وسياقه. فالتظاهر بحســـب مشـــاركة من مجموعة "لحقي" ليس مجديًا الآن "فالطبقة الحاكمة ما عادوا عبرّونا والناس تعبت". فيما رأى مشـــارك من منتدى، وبكل خيبة، أن التظاهر الآن لا لزوم له وربما حان الوقت للتظاهر على الحدود مع فلســـطين المحتلّة لأنه "يمكن صـــار لازم نضـــرب هونيك". وتشكو "سهام" من "لقاء البقاع الثوري" إحجام الناس عن المشاركة لأن من يشارك هم أولئك الذين ما عاد لديهم ما يخســـرونه وكذلك بســـبب القمع والترهيب. انطلاقًا من ذلك ركّز المشـــاركان من "حركة مواطنون ومواطنات" على أن التظاهر هدفه الأســـاســـي هو القول للناس إن هناك بديلًا أي وجود جبهة وتنظيمات قادرة على إدارة المرحلة. وتوافق المشـــاركة من "لحقي" على فكرة البديل التي توجب على قوى المعارضـــة أن تتواصـــل وتتضـــامن وتطرح رؤية تؤكّد وجود بديل يمكن تعبئة الناس لانتخابه في الاســـتحقاق المقبل، وهذا يصـــاحبه "إنشاء شبكات تضامن وتعاونيات زراعية في سبيل كسر دائرة الزبائنية".

تباعدت آراء شـباب المعارضـة والحراك فيما يخصّ مكان التظاهر المفضّـل، بل توزّعت آراؤهم على عدد كبير من الخيارات. جرى التركيز في الإجابات على المصـــارف ومصـــرف لبنان ثم المناطق ومجلس النوّاب بشكل أساسي، وبدرجة أقلّ جرت الإشارة لمنازل المسؤولين ووسط بيروت ومرفأ بيروت ومؤسّسات عامة.

أ- ركّز المنتمون إلى اتجاهات يســـارية على التظاهر أمام المصـــارف ومصـــرف لبنان بما يعكس رؤيتهم لتركيبة النظام وتفســـيرهم للأزمة، وهذه المجموعة بتنوّع مســـمّياتها تبدو الأكثر تجانسًـــا داخل الحراك. وقد انتمى معظم هؤلاء في عيّنة المشـــاركين إلى الطائفة الشيعية. فمصرف لبنان هو "عقدة الوصل بين أقطاب النظام ويجمع مصالحهم الشـــخصـــية والاقتصـــادية، وهو صِـــلة الوصـــل بين أقطاب النظام (ميليشـــيات الحرب) والمؤسّسات الطائفية والطغمة المالية... وبالتالي فإن كسر عمل مصرف لبنان هو كسر لهذا النظام" (الحركة الشـبابية للتغيير). ويكمل المشـارك الآخر من الحركة الشـبابية أنه

"عندما تظهر الأرقام أن أكثر من 90٪ من الودائع تعود لـــ 1٪ من الشعب فإننا نخوض معركة طبقية بامتياز". بالإضافة إلى أنّ حاكم مصرف لبنان هو الذي "يدير هذه الأزمة وهو يمثّل السياسات التي أقرّها مجلس النوّاب أو تهّرب منها... لذا الساحة هي مصرف لبنان من أجل التصويب على مصرف لبنان وعلى مجلس النوّاب" (شباب المصرف). والحاكم هو "حامل كل أسرار الفاسدين في هذا البلد" (حراك النبطية).

ويضيف "إبراهيم" من حركة الشعب إن "المصارف هي الوجهة الأساسية لاسترجاع ما يمكن من مال منهوب ومهرّب إلى الخارج واســتعادة التوازن"[37] فيما يرى "معين" من حركة "وعي" أن التظاهر ينبغي أن يكون "أمام منابع الفســاد بالدولة التي أوّلها مصــرف لبنان، ووزارات التجارة والصناعة والاقتصاد والمالية كونها تؤثر بحياة الناس بشكل مباشر".

ب- الوجهة الثانية للتظاهر كانت المؤسّسات الدستورية وبالتحديد مجلس النوّاب. فالمجلس هو حيث "مركز القرار" سواء كان المطلوب تعديل الدستور أو محاسبة الوزراء أو إقرار قانون للقضاء المستقلّ أو قانون انتخابي وفق النسبية "كلّها عند مجلس النوّاب" (أوع). ويرى مشــارك من الحزب الشــيوعي أن التظاهر والاعتصــام أمام مجلس النوّاب هو للتأكيد على "فقدانهم الشرعية"، وبالرغم من مسؤولية حاكم مصرف لبنان الكبيرة في اندلاع الأزمة فإن "المجلس النيابي هو المخوّل بالتشــريع". يؤيّد مشــارك من حركة "وعي" التظاهر أما المجلس لإســقاطه لأن ذلك هو ســبيل التغيير نحو نظام "علماني ودولة مدنية". في المقابل يوافق مشــارك من حراك صــور على التظاهر أمام مجلس النوّاب وذلك لكون النظام اللبناني برلمانيًا والتظاهر أمام البرلمان ســيُعتبر من ناحية واقعية اعتراضًــا على رمزية سـياسـية محدّدة لكنّ التظاهر سـابقًا أمام المجلس لم يؤدّ لأي نجاح ولذلك " ينبغي إجراء قراءة نقدية وقراءة ذاتية لنختار أماكن أكثر حســاســية وتقدر تعطينا دفع لقدّام".

بعد مجلس النوّاب كان القصــر الجمهوري في بعبدا هو خيار اثنين من المشــاركين فقط من الجماعة الإســلامية و "لبنان عن جديد". فبحســب "ســارة" من "لبنان عن جديد" ينبغي التوجّه ونصــب الخيام أمام قصــر بعبدا لأنه جزء من "كلن يعني كلن" ولأن "الثورة لا تعرف خطوطًا حمراء". و "يجب أن يفهم العونيون أن قصــر بعبدا هو قصــر الشــعب والدولة، لا قصــر عون".

[37] يعقّب المشارك من حركة الشعب بأن مسؤولية المصارف لا تنفي أن جزءًا من الأزمة مدبّر من الأميركيين لاستكمال مشروع التطبيع وللضغط على المقاومة بشكل مباشر نتيجة فشل حلفائها بالداخل على حدّ تعبيره.

ينتمي المشاركان إلى الطائفة السنّية وهذا ما يؤكّد عمق التعبئة السنّية ضد التيّار الوطني الحرّ بما يتجاوز تيّار المستقبل.

ج- فضّل بعض المشاركين أن يكون مكان الاحتجاج خارج بيروت ويتوزّع على المناطق. كانت اختيارات المناطق تعكس الضغوط المكانية للمشاركين. اختارت "رانيا" من طرابلس (حجر وبشر) مدينة طرابلس لرفع نسبة الوعي عند الشباب "لأن الكبار خص راحت عليهم وتابعون للزعيم". تبرّر المشاركة ذلك بضرورة صنع الوعي في الأطراف، حيث الفقر والحرمان، ثم الضغط على صانعي القرار في بيروت. "الأولوية للوعي أكثر، المظاهرة التي تنشر الوعي أكثر من تلك التي توجع، بعدها ننتقل إلى بيروت". واختار المشاركان من بعلبك أن يكون التظاهر على "طريق ضهر البيدر للتذكير بهذه المنطقة المنسيّة التي تُعتبر من مناطق العالم الثالث" (الكتلة الوطنية) وفي منطقة بعلبك - الهرمل" المهمّشة والتي لا يتم استثمار مواردها" (حزب سبعة)[38]. وتدعم "هِبة" من شبكة مدى التظاهر المناطقي لأن التغيير يجب أن يكون مناطقيًا، كما في أوائل ثورة17 تشرين، وهكذا يكون الضغط موجّهًا لكل الزعامات في ظل غياب "الديكتاتور الواحد" وهؤلاء مسؤولون عن بقاء رياض سلامة في موقعه لأجل مصالحهم الشخصية.

في المقابل ركّز مشاركان من شباب الحراك والمعارضة على أن يكون الاحتجاج مركزيًا في بيروت بالتوازي مع الاحتجاج المناطقي وذلك "لنزع الشُبهة الطائفية" (التنظيم الشعبي) وكي لا تستنفر شارعًا في مقابل شارع (مواطنون ومواطنات).

د- جملة من الآراء المتبقية اختارت أماكن ذات رمزية حقوقية. فهناك من سيتظاهر أمام المجلس الشيعي الأعلى للمطالبة برفع عمر الحضانة للمرأة الشيعية (الكتلة الوطنية)، أو أمام المديرية العامة للأمن العام "لأننا نسمع ونشاهد حجم الانتهاكات ضد كل شخص غير لبناني"، أو أمام وزارة الداخلية لدورها في حماية النظام الطائفي لناحية "طريقة القيد في سجلّات الدولة حيث يجري تسجيلنا في السجلّات كرعايا طوائف لا كمواطنين أو كمقيمين" (النادي العلماني). فيما اختار مشاركان التظاهر أمام مرفأ بيروت للمطالبة بالتحقيق والمحاسبة ولرفض أن يتحوّل هذا الانفجار إلى مجرّد حدث عابر ومضى (الكتلة الوطنية، عن حقك دافع). فيما لم تجر الإشارة إلى القضاء إلا مرّة واحدة عبر "لميا" من شباب المصرف، لأن مواجهة السياسة المصرفية تستلزم دورًا

[38] يعرض المشارك حرمان منطقة بعلبك الهرمل على مستوى الإنماء وغياب الجامعات وضعف البنى التحتية والتفلّت الأمني وعدم فرز الأراضي ويحمّل مسؤولية ذلك للدولة وحزب الله وحركة أمل.

للمؤسّسات السياسية والقضائية. وكذلك مرّت إشارة عابرة للتظاهر أمام منازل المسؤولين على أن تكون بشكل مستمرّ حتى يشعروا بالضغط الذي يدفعهم لتقديم تنازلات (لقاء البقاع الثوري).

- **التحليل المقارن:**

i. كان للانتماء السياسي والطائفي لدى المشاركين من الفئتين تأثير واضح في اختيّار أماكن الاحتجاج وأهدافه. بالمجمل كانت آراء شباب الأحزاب أكثر اتساقًا والعامل السياسي له تأثير مباشر في تحديد مكان التظاهر، فيما كانت إجابات شباب الحراك مبعثرة ومشتّتة وهو ما يعكس غياب توافقات واسعة بينهم. وبينما يبرز مستوى من التباين يمين/يسار لدى شباب المعارضة والحراك انطلاقًا من موضوع التظاهر، يبدو التباين لدى شريحة شباب الأحزاب وفق ثنائية مع/ضد العهد. وكان المشاركون من حزب اللّه هم الأكثر تشكيكًا بجدوى الاحتجاج.

ii. بين المشاركين من أحزاب السلطة اختار المعارضون للعهد، من المسيحيين والسنّة، القصر الجمهوري هدفًا للتظاهر فيما اختار المنتمون لأحزاب صغيرة تمثيليًا مجلس النوّاب. وركّز المشاركون مما كان يُسمّى قوى 14 آذار على ساحة الشهداء في استرجاع للحظة 2005. أما المشاركون من التيّار الوطني الحر ففضّلوا التظاهر أمام المؤسّسات القضائية ربطًا بالطرح السياسي للتيّار والإمساك مجددًا بشعار الإصلاح. أما بين المشاركين من الحراك والمعارضة فاختار اليساريون التظاهر أمام مصرف لبنان والمصارف[39]، واختار اثنان من "السنّة" التظاهر أمام قصر بعبدا، أما المنتمون لمجموعات ليبرالية فاختاروا مؤسّسات ذات رمزية حقوقية مرتبطة بالقضاء ووزارة الداخلية ومرفأ بيروت والمجالس الدينية.

iii. فيما بدا اهتمام شباب الأحزاب بالتظاهر أمام مراكز للخدمات العامة، مثل شركة الكهرباء، كان الأمر غائبًا تمامًا لدى الشريحة المقابلة التي فضّلت التركيز على المسائل السياسية والحقوقية. وهذا الأمر يجد تفسيره في أن مصالح الفئة الأولى في إزاحة جزء من عبء النقاش العام نحو مسائل تقنية وإدارية على عكس المجموعة الثانية التي تريد إبراز عمق التناقض الثقافي والطبقي مع "قوى السلطة".

[39] يظهر تكرار للربط بين مسؤولية مجلس النوّاب وحاكم مصرف لبنان وهو ما يعزّز وجود مخاوف لدى التيّار اليساري داخل الحراك والمعارضة من أن يستفيد النظام السياسي من الحملة على المصرف المركزي لتحييد نفسه عن الأزمة، وكذلك هناك حرص على الإعلان عن عمق الروابط بين المستويين.

iv. تشـــاركت الفئتان في التركيز على الاحتجاج أمام مجلس النوّاب إمّا نظرًا لطبيعة النظام البرلماني وإمّا لكونه يضـمّ كافة القوى السـياسـية. وفيما كان التمايز بين الفئتين حول التظاهر في العاصـــمة أو النطاق المحلي اختارت أغلبية من المشـــاركين من أحزاب الســـلطة بيروت للتظاهر إمّا ربطًا بالحنين لتظاهرات العام 2005 وإمّا لرمزية المكان وقدرته على التأثير على الســـياســـيين[40]. بالمقابل اختار أغلب المشـــاركين من الحراك والمعارضـة التظاهر على نطاق محلّي (مثل طرابلس وبعلبك والنبطية)، على شـاكلة ما حصـل في الفترة الأولى من احتجاجات 17 تشـرين، بهدف تعبئة المواطنين في الأطراف وجذبهم للاحتجاج وصُـــنع الوعي لديهم ولتقليل التهميش المفروض عليهم وتوزيع الضغط على قوى السلطة واكتساب "زخم وطني".

v. برز لدى المشـاركين من الحراك والمعارضـة عاملان إضـافيان لتحديد مكان التظاهر لم يردا لدى الفئة الأخرى وهما: المخاوف الأمنية وإثبات وجود بديل. فمن هؤلاء مَن أيّد التظاهر المناطقي أو في نقاط محايدة أو أماكن لها رمزية وآمنة في الوقت عينه أو تجنّب مناطق محدّدة، أو عدم اسـتهداف بيوت القيادات السـياسـية بهدف عدم التعرّض للأذى ســـواء من القوى الأمنية أو من المؤيّدين للطرف المقابل. والعامل الثاني هو التظاهر بالشـــكل والمكان المناســـبين لإبراز وجود بديل جدّي ومنظّم بما يدفع الناس إلى الثقة بإمكان الخروج على الوضع القائم ولا سيّما خلال الانتخابات المقبلة.

vi. الملاحظة الأخيرة أنه رغم ما تمّ توجيهه من لوم للخارج في الأزمة الحاصـــلة لدى المشـاركين من أحزاب السـلطة فقد خلت إجاباتهم من خيارات الاحتجاج أمام السـفارات أو مراكز النفوذ الخارجي في لبنان، وشـذّ عن ذلك مشـارك من حزب الله اختار التظاهر أمام الســـفارة الأميركية لدور واشـــنطن في "الحصـــار الخارجي والتدخّل في الشـــؤون الداخلية وفرض الأجندات".

1.2 وسائل الاحتجاج

- **شباب الأحزاب المشاركة في السلطة**

بدت هذه الشريحة مُربكة تجاه السؤال عن وسائل الاحتجاج وهو أمر مفهوم نتيجة تموضع أحزابها داخل بنى السلطة بدرجة أو أخرى. ومال عدد من المشاركين إلى الإجابة باستبعاد

[40] برّر عدد من المشاركين من أحزاب السلطة اختيّار المكان لدوره في إجبار السياسيين على الاستماع والإحساس بوجع الناس، وهو أمر لافت أن يشعر شباب الأحزاب بهذه اللامبالاة من الطبقة السياسية التي تنتمي أحزابها إليهم وأنها لم تشعر بالأزمة بعد وتتعامل معها ببرودة.

الاحتجاج لناحية عدم جدواه بالأصل بمعزل عن الوسيلة، فحضرت لغة تشكيكية لدى بعض المشاركين مع الابتعاد عن الخيارات التي يمكن أن تُحرج أحزابهم مثل قطع الطرق أو الاعتصامات الموجّهة.

رفض عدد من مشاركي الأحزاب وجود إمكانية للاحتجاج المؤثّر نتيجة طبيعة النظام والقوى المشاركة فيه. لا ينكر بعض المشاركين أن "**ما بعد 17 تشرين ليس كما قبله**" إلا **أن المشهد إلى** الآن لم يخضع لتغيّرات جوهريّة بحيث يكون للشعب القدرة على الضغط المجدي. يتمنّى مشارك من التيّار الوطني الحرّ إمكانية الاحتجاج "ولكن أيّ مقاربة موضوعية ومنطقية للأوضاع تؤكد أننا لن نكون رابحين أمام هذه السلطة التي استطاعت التأقلم مع التظاهر واكتسبت تقنيات مواجهته دون ضربة كف حتى". في تفسير هذا الاستعصاء يربط مشارك من حزب اللّه ذلك بالانقسام اللبناني ولغياب البديل مع أنه "من أقلّ الواجبات أن ينزل اللبناني ويقدّم دمه وروحه ليغيّر هذا النظام". ويتفق مع هذا الرأي مشارك من حركة أمل الذي يرى أنه ليس في لبنان ثورة نتيجة الانقسامات واستغلال التحرّكات والأمور لا تسير إلا بالتوازن والتوافق. وينتقد مشارك آخر من الحركة العصبية الطائفية التي تحول دون أي خيار جدّي للمحاسبة والتغيير حيث يحتمي كل طرف بطائفته مهما ارتكب ولذلك لا حلّ "إلا التكاتف لأجل المصلحة الوطنية". وهذا الرأي الأخير يتبنّاه مشارك من تيّار المستقبل متمنيًا لو "يستيقظ الشعب اللبناني من الغيبوبة الطائفية".

أما العدد الأكبر من المشاركين من الأحزاب فاختار التحرّكات الميدانية للاحتجاج وبالتحديد التظاهرات الشعبية والاعتصامات الموجّهة (مرافق حيوية، بيوت مسؤولين)[41]، وكانت المرتبة الثانية من نصيب خيار العصيان المدني، فيما تشتّت باقي الخيارات على عدّة عناوين.

أ- **من ناحية التظاهرات الشعبية، اشترط "طلال" من الحزب التقدمي أن تكون سلمية لأن ذلك يضمن استمراريتها** "ويجب أن تعبّر الناس عن الأشياء التي ترفضها، فمن حق كل مواطن أن يعيش بكرامة في بلده". وأكّد مشاركون من تيّار المستقبل وتيّار المردة وحركة الاستقلال أن التحرّك السلمي هو الأنسب لكن على أن يكون منظّمًا وفعّالًا وقادرًا على الاستمرار لمدى طويل، وللضغط لتغيير السياسات وإدخال قوانين إصلاحية جديدة من شأنها مساعدة هذا البلد في النهوض. فالضغط في الشارع أفضل الوسائل والدليل، بحسب "رامي" من حزب التوحيد العربي، لأنه قبل التحرّكات الشعبية لم يكن أحد يكترث

[41] بحسب استطلاع رأي عام 2020 أيّد 82٪ من الشباب اللبناني الاحتجاجات ضد الحكومة. أنظر الرابط:
https://www.statista.com/statistics/1190941/mena-youth-anti-government-protest-support-by-country/

بمطالب الناس. ويضيف "غازي" من حزب اللّه إن هذه الوسيلة ينبغي أن **تحمل** المطالب المعيشية والاجتماعية وتوجّه السهام إلى منابع الفساد والهدر المالي دون "إطلاق شعارات سياسية مستفزة". ويستخدم مشاركان من القوّات مصطلح "الثورة" مع اشتراط توحيد المطالب، لكنّ أحدهما يبدو محبطًا حيث قال: "لم يعد عندي أمل بالمجتمع الدولي ولا أمل بالطبقة السياسيّة ولا بالشعب اللبناني الخاضع لهذه الطبقة الحاكمة وبالتالي أجد أن التغيير يلزمه وقت طويل وثقافة جديدة".

ب- بينما ذهب بعض المشاركين للحديث عن أهمية الاعتصامات الموجّهة لأنها أكثر إيلامًا وأكثر قابليّة للسيطرة عليها بحيث لا تنفلت نحو أعمال شغب. يدين "عمر" من تيّار الكرامة أعمال الشغب وتدمير الممتلكات العامّة ولذا إن كان لا بدّ من احتجاج فلينحصر بمعاقبة المسؤولين ومحاكمتهم وهذا الأمر يمكن أن يصبح واقعًا لو شارك فيه الجيش اللبناني. وينطلق مشارك من تيّار المستقبل من رفضه خيار قطع الطرق لتأييد الاعتصامات الموجّهة ضد المسؤولين. ويرى "شادي" من تيّار المردة أن التحرّكات ينبغي أن تكون موجّهة نحو أصحاب المصارف لاسترجاع الأموال المودعة لأن "المنظومة السياسية والمنظومة المالية تؤلّفان منظومة واحدة".

ت- **بعد خيار التحرّكات الميدانية اتجهت جملة من الإجابات نحو خيار العصيان المدني.** مع رفضهما للأعمال التخريبية وقطع الطرق يجد مشاركان من الحزب التقدمي الاشتراكي وتيّار المستقبل أن العصيان المدني هو الأنسب ويعطّل كافّة القطاعات المالية ويدلّ، بحسب الأول، "على رقيّ وحضارة الشعب اللبناني"، ويشاركه في هذا الخيار "عصام" من الحزب الديمقراطي اللبناني ولو أنه يعتبره "خيارًا لم يتبلور بعد". ومع استبعاده خيار الثورة يجد مشارك من حزب اللّه في خيار العصيان المدني أمرًا ممكنًا لتجفيف موارد الدولة. ويبرّر **"كريم" من حزب الاتحاد تأييده خيار العصيان والمقاطعة كونه "يكبح جِماح هذه المنظومة الفاسدة". وبما ينسجم مع فكرة العصيان ينادي مشاركان من حزب اللّه وحركة أمل بالاحتجاج من خلال مقاطعة التجّار المحتكرين.**

ث- **الانتخابات:** تبنّى أربعة مشاركين من حزب اللّه وحركة أمل وتيّار المستقبل والحزب الديمقراطي اللبناني خيار الاحتجاج من خلال الانتخابات، إما سبيلًا وحيدًا أو إلى جانب خيارات أخرى. في مقابل هؤلاء اختارت "ريتا" من الحزب القومي السوري الامتناع عن التصويت في الانتخابات لأن الثورة "أمر مستحيل" بوجه منظومة لديها كل هذا النفوذ.

ج- **الضغط الخارجي:** طالب مشاركان من حزب الكتائب والقوّات اللبنانية بتدخّل خارجي يفرض تغيير المنظومة. فلحلّ الأزمة، بحسب مشارك من الكتائب، "علينا أن نرفع صوتنا

كشعب لبناني وأن نحشد أنفسنا بكثافة وأن نحرّك التدخّل الدولي للضغط على هذه المنظومة المالية والسياسة لأن هذا هو الحلّ الوحيد". وتربط "ميريام" خيارها هذا بتشخيصها أن المشكلة التي وصلنا إليها اليوم هي "السلاح غير الشرعي" ولذلك يجب أن يكون هدف هذا التدخّل هو بناء الدولة. هذا الخيار مصحوب بالحذر من أن التدخلات الدولية في لبنان لم تكن في صالح الشعب اللبناني، بحسب أحد المنادين بهذا الخيار. في مقابل هذا الرأي ينطلق "باسم" من حزب اللّه من مقدّمة مفادها أنه نتيجة علاقة المنظومة اللبنانية مع الولايات المتحدة والغرب يمكن أن تكون المواجهة من خلال خيار تأمين الاحتياجات الأساسية من دول مثل روسيا والصين وإيران.

ح- **المسار القانوني:** طرح مشاركون من التيّار الوطني الحرّ إجراءات مثل رفع السرّية المصرفية والإثراء غير المشروع وضمان استقلالية القضاء وتفعيل عمل المجلس الأعلى لمحاكمة الوزراء والرؤساء، والقيام بالتدقيق الجنائي وتفعيل عمل القضاء. تبرّر "سوزان" هذا الخيار بأنها بعد 17 تشرين "أيقنت أن الشارع لا يأتي بنتيجة فعلية ومؤثرة... لذا يبقى الضغط على السلطة القضائية من خلال التظاهر والاعتصام بالطرق السلمية الحلّ الأنسب لكي يباشر القضاء محاسبة المنظومة السياسية والمالية".

خ- **التنظيم السياسي:** لعدم ثقته بجدوى الاحتجاج والعصيان يجد "فادي" من تيّار المستقبل أن التغيير إما أن يكون من داخل السلطة وإما من خلال إنشاء قوى موازية ومنظّمة تقوم بتعبئة الجمهور وتناضل للتغيير. ويرى أن القوى التي كانت المحرّك لتظاهرات 17 تشرين قادرة من خلال تأسيس أحزاب أن تحقق خرقًا في الانتخابات النيابية المقبلة.

- **شباب الحراك والمعارضة:**

تبنّى غالبية المشاركين من الحراك والمعارضة خيارات مرتبطة بتحرّكات ميدانية يمكن تقسيمها ثلاثة أقسام: الاحتجاجات الشعبية الواسعة، والاعتصامات الموجّهة، وقطع الطرق.

أ- الاحتجاجات الشعبية الواسعة يؤيّدها مشارك من الجماعة الإسلامية ولو بتفاؤل حذر كونها مجرّبة. فالشعب، بالنسبة "لنبيل" من الحزب الشيوعي، هو عمليًا الوسيلة لتكثيف الاحتجاجات ومواجهة السلطة. ولا تحصر "هِبة" (شبكة مدى) الاحتجاجات بهذا الخيار لكنها ترى أن النزول للشارع مهمّ "ويجب تأمين وجود دائم – وليس بالضرورة يومي - على الأرض، للتأكيد على أنه لا يزال هناك ناس مهتمّة بالشأن العام وتدافع عن حقها". يوافق "زين" (حركة مواطنون ومواطنات) على فكرة الاحتجاجات ولكن لتكون مصنعًا للوعي

وتوجيه الغضب ويرفض مقولة أن الاحتجاجات فشلت بالمطلق بل حققت نجاحًا جزئيًا. لكنّ يبدو أن خيار الاحتجاجات كان موضع تشكيك بالعموم من ناحية كفاءته حيث رأى عدد من المشاركين أن السلطة تكيّفت مع هذا الخيار وقادرة على احتوائه أمنيًا وبالقمع والشغب وحشد مناصريها، ويرونه كخيار مكمّل لجهة ما يمنحه من مظلة للتحرّكات الأخرى فقط.

ب- بدا أن العدد الأكبر من مؤيّدي التحرّكات الميدانية انقسموا بين خيار الاعتصامات الموجّهة نحو أماكن أو شخصيات وبين خيار قطع الطرق. فالاعتصامات الموجّهة تشمل منع النوّاب من الوصول إلى المجلس النيابي والذي كان ناجحًا برأي "نبيل" (الحزب الشيوعي)، واقتحام الوزارات والاعتصام أمام المصارف[42]، والتظاهر أمام منازل السياسيين (حركة الشعب، حراك النبطية) لكن يجب أن لا يكون انتقائيًا (عن حقك دافع). ويقول "إبراهيم" (حركة الشعب) إن هذه المواجهة المباشرة ضمن أهداف معروفة ومحدّدة مسبّقًا والتصويب الدائم على أبواب الهدر والفساد هي الأسلوب الأنجح، ويؤكّد "رواد" (شباب المصرف) انطلاقًا من تجربته الشخصية أن الضغط الإعلامي مع التظاهر أمام المصارف كان له مفعول قوي جدًا وجعل من المجموعة جهة "مرجعية" للمودعين واستدرجت ردودًا من جمعية المصارف.

ت- القسم الثالث فضّل خيار قطع الطرق نظرًا لما سبّبه من توتّر وإزعاج لقوى السلطة. فقطع الطرق يشلّ اقتصاد البلد ويسبّب خسائر للشركات الكبرى التي يملكها رجال السياسة بحسب "عبير" (النادي العلماني). ويرى "علي" (حراك صور) أن قطع الطرق يجب أن ينحصر بالمرافق الحيوية مثل المطار أو المرفأ والطرق الأساسية للقبض على مفاصل الدولة فهذا ما يترك تأثيرًا على الطبقة السياسية. **وتكمل "سهام" (لقاء البقاع الثوري) أن هذا الطرح يشكّل "قوّة ضغط على الأرض" ولكنه يستلزم وجود خطة سياسية ممنهجة وفي نقاط محورية للتمكن من تسكير البلد. ومع أنه خيار فيه تعب للناس** "نحنا عم نختار الأحسن بين السيئ والأسوأ". وعلى خلاف هؤلاء تراجعت "ميرا" (عن حقك دافع) عن تأييد هذا الخيار لأنه ترك آثارًا سلبية على عامة الناس وعزّز الانقسامات وهو محفوف بالمخاطر.

ث- كان لافتًا رواج خيار العصيان المدني والامتناع عن دفع الضرائب، ولكن هذا بحاجة لوعي والتزام من الشعب (التنظيم الشعبي) وخاصة أنه خيار غير مجرّب بعد (الجماعة

[42] يتغيّر التكتيك بحسب الحاجة كما يقول "رائف" من الحركة الشبابية للتغيير.

الإسلامية). يؤيّد "روّاد" (شباب المصرف) هذا الخيار ويراه خيار "الفوضى الشعبية" التي "قد تكون مدخلًا للتأثير على هذه الطبقة عبر تهديد مصالحها المباشرة، فهم لا يفهمون إلا بهذه الطريقة". ويدرك "نبيل" (الحزب الشيوعي) أن هذه مواجهة غير سهلة ولكن لا بدّ منها. وتؤيّد مشاركتان من النادي العلماني و "عن حقك دافع" هذا الخيار ولكن إلى جانب الخيارات الأخرى.

ج- كان الاعتقاد بخيار الانتخابات للتغيير متدنيًا جدًا ولم يبرز إلا لدى اثنين من المشاركين في مقابل تشكيك بهذا الخيار لأن السلطة لا تجري انتخابات إلا بعد ضمان حصّتها (مشارك من حركة الشعب). يؤيّد "حسّان" (حزب سبعة) خيار الانتخابات باعتبارها وسيلة المحاسبة في النظام الديمقراطي، وعلى الشعب أن يحاسب ممثّليه ويختار البديل وهذا لا يكون إلا "بخروج الناخبين من عباءة طوائفهم والمصالح الضيّقة لصالح الدولة المدنية وبالتالي ضمان مستقبل أولادهم". تؤيّد "هبة" (شبكة مدى) أن يكون التغيير "من الداخل للخارج" لتغيير العقلية الزبائنية الطائفية في النظام السياسي وهذا يبدأ من الانتخابات النيابية والبلدية وصولًا إلى الجامعات والنقابات... فالضغط من الشارع يجب أن يترافق مع تغيير من الداخل، أو لن ينفع وحده. وتشترط "رانيا" (حجر وبشر) للرهان على خيار الانتخابات أن يسبقه خوض معركة الوعي مع الرأي العام من خلال الاحتكاك اليومي مع الفقراء وإقناعهم بالحجة والبرهان ليتحوّلوا إلى قوّة بوجه السلطة الفاسدة.

ح- اختار ثلاثة مشاركين أسلوب كشف الفساد وإثارته في الإعلام لتعبئة الرأي العام ضدّ المرتكبين. فالصحافة الاستقصائية تساهم في نشر العديد من ملفّات الفساد وتستطيع بالفعل التراكمي النوعي ترك تداعيات شعبية ولا سيّما في مجال الوعي وسحب الثقة من الزعامات، بحسب "معين" (وعي). وتجد "سارة" (لبنان عن جديد) أن المثقفين والمتعلّمين قادرون عبر وسائل الإعلام على كشف أخطاء الزعماء والوزراء، وتوجيه الناس نحو الحلول والبدائل والمحاسبة بوعي. وهذا ما يسمّيه "معين" بأسلوب الفضيحة وأهمّيتها أنها يمكن أن تقوّض التأييد الشعبي للقوى المتورّطة ولا سيّما أن وسائل الإعلام وجدت في هذا القضايا فرصة لتوسعة جمهورها وهذه التغطية الإعلامية ساهمت بتحشيد الناس ضد المؤسّسات المتهمة بالارتكابات. ويرى "نادر" (أوع) بناء على تجربة مجموعته في قضية الأملاك البحرية إمكانية كشف الفساد من خلال المسار القانوني والميداني بالاستفادة من قانون "حق الوصول للمعلومات" والتسلّل عبر الخلافات بين القوى السياسية وتناقضاتها بدل التعامل معها على أنها كتلة واحدة.

خ- اختار مشاركان المواجهة من خلال العمل على "التنظيم السياسي". وهدف هذا التنظيم أن يثبت للزعماء والناس وجود بديل قادر على المواجهة والقيادة وهذا أكثر ما يخيف السلطة "لذلك يقفون في وجه كل تحالف، ويحاولون تفكيك كل محاولة تنظيم سياسي تبصر النور، ويسعون إلى التقليل من أهمية التنظيم" (الكتلة الوطنية). ويكمل المشارك الآخر من "مواطنون ومواطنات" بأن هذا التنظيم يسمح بإبراز "مشروع سياسي واضح وطرح واضح لكيفية إدارة هذه المرحلة ويضمّ أوجهًا يشهد لها تاريخها بالشرف والذكاء والجرأة والقدرة على المواجهة لاتّخاذ القرارات الصعبة" وتكون قادرة على "تنظيم الانتقال بشكل سلمي والتفاوض لإدارة المرحلة" وتصبح طرفًا سياسيًا جديدًا على طاولة الحوار مع الزعامات الموجودة.

د- مشارك واحد فقط من "لبنان عن جديد" عبّر عن يأسه من الأطُر الداخلية للعمل بوجه "المنظومة الحاكمة" ولذلك فإن "الضغط الخارجي هو الوحيد الذي من شأنه أن يخلّصنا. ولكن يجب أن يترافق ذلك مع ضغط على الزعماء من قِبل الناس".

جدول 5: توزيع المشاركين بحسب وسيلة الاحتجاج المختارة

#	وسيلة الاحتجاج	المشاركون من الحراك والمعارضة	المشاركون من الأحزاب المشاركة في السلطة
1	عصيان مدني	التنظيم الشعبي، الجماعة الإسلامية، الحزب الشيوعي، شباب المصرف، النادي العلماني، عن حقك دافع	الحزب التقدمي، اللبناني الديمقراطي، حزب اللّه، حزب الاتحاد، تيّار المستقبل
2	الاعتصامات الموجّهة	منتدى طرابلس، الحزب الشيوعي، حراك النبطية، شباب المصرف، عن حقك دافع، الحركة الشبابية للتغيير	تيّار الكرامة، تيّار المستقبل، تيّار المردة
3	قطع الطرق	النادي العلماني، حراك صور، الحركة الشبابية للتغيير، لقاء البقاع الثوري.	
4	احتجاجات شعبية	الجماعة الإسلامية، الحزب الشيوعي، مواطنون ومواطنات	الحزب التقدمي الاشتراكي، التوحيد، اللبناني الديمقراطي، حركة أمل، تيّار المستقبل، حركة الاستقلال، تيّار المردة
5	كشف الفساد في الإعلام	لحقي، وعي، لبنان عن جديد، أوع	حزب اللّه، تيّار المستقبل
6	التنظيم السياسي	الكتلة الوطنية، مواطنون ومواطنات	تيّار المستقبل
7	الانتخابات النيابية	حزب سبعة	حزب اللّه، حركة أمل، الحزب الديمقراطي اللبناني، تيّار المستقبل
8	الانتخابات في كل القطاعات	شبكة مدى	
9	الضغط عبر الخارج	لبنان عن جديد	حزب الكتائب، القوّات اللبنانية
10	مقاطعة الانتخابات		الحزب القومي
11	مقاطعة التجار المحتكرين		حزب اللّه، حركة أمل
12	إجراءات قانونية		عدد من المشاركين من التيّار الوطني الحرّ

التحليل المقارن:

I. طبيعة هذا السؤال تفسّر ظهور مستوى من التمايز في الشريحتين، فمسألة الاحتجاج ليست هامشية بين من هم داخل السلطة وخارجها. يميل المشاركون من الأحزاب للتشكيك في جدوى الاحتجاج وتبرير الوضع القائم في مقابل نزعة تغييرية لدى الشريحة المقابلة. وكذلك يظهر التباين في تقييم وسائل الاحتجاج واختيارها. برز الإرباك في إجابات المشاركين من الأحزاب من خلال طول الإجابات والاسترسال في تعداد شكوكهم تجاه ممارسة الاحتجاج في حين كانت إجابات الشريحة الثانية مباشرة ومتماسكة أكثر.

II. كانت خيارات الاحتجاجات لشباب أحزاب السلطة أقلّ "ثورية" من الفئة الثانية مثل الرهان على إجراءات قانونية أو مقاطعة الانتخابات أو مقاطعة التجار المحتكرين. لكنّ خطاب شباب أحزاب السلطة يبقى أكثر طموحًا للتغيير من أحزابهم حيث كان خطاب الدفاع عن ضرورات الوضع القائم محدودًا لدى هذه الشريحة.

III. داخل فئة المشاركين من أحزاب السلطة، يميل الشباب من "قوى 14 آذار" إلى الاحتجاجات الشعبية، فيما يتبنّى معظم المشاركين من حزب اللّه وحركة أمل خيارات احتجاج غير صدامية مثل الانتخابات ومقاطعة البضائع، بينما برز انسجام كامل لدى المشاركين من التيّار الوطني الحرّ بحصر الاحتجاج ضمن أُطر قانونية وقضائية. وقد تفرّد مشاركان من القوّات والكتائب بطرح الحاجة إلى تدخّل خارجي لإحداث التغيير الداخلي لأن الاحتجاج الداخلي لا أفق له. أما داخل فئة المعارضة والحراك فكان المنتمون لمجموعات يسارية أكثر تأييدًا للخيارات الميدانية ولا سيّما الاعتصامات الموجّهة نحو شخصيات وأماكن حسّاسة.

IV. اتفقت الفئتان على اختيّار الاحتجاج من خلال التحرّكات الميدانية ولكنها تمايزت في أمرين: ركّزت فئة الأحزاب على المظاهرات الشعبية مع التركيز على سلميّتها فيما ركّزت فئة المعارضة والحراك على الاعتصامات الموجّهة التي تستهدف مرافق حيوية أو منازل السياسيين. لكن الفارق الأبرز كان حول مسألة قطع الطُرق حيث غابت بالكامل لدى المشاركين من الأحزاب وتعرّضوا لها بالنقد لما تتركه من تداعيات سلبية على عامّة المواطنين، في حين اختارها بعض المشاركين من الشريحة الثانية لنجاحها في استفزاز قوى السلطة.

V. يظهر وجود موقف تشكيكي في جدوى التظاهرات الشعبية لدى بعض المشاركين من الحراك والمعارضة وذلك ربطًا بتجربة 17 تشرين ويرون أن السلطة تكيّفت مع هذا

الخيار، ولذلك كان ميلهم نحو الاعتصامات الموجّهة والعصيان وقطع الطرق التي كانت أشد تأثيرًا وفيها هامش كبير من المناورة والمفاجأة للناشطين في الميدان.

VI. كان الاهتمام بخيار العصيان متقاربًا بين الفئتين وهو ما يعكس موقفًا متقدّمًا من الإحباط من مؤسّسات الدولة عدا عن كونها وسيلة آمنة.

VII. هناك تشكيك كبير بإمكانية إحداث تغيير من خلال الانتخابات وخاصة لدى شريحة الحراك والمعارضة ولذا كان شبه غائب عن طروحاتهم. بينما تصرّ مجموعة صغيرة من المشاركين من أحزاب السلطة على أن الاحتجاج ينبغي أن يكون من ضمن المؤسّسات القائمة وتحت سقف الترتيبات الحاليّة ولذا لا خيار إلا الانتخابات.

VIII. أبدى عدد من المشاركين من المعارضة والحراك اهتمامًا بدور الإعلام في فتح ملفّات الفساد لما لذلك من أثر على المشروعية الشعبية للقوى السياسية المتورّطة. ووافقهم في ذلك عدد قليل من شباب الأحزاب وهو ما يشير لنجاح الإعلام ولا سيّما التحقيقات الصحفية والاستقصائية في إثارة الرأي العام وإحراج المتورّطين.

IX. هناك اهتمام لدى بعض المشاركين من الحراك والمعارضة في تأكيد أن يعكس الاحتجاج وجود بديل قادر على إدارة المرحلة الحالية. ولذلك شدّد عدد منهم على ضرورة توظيف الأنشطة الاحتجاجية لإقناع الجمهور من خلال التثقيف وحلقات الحوار والخطاب والتنظيم بأن هناك بديلًا للقوى الموجودة ويمكنه أن يتولّى الإدارة بطريقة مختلفة.

ثانيًا: إلى أين؟

تركت تجربة 17 تشرين أثرًا عميقًا سيمتدّ لسنوات في تصورّات الشباب اللبناني لأفق التغيير بين من سيطرت عليه الخيبة واليأس وبين من يحاول عقلنة مشروع التغيير ويضعه في إطار مسار يستوجب تراكمًا ولا سيّما على صعيد الوعي. يمكن القول بوجه عام إن مسار الأمور بعد 17 تشرين مع استفحال الأزمة الاقتصادية عزّز بدرجة أكبر التصوّرات السلبية للتغيير[43] وزاد من مخاوف حصول فوضى وتجدّد الحرب الأهليّة. نستكشف تاليًا المخاوف من الحرب الأهليّة إذ إنها كلما زادت شكّلت كابحًا وقيدًا على محاولات إحداث تغيير، ثم نستعيد لحظة 17 تشرين

[43] هناك دراسات كمّية تؤكّد على التأثيرات السلبية للأزمات الاقتصادية على أحلام الشباب وحياتهم وتوقّعاتهم للمستقبل. أنظر مثلا:

Christos C. Frangos and others, The Effects of the Greek Economic Crisis on Eating Habits and Psychological Attitudes of Young People: A Sample Survey among Greek University Students, Proceedings of the World Congress on Engineering 2012 Vol I WCE 2012, July 4 - 6, 2012.

حيث كانت آمال التغيير في ذروتها لننتقل منها لننظر في الرهانات التغييرية قصـــيرة المدى التي استقرّت لدى الشباب في صيف 2020.

2.1 نحو الحرب الأهليّة؟

- **شباب الأحزاب المشاركة في السلطة**

انقسـم المشـاركون في التعبير عن خشـيتهم من عودة الحرب الأهليّة بين موافق ورافض لهذا الاحتمال بزيادة طفيفة للرافضـين. إلا أن المشـاركين المسـيحيين كانوا أكثر حذرًا من وقوع الحرب الأهليّة وكذلك الإناث المشـاركات. وفي العموم حتى من ليس لديهم هاجس من وقوع حرب أهلية جديدة كانوا قلقين من أن البلد مقبل على فلتان أمني وفو ضى واحتكاكات طائفية ومذهبية مرتبطة بالأزمة الاقتصادية والسياسية (أطلقوا عليها وصف حرب أهلية باردة).

الذين شـكّكوا في احتمال تجدّد الحرب ربطوا ذلك بالاختلال الواضـح في موازين القوى لصـالح حزب اللّه الذي لا يريد الحرب ثم الرهان على أن معظم القوى السياسية مصالحها مترابطة ولن تذهب في المواجهة نحو الحرب، ثم إن موارد الحرب غير متوفّرة الآن، إضـــافة إلى الرهان على وعي الجيل الجديد من الشـباب الذي أصـبح أكثر انفتاحًا وفهمًا ولن يُسـتدرج. أما القلقون من احتمال وقوع الحرب فكان تركيزهم على العامل الخارجي الذي إن قرّر أن الحرب في صـــالحه فسيكون قادرًا على إ شعالها ثم هناك حملات التعبئة والكراهية الطائفية من النخبة السيا سية التي قد تؤدّي لانفلات الأوضاع.

أ. المشاركان في الحزب التقدمي الاشتراكي اتفقا على استبعاد خيار الحرب مع الخشية من المشـــاكل الأمنية، إلا أنهما برّرا ذلك من زاويتين الأولى هي أن "الناس باتوا أوعى" ولذلك حتى مع وجود خلافات يبدو أن مجال الحوار ما زال قائمًا، والثانية تراهن على أن القوّة الأكبر في لبنان (أي حزب اللّه) لا تريد مثل هذه الحرب، لكن يبقى القلق من الصـراع الإقليمي أن يسـتدرج حربًا إقليمية. يوافقهما في اسـتبعاد الحرب "عصـام" من الحزب الديمقراطي اللبناني معلّلًا ذلك بالاختلال بموازين القوى والانقســـامات داخل الطوائف نفســـها لكنه أيضًـــا يخشـــى من أن تدويل الأزمة اللبنانية قد يوفّر الموارد والحوافز للدفع نحو حرب أهلية. في المقابل عبّر المشـاركان من الحزب السـوري القومي الاجتماعي وتيّار التوحيد عن الخشـية من عودة الحرب بسـبب طبيعة الطبقة السـياسـية التي قد تجد في الحرب مفرًا من أزمتها ولا سـيّما أن هناك شـريحة من الشـعب تتبعها

بســـبب التعبئة الطائفية وخصـــوصًـــا من جيل الشـــباب الذي لم يختبر الحرب الأهليّة وويلاتها.

ii. يبدو المشاركون من المنتمين لحزب اللّه أكثر اطمئنانًا لناحية عدم تجدّد الحرب الأهليّة. ويؤكّد هؤلاء رأيهم هذا من خلال الاســـتناد إلى قوّة الحزب التي تجعل الآخرين غير راغبين بالحرب ولا سيّما بعد اختبار 7 أيار، لكن حسابات القوى الداخلية قد تتغيّر بحال حصل تدخّل دولي للدفع نحو اقتتال داخلي. ويرى مشاركان من الحزب أن هناك اليوم حربًا من نوع آخر لا تقلّ خطورة وهي التحريض الطائفي والحرب السياسية. فيما كانت المشاركتان من الحزب أكثر توجّسًا من تجدّد الحرب وذلك من ناحية نتائجها الإنسانية، وتربطان خوفهما بمستوى التجييش الطائفي والحقد الذي يُبثّ في البلد.

iii. يستبعد المشاركون من حركة أمل تجدّد الحرب ولو مع حذرهم من الإشكالات المتنقّلة والتي أخذت شـكلًا طائفيًا في الأشـهر الأخيرة (إقفال طريق الجنوب، أحداث الشـياح – عين الرمانة، قدوم جماعات من طرابلس نحو وسط بيروت والتعرّض لرموز سياسية). يستند هؤلاء إلى اختلال ميزان القوى لصالحهم مع حزب اللّه في مقابل ضعف الآخرين وقلّة إمكاناتهم من ناحية وكذلك من عدم وجود رغبة وقرار ســـياســـي داخلي بذلك مشيرين إلى أن الحركة وقيادتها تحرص على بناء قنوات سياسية لضمان السلم الأهلي وعدم الانجرار للاستفزازات من ناحية أخرى. إلا أن أحد المشاركين من الحركة يشير إلى خطورة طروحات تقسيم لبنان التي ستكون الحركة مستعدّة لحمل السلاح مجدّدًا لمنع تحقق هذا الأمر في الواقع.

iv. المشـاركون من أحزاب ذات صـبغة سـنّية كانوا منقسـمين حيث تباين المشـاركون من تيّار المستقبل حول الخشية من تجدّد الحرب بينما كان المشاركون من الأحزاب الأخرى أكثر اطمئنانًا. المشـاركون من تيّار المسـتقبل ممن اسـتبعدوا ذلك ربطوا الأمر باختلال القوّة العسكري الداخلي لناحية وجود طرف مسلّح بشكل قوي مقابل ضعف الآخرين، ثم إن اللبنانيين اليوم أوعى وغير قادرين على تحمّل تبِعات الحرب. في حين أن المتخوّفين من تجدّد الحرب ركّزوا على أن ذلك مرتبط باســـتمرار المســـار الحالي من التحريض والأزمة الاقتصـــادية وتراجع رغبة البعض بالعيش المشـــترك والحديث عن الفيدرالية وصولًا إلى حاجة الأحزاب إلى العنف لتعيد تنشيط العصبية حولها وتجديد شعبيتها. في المقابل رجّح المشـــاركون من حزب الاتحاد وتيّار الكرامة وتيّار العزم عدم وقوع حرب أهلية جديدة لأسـباب مختلفة منها أن كثيرًا من الشـباب باتوا أكثر انفتاحًا على أقرانهم في الطوائف الأخرى وأوعى (تيّار الكرامة) ومنها تداخل التحالفات ثم قوّة حزب اللّه الذي

لا يريد الحرب: "اللّه يحبّنا في لبنان، بأن من يملك السلاح اليوم هو حزب اللّه"، بحسب "كريم" من حزب الاتحاد. فيما يعبّر "وليد" (تيّار العزم) عن قلقه من الانفلات الأمني الذي يجده أسوأ من الحرب لما يسبّبه من مخاطر على الحياة اليومية. ولذلك ربما كان وقوع الحرب "أرحم" من هذه الحالة الرمادية. لكن الخشية هي من وقوع حرب إقليمية أو وجود قرار خارجي بفرض تغيير في لبنان يؤدّي إلى حرب.

v. أما من ناحية المشاركين من الأحزاب ذات الصبغة المسيحية فكان الهاجس من وقوع حرب أهلية جديدة أكبر بشكل طفيف بالمقارنة مع المشاركين الآخرين. أجمع المشاركون من القوّات اللبنانية على الخشية من تجدّد الحرب، وربما يعود ذلك إلى أجواء التعبئة الداخلية. ويجري ربط هذه الخشية بالعامل الطائفي حيث إننا "نعيش في بلد يحاول فيه كلٌ منا إظهار أهمّية طائفته على الطوائف الأخرى، وإظهار فكرة قدرته على التكفّل باستلام البلد". فهناك سهولة للتعبئة الطائفية وشدّ العصب وخاصة مع التوتّرات المتنقّلة. لكن القوّاتيين المشاركين يرون أن لا مصلحة لأحد بالحرب حاليًا وأن الحرب السابقة رغم ما ألحقته من دمار لم تمنح أحدًا القدرة على إلغاء الآخر.

vi. في المقابل يميل المشاركون من التيّار الوطني الحرّ للتشكيك باحتمال نشوب حرب أهلية. ويعود تقديرهم هذا إلى سببين: الأول أن أغلب القوى ولا سيّما حزب اللّه والتيّار يرفضون الانجرار للفتنة وهذا نوع من "المقاومة السياسية الوطنية"، والثاني هو الوعي لدى الشباب اللبناني الذي يدرك خطورة الحرب ولن تجرّه الأحزاب لينخرط في حرب لم تأت في السابق إلا بالدمار ولم يُلغ أحد فيما استفاد منها فقط قادة الحرب ممن تصالحوا على حساب دماء مقاتليهم وتقاسموا المغانم. ويؤكّد أحد هؤلاء "إن قام التيّار بالدعوة إلى الحرب سأقدم استقالتي من صفوف التيّار ولن أنضم إلى العسكر بمواجهة أي جهة كانت". فيما يعبّر أحد المشاركين من التيّار عن الخشية من أن تؤدّي الأوضاع الراهنة إلى فتنة تنزلق نحو حرب لا سيّما وأن "من مارسوا لعبة زعماء الحرب يومًا ما هم على استعداد لأن يتمترسوا في مناطقهم من جديد".

vii. ويتفق المشاركون من تيّار المردة وحركة الاستقلال على صعوبة أن تتجدّد الحرب. وهذا الأمر مرتبط بأنه لا أحد مستفيد من الحرب ولا سيّما حزب اللّه الذي قوّة سلاحه هي "ضمانة في هذا الموضوع" (مردة) كما أن الناس تعلّمت من الحرب الأهليّة وهي أيضًا تخالطت وتضجت ولن تتورّط في مغامرات جديدة حتى في "جيلنا اليوم قليل جدًا أن تجد شاب أو شابة مستعدين لترك كل شيء للنزول وتنظيم حواجز" (مردة). لكن الخشية تبقى من تدخّلات خارجية لإثارة حوادث متفرّقة مثل الدفع بمقاتلين من سوريا

لمضايقة حزب اللّه. وعلى الرغم من خشية "إيلي" (الكتائب) من تجدّد الحرب حيث لديه "طموحات أكبر من الحرب والأزمة التي نعيشـها اليوم" فلا يظنّ أن أيّ أحد يتمنّى عودة الحرب".

- **شباب الحراك والمعارضة**

أ. يميل المشاركون من السُنّة في المعارضة والحراك إلى الخشية من تجدّد الحرب الأهليّة ومنشأ هذا الخوف مرتبط بعدم ثقتهم بالنخبة السياسية من جهة ولأن البلد برأيهم لم يخرج من الحرب الأهليّة تمامًا من جهة أخرى. فمن هم في السلطة قد يلجأون إلى الحرب للدفاع مع مواقعهم ومكتسباتهم أو التلويح بها لإخافة الجماهير وضبطها (لحقي، لبنان عن جديد)، فهم لديهم الموارد (مال ومقاتلون وسلطة) ويمكن أن يستخدموا الحرب لإعادة إنتاج سلطتهم (الحركة الشبابية للتغيير، الجماعة الإسلامية) وخاصة أن الناس ما زالت تتأثر بالخطاب الطائفي ما يرفع من مسؤولية نشر الوعي حول هذا الموضوع (منتدى طرابلس). الخشية من الحرب ترتبط بشكل مباشر بأن تأخذ شكلًا طائفيًا (التنظيم الشعبي، الحركة الشبابية للتغيير).

كان لافتًا تكرار المشاركين أن الحرب الأهليّة لم تنته أصلًا ولذا هناك جاهزية دائمة لتشتعل بسرعة. فلبنان دائمًا في سباق بين التسوية والأزمة ولذلك يبقى مفتوحًا على كل الاحتمالات، ولذا فإن خيار الحرب أو عدمها كلاهما واقعي، ويصبح خيار الحرب واقعيًا أكثر كلما طالت الأزمة (حراس المدينة). مِن هؤلاء مَن يرى أن الحرب مستمرّة بشكل اقتصادي اليوم (لبنان عن جديد) أو أننا نعيش في هدنة فقط (منتدى طرابلس) وكل فترة نعيش مشاهد منها. إن اتفاق الطائف "جسّد استمرارية الحرب الأهليّة بالمجتمع باعتباره أكدّ على الطائفية وعلى التمييز بين اللبنانيين وأضعاف فئة وتقويّة أخرى". (حركة الشعب)

في المقابل مَن يستبعد مِن هؤلاء المشاركين الحرب يربطها إما بأن الأقوى، أي حزب اللّه، لا يريدها فيما الولايات المتحدة تفضّل العقوبات والخنق الاقتصادي (حركة الشعب) أو لأن الشعب اللبناني أصبح أكثر وعيًا وأكثر اختلاطًا: "ففي هذا الوقت نحن لدينا الكثير من الأصدقاء المسيحيين وهم لديهم أصدقاء مسلمون، السنّة والشيعة كذلك الأمر" (لبنان عن جديد، حجر وبشر).

ب. يستبعد المشاركون الشيعة من الحراك والمعارضة إلى حد بعيد تجدّد الحرب الأهليّة ولا تمثّل لديهم هاجسًا أساسيًا، من دون نفي إمكانية حصول احتكاكات أمنية. إن ضعف هاجس الحرب الأهليّة يرتبط بعدة أسباب:

أولًا: نتيجة الخشية من قوّة حزب اللّه الحاسمة وهو بذاته لا يريد الحرب ولا مصلحة له فيها في حين أن الولايات المتحدة تفضّل مواجهته بالضغط الاقتصادي والمالي والسياسي (حزب سبعة، شبكة مدى، شباب صور). أمّا بعض الأطراف ممن تريد الحرب لتغيير الوضع القائم وتمتين حضورها فعاجزة عن الدفع نحو الحرب (الحركة الشبابية للتغيير).

ثانيًا: لأن الحرب تحتاج إلى موارد كبيرة غير متوفّرة في المستقبل القريب لأن لبنان ليس أولوية الآن (حزب سبعة). ويضيف "رائف" من الحركة الشبابية للتغيير أن "الحرب ليست في صالح أحد خاصة في الظروف الحالية وغياب الاهتمام الدولي بالإضافة لعدم وجود مموّل خارجي يستطيع إسنادهم في سلوك مسار الحرب". يضاف إلى ذلك أن اندلاع حرب أهلية في لبنان قد يمتدّ إلى حرب إقليمية ولا أحد مستعدّ لذلك (شبكة مدى).

ثالثًا: لأن الحرب ليست في صالح الأحزاب الموجودة وإنما يجري التلويح بها لإثارة الخوف وضبط الجماهير وتعبئتها حتى تبقى الناس مقسومة بهويّات ضيّقة (شباب المصرف، شبكة مدى، الحركة الشبابية للتغيير). فهذه القوى، بحسب المشاركين، متواطئة ضمنًا وعلنًا ولن تتقاتل بل متفقة على المحاصصة الطائفية (حراك النبطية). ثم إن مصالح الزعماء السياسيين موجودة في الوضع القائم ولذلك لن يفرّطوا فيه بالاقتتال (حراك صور).

رابعًا: لأن "نسبة جماهير الأحزاب التي لا تزال تصدّق خدعة القضية وتأليه الزعيم صارت أقلّ، وهذه الخدعة هي ما يحرّك الناس للقتال والقتل" (الكتلة الوطنية)، وفئة كبيرة من الشعب صارت تعي أن الزعماء متفقون فيما بينهم (حراك النبطية).

في المقابل يتخوّف مشارك من "حركة وعي" من اندلاع حرب أهلية لأنها ستتحوّل إلى حرب إقليمية داخل لبنان لأن نتائجها ستترك أثرًا على التوازن الإقليمي. والتخوّف هنا أن تندلع حرب أهلية بالتوازي مع عدوان خارجي يستهدف حزب اللّه بما يقلّل من تفوّقه العسكري الذي يمنع نشوب حرب أهلية حتى الآن. بالتوازي يجد "روّاد" من شباب المصرف أننا في ظل حرب أهلية الآن بين السلطة ومعارضيها وهي إن كانت محدودة حتى الآن ستزداد عنفًا مع تراكم الغضب الشعبي الذي يقابله قلق الأحزاب التقليدية المتزايد التي ستدفع جمهورها نحو العنف إن وجدت أن مصالحها العميقة مهدّدة ولذلك هناك استعدادات عسكرية تأخذ شكل تدريبات كشفية لدى أكثر من حزب.

ج. لدى المشاركين الدروز كانت الطائفية هي المصدر الذي يخلق الخشية من تجدّد الحرب الأهليّة التي يوظّفها القادة لإثارة غرائز جماهيرهم ومخاوفهم (المعارضة القومية، المرصد الشعبي). وهو ما تعبّر عنه "منال" من المرصد الشعبي بحسرة: "بعدنا محلّنا وأقلّ كلمة بتولّع الشارع والناس بصيروا يعملوا مشاكل مع بعض، وعم يتحكّموا فينا بأبسط الأمور ويحرّكونا

متل الدُمى". ولذلك إن لم يكن الشعب اللبناني قادرًا على العيش معًا فستحصل "حرب واثنتان وثلاثة وعشرة" يقول "فراس" من مجموعة "موطني".

د. يميل المشاركون المسيحيون إلى عدم الخشية من تجدّد القتال لأن لا مصلحة للقيادات السياسية في ذلك وتفضّل التركيز على تمتين حواضنها الطائفية وإدارة مناطقها، ثم إن التفاوت في ميزان القوى لصالح حزب الله يجعلها خيارًا غير مرغوب فيه داخليًا وخارجيًا. فالقوى السياسية مشغولة بظروفها الصعبة (الحزب الشيوعي) وبغنى عن جبهة إضافية تستنزفها (لقاء البقاع الثوري) وتتجهّز لاحتمال الفوضى بتعبئة جمهورها للسيطرة على منطقتها الخاصة (مواطنون ومواطنات). إلا أن الخشية لدى المشاركين هي في الإشكالات الأمنية والاشتباكات المتنقّلة التي تعزّز المعازل الطائفية. ويرى مشارك من حراك جل الديب (عن حقك دافع) في تواتر الإشكالات بين المناطق و "ظهور العشائر " مؤشرات على عودة مناخات الحرب الأهليّة.

جدول 6: أسباب تخوّف أو استبعاد المشاركين للحرب الأهليّة

	تخوّف من الحرب الأهليّة	استبعاد الحرب الأهليّة
اختلال الموازين لصالح حزب الله		الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب الله، حركة أمل، تيّار المستقبل، حزب الاتحاد، التيّار الوطني الحرّ، تيّار المردة
		حركة الشعب، حزب سبعة، شبكة مدى، حراك صور، الحركة الشبابية للتغيير، الحزب الشيوعي
الدور الخارجي	الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب الله، تيّار العزم، تيّار الاستقلال	
	حركة وعي (عدوان خارجي مقدّمة لحرب أهلية)	شبكة مدى (خوفًا من تمدّدها للخارج)، حزب سبعة، والحركة الشبابية للتغيير (غياب الممول الخارجي)
مصلحة النخبة السياسية	التيّار الوطني الحرّ	حركة أمل، القوّات اللبنانية
	شباب المصرف	لحقي، لبنان عن جديد، الحركة الشبابية للتغيير، الجماعة الإسلامية، شباب المصرف، شبكة مدى، حراك النبطية، حراك صور، مواطنون ومواطنات، لقاء البقاع الثوري، الحزب الشيوعي.
وعي الناس		الحزب التقدمي الاشتراكي، المستقبل، تيّار الكرامة، التيّار الوطني الحر، تيّار المردة
	موطني	لبنان عن جديد، حجر وبشر، الكتلة الوطنية، حراك النبطية
التجييش الطائفي	حزب الله، تيّار المستقبل، القوّات اللبنانية	
	منتدى طرابلس، التنظيم الشعبي، الحركة الشبابية للتغيير، المعارضة القومية، المرصد الشعبي، عن حقك دافع	
طروحات التقسيم	حركة أمل، تيّار المستقبل	
الأزمة الاقتصادية	تيّار المستقبل	

- **التحليل المقارن**

I. في العموم مال المشاركون، بفارق طفيف، من كلتا الفئتين لعدم الخوف من تجدّد الحرب الأهليّة لكن مع هواجس مرتفعة مرتبطة بالانهيار والأزمة السياسية ودور الخارج ومصالح النخبة. كان المشاركون من فئة أحزاب السلطة أكثر قلقًا من تجدّد الحرب الأهليّة بالمقارنة مع فئة المعارضة والحراك. ومصدر هذا الخوف لدى فئة أحزاب السلطة مرتبط بشكل أساسي بعمق الانقسامات السياسية التي تولّد طروحات تقسيمية وتغوي الخارج بافتعال صراعات وتعزّز مناخات التجييش الطائفي. وهنا قد يكون المشاركون من الأحزاب متأثرين بخطاب "الخوف" الذي تبثّه الأحزاب ويجده البعض مجرّد آلية ضبط وسيطرة على الجماهير الناقمة.

II. السبب الأبرز لاستبعاد الحرب الأهليّة لدى الفئة الأولى كان اختلال توازن القوّة لصالح حزب اللّه، أما لدى الفئة الثانية فكان المصالح المشتركة للقوى السياسية بعدم الذهاب نحو الحرب وكذلك فائض قوّة حزب اللّه. أما السبب الأساسي للتخوّف من وقوع الحرب فكان لدى الفئة الأولى هو التدخّل الخارجي ولدى الفئة الثانية هو التحريض الطائفي من قوى السلطة. هذا الفارق ناتج من تصوّر المشاركين من الحراك والمعارضة لعمق الروابط والمصالح التي تجمع أحزاب السلطة وعقلانيتها وانتهازيتها لحماية الوضع القائم، ولذا تجد أن موضوع الحرب الأهليّة غير ذي جدوى لقوى السلطة ولكن تستخدمه كشعار لبثّ الخوف وتجميع الأنصار.

III. تشاركت كتلة وازنة من الفئتين رفض فرضية الحرب الأهليّة انطلاقًا من فائض القوّة لدى حزب اللّه والذي بدوره لا مصلحة له بالحرب الأهليّة إما لأسباب داخلية وإما لأولوية المقاومة وهذا الفارق يجعل الخارج حذرًا أيضًا. هذا الأمر انعكس في وجود اطمئنان أكبر لدى حلفاء الحزب (حركة أمل والتيّار الوطني الحر) لعدم احتمال وقوع حرب أهلية، بينما كان خصوم الحزب في تيّار المستقبل والقوّات اللبنانية أكثر توجّسًا بشكل واضح.

IV. إلا أن المشاركين من فئة المعارضة والحراك كان قلقهم موجّها نحو الانفلات الأمني أكثر منه نحو الحرب، لا سيّما في بعض المناطق المتداخلة سياسيًا وطائفيًا حيث قد تسعى أحزاب السلطة لإثبات مقولاتها الطائفية وتعبئة الأنصار وتعزيز نفوذها في مناطقها وجذب تمويلات من رعاتها الخارجيين. وقالت "سناء" من حركة مواطنون ومواطنات (ومثلها مشارك من حركة أوع): "لا أتوقّع فعليًا عودة الحرب الأهليّة لكن أرى تفلّتًا أمنيًا في كل لحظة وفي أي مكان. فالتفلّت الأمني الذي لا نعرف متى يحصل وأين يوجد يخيف

أكثر من الحرب الأهليّة، ففي الحرب الأهليّة نعرف على الأقلّ المنطقة التي تشتعل فيها الحرب وبإمكاننا أن لا نذهب إليها". ويخشى مشارك آخر أن هذه المناوشات قد تُفتعل "بغية محاولة إحياء هذا النظام، والتوصّل إلى اتفاق دوحة جديد". وكرّر العديد من المشاركين مقولة أن لبنان لم يخرج فعليًا من الحرب الأهليّة بل يقيم على حدودها منذ الطائف ولذلك هناك خشية من حدوث انزلاق نتيجة خلل في حسابات بعض الأطراف أو حدوث تحريض خارجي في لحظة ما. وهذا الخوف المرتفع من الانفلات الأمني جرى ربطه بصعوبة توقّعه وتأثيره المباشر على الحياة اليومية للشباب.

V. داخل فئة أحزاب السلطة كان المشاركون من تيّار المستقبل هم الأكثر قلقًا من تجدّد الحرب الأهليّة فيما يميل المشاركون الشيعة من الفئتين إلى التقليل من احتمالية تجدّدها. وهذا الفارق قد يعود إلى شعور المجتمع الشيعي عامة بالاقتدار العسكري والسياسي فيجد نفسه محصّنًا أكثر من سواه. أما داخل فئة المعارضة والحراك فالقلق من الحرب الأهليّة تركّز لدى المجموعات اليسارية. وقد عبّرت هذه المجموعات عن هاجسها من التحريض الطائفي الذي تجده وسيلة لإخماد الصراع الطبقي وفرز اللبنانيين هويّاتيًا للسيطرة عليهم.

VI. ربط معظم المشاركين من الحراك والمعارضة تقديرهم لاحتمال تجدّد الحرب الأهليّة بخيارات النخبة السياسية في المقام الأول. الأغلبية من هؤلاء ترى أن لا مصلحة الآن لهذه النخبة في حدوث حرب أهلية وليس لديها موارد كافية لذلك، في مقابل أن تخوّف البعض من نشوب حرب أهلية كان مرتبطًا بالنخبة السياسية لناحية استخدام التحريض الطائفي مع استمرار قدرتها على جذب الأتباع للخروج من أزماتها وخلق فرصة لترميم تفاهماتها وجذب تمويلات من الخارج. وفي السياق انتقدت "عبير" من النادي العلماني تسرّب التعبيرات الطائفية إلى خطاب بعض مجموعات "الثورة" مثل القول بأن انفجار المرفأ استهدف منطقة مسيحية من دون ردّ "ذكي" من قبل المجموعات الأخرى لاحتواء هذا الخطاب. وهكذا يظهر انقسام داخل المشاركين من الحراك والمعارضة حول مصلحة النخبة السياسية في الذهاب نحو حرب أهلية.

VII. بدا لافتًا تباين الفئتين في موقع القوى الخارجية من الحرب الأهليّة. فالمشاركون من أحزاب السلطة يرون في الخارج عاملًا محتملًا لتحفيز الحرب بعكس المشاركين من الفئة الثانية. تستند حُجج الفئة الأولى إلى الريبة والعداء مع دول محدّدة لكل طرف سياسي، فأنصار المقاومة يتخوّفون من محاولات أميركية وإسرائيلية وخليجية لافتعال حرب أهلية

لاستنزاف المقاومة بالتوازي مع عدوان خارجي أو حرب إقليمية، فيما تظنّ الأطراف المقابلة بأدوار إيرانية وسورية لاختلاق فوضى تتيح للحزب التمدّد داخليًا. أما المشاركون من المعارضة والحراك فيرون أن القوى الخارجية لا تريد حربًا أهلية إما لأن لبنان ليس من أولوياتها وإما لأنها تضغط بوسائل اقتصادية وإما لقلقها من نتائج وامتدادات حرب كهذه.

VIII. تتشارك الفئتان بالعموم تقديرًا بأن الشباب اللبناني أصبح أكثر وعيًا وانفتاحًا وإدراكًا بأن الحرب تخدم مصالح محدّدة للقيادات السياسية وأنه سيكون من الصعب جرّ الكثيرين لهذا الخيار. كان هذا التقدير حاضرًا بشكل وازن لدى المشاركين المسيحيين تحديدًا. ولكن يقلقهم في الوقت عينه التحريض الطائفي الممنهج الذي رغم تراجع قدرته التعبوية ما زال بإمكانه أن يجمع قدرًا كافيًا من الشباب لافتعال نزاع مسلّح. وهنا استندت حجّة الوعي إلى مستوى التفاعل الاجتماعي بين الشباب من مناطق وطوائف مختلفة ما ساعدهم في بناء روابط مشتركة تقلّل من سوء الفهم. وعلى الأرجح فإن المستوى العلمي للمشاركين يساهم بشكل مباشر في تطوير تصوّراتهم هذه.

IX. يتخوّف بعض المشاركين من الحراك والمعارضة من أن اشتداد الاستقطاب بينهم وبين قوى السلطة مع استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية قد يدفع الأخيرة لاستخدام العنف على نطاق واسع في المرحلة المقبلة. فيما عبّر مشارك من تيّار المستقبل عن شكوك حول الانزلاق نحو اقتتال داخلي إذا تواصل مسار الانهيار. إذًا لم يجر ربط الانهيار الاقتصادي بشكل تلقائي باندلاع حرب أهلية بل بظهور بيئة أمنية هشة ومضطربة.

X. عبّر عدد قليل من المشاركين المسلمين عن توجّسهم من طروحات التقسيم والفيدرالية التي يمكن بحال الإصرار عليها أن تدفع نحو الاقتتال، فيما غاب هذا التوجّس لدى الفئة الثانية. ويمكن ردّ ذلك إلى أجواء التوتّر بين القوى الإسلامية والمسيحية المشاركة في السلطة مع عودة خطابات "الخصوصية" و "اللامركزية الإدارية والمالية الموسّعة".

2.2 17 تشرين: حلم التغيير أم كابوسه؟

عدنا مع المشاركين بالذاكرة إلى ليلة 17 تشرين الأول 2019 والأيام الأولى للاحتجاجات سائلين عن مشاعرهم وآمالهم بالتغيير خلال تلك اللحظات الأولى. يفيد هذا الاستذكار في اكتشاف الحدّ الأقصى من رهانات التغيير وكيف سلكت مسار التراجع وإعادة التقييم.

- **شباب الأحزاب المشاركة في السلطة**

أ. تلقّى المشـــاركون الدروز الســـاعات الأولى من 17 تشـــرين بمزيج من الأمل والتفاؤل الحذر، ولكن بعدها بأيام وجدوا أن الحراك الشـعبي انحرف عن مسـار التغيير المنشـود. كان لدى "ريتا" (الحزب القومي) أمل كبير بأن "الثورة ســتحقق شــيئًا ما" وأن "تصـــل الناس إلى درجة من الوعي حول ضرورة أن تتّحد مع بعضها بعيدًا عن الطائفية". ولكن سرعان ما برزت الانقسامات والتناقضات من منطلقات سياسية وطائفية فاتجهت الأمور نحو الغوغائية كما في "الثورات العربية". يشـارك "طلال" (الحزب التقدمي) رؤية مماثلة وهو شارك بقرار شخصي في الاحتجاجات ببداياتها "ضد المنظومة الفاسدة" لكنه عانى فيما بعد من صدمة حين اكتشف الانقسامات داخل الانتفاضة "وأن الثورة قد تعرّضت لاستغلال سياسي". كانت الأيام الأولى للحراك بمثابة "الخطوة الأولى نحو تحقيق الحلم بلبنان الذي نطمح إليه. فشـعرنا كلّنا بوطنيتنا الحقيقية" بحسـب "عصـمت" من الحزب التقدمي. لكنه وجد مثل رفيقه أن مشـهد الشـعب اللبناني المتحدّ والمتضـامن لإحداث التغيير بدأ يتبدّد بعد أيام بفعل بعض الممارسـات ما أدّى لانحراف الأمور. ويعبّر "رامي" (حزب التوحيد) و"عصـــام" (الحزب اللبناني الديمقراطي) عن موقف مماثل في الأيام الأولى ولكن دخول قوى ســـياســـية على الحراك والانقســـامات حوله بدّد تلك اللحظة وانحرف نحو الشعبوية وحوّل شعار "كلن يعني كلن" الثورة إلى مجرّد عصيان.

يعبّر المشـاركون الدروز بطريقة شـديدة التشـابه عن الأمل بالتغيير في الأيام الأولى والرهان على مشـهد "الشـعب" الموحّد بعيدًا عن روابطه السـياسـية والطائفية ثم انقلاب المشـهد مع التدخّلات والانقســـامات وعودة جزء من الجمهور لمواقعه الســـابقة. لكنهم ما زالوا ينشـــدون حصـــول تغيير في الواقع الســـياســـي ويردّدون مصـــطلح "الثورة"، ويرون أن الوعي التراكمي للشعب اللبناني خاصة مع توالي الأزمة سيكون كفيلًا بذلك.

ب. يعبّر المشاركون من حزب اللّه بكثير من الإيجابية و "السعادة" عن انطلاقة الاحتجاجات في 17 تشرين وكانت لديهم آمال كبيرة بأنها يمكن أن تؤدّي لإصلاحات جدّية وتغيير النظام وإمكانية بناء دولة تحترم حقوق مواطنيها (على طريقة الثورة الإيرانية أو الفنزويلية كما قال أحد المشاركين). ويصفها "عباس" بكونها غير متوقّعة وكانت عفوية وجميلة ومُحقّة. لكن هذه المشاعر بدأت تتهاوى بعد أيام حيث بدأ الهجوم الخطابي على سلاح المقاومة في بعض الساحات والمِنصّات وظهرت أطراف أخذت تسيطر على مسار التحرّكات وبرز شعار "كلن يعني كلن" (يرى أحد المشاركين أنه موجّه تحديدًا ضد الحزب).

ويحيل المشاركون من الحزب سرعة انحراف الاحتجاجات وانقسامها إلى الطبيعة الطائفية للنظام وتجذّرها لدى الشعب اللبناني وكذلك تدخّل قوى معادية للمقاومة، ولطالما كانت مشاركة في السلطة، (بحسب "باسم") للإمساك بالتحرّكات وتوظيفها سياسيًا. ويشرح "عباس" أن الهاجس الدائم الذي يسيطر على الحزب هو الصراع الطائفي والاستثمار فيه لإحداث فتنة مذهبية من خلال استغلال "صرخة الشعب" وهو ما كاد يتحقق لولا وعي بعض الأطراف.

ت. المشاركون من حركة أمل تباينت انطباعاتهم الأولى بين الضياع والترقّب وبين من وجد في صرخة الليلة الأولى صرخة الإمام موسى الصدر المدافعة عن المحرومين. تخوّف "حسن" أن تذهب الأمور لمصير مشابه لما حدث في سوريا ومصر والعراق أي الفوضى، فيما كان "جميل" يترقّب موقف الحركة التي كانت تدرس الاحتجاج وفئاته لأن لبنان يقع ضمن لعبة أمم. يجد "فؤاد " أن صرخة الأيام الأولى هي "صرخة موسى الصدر ومطالبه ورؤيته لبناء دولة تنصفنا وتعطي صاحب الكفاءة حقه والتغلّب على الطائفية السياسية التي حكمتنا طويلًا". لكن بعد "أن ركب البعض ووجّه سهام الاتهام إلى أحزاب ليست شريكة بالفساد لم تعدّ تمثلنا أبدًا". أما "جعفر" فشعر أن الأمور هذه المرّة مختلفة وأن الناس خلعت ثوبها الطائفي ما دفعه للنزول والمشاركة لكنه سرعان ما وجد أن الاحتجاج يتحوّل إلى كرنفال تكثر فيه الشتائم ويغيب عنه الفقراء، "فالثورة انتهت حين غاب المتظاهرون من الأحياء الفقيرة عن الاحتجاجات" على حدّ قول مشارك آخر من الحركة.

مآخذ هؤلاء على الحراك هي التعرّض لرمزية الرئيس برّي بما يمثل من مشروعية شعبية بحسب "حسن"، وقطع الطرق وتجاهل الإعلام للتظاهرات أمام مصرف لبنان أو ارتكابات فؤاد السنيورة، والهجوم على المجلس النيابي وتسييس المطالب من بعض القوى السياسية فبدت الأمور ذاهبة لما يشبه القرار الدولي 1559 (بحسب "جميل"). فالتغيير في لبنان هو نتاج تأثيرات خارجية ونظامه[44] لا يحتمل ثورة داخلية ويستدلّ "جميل" على ذلك بفشل قوى 8 آذار في دفع رئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيورة للاستقالة رغم حجم الاحتجاجات ضده عامي 2007 و 2008. أدّى انحراف الاحتجاجات عن مطالبها المحقّة إلى أن يجد "جعفر" أن ما جرى لم يكن عفويًا منذ البداية ويربط ذلك بالحرائق التي سبقت الاحتجاجات وطريقة عرض مقترح ضريبة تطبيق الواتساب، وبالمحصّلة تعرّض الناس للتلاعب وتحرّكوا بدون وعي وفق إرادة المخطّط.

[44] بحسب "جميل" يحتاج الواقع السياسي اللبناني لنموذج الرئيس نبيه برّي الذي يعمل على تقريب وجهات النظر ويرعى الحوار والمصالحات وحتى أن برّي نفسه كان يضطر أحيانًا للخضوع لهذا الواقع كما في علاقته بالرئيس الراحل رفيق الحريري. وهذا النظام السياسي نفسه ذهب للحرب الأهليّة ليحتوي حركة الإمام موسى الصدر.

ث. تلقّى المشاركون من تيّار المستقبل احتجاجات ليلة 17 تشرين بالحذر والقلق المختلط بشيء من الأمل الذي سرعان ما تبدّد. سارع "فادي" لمقارنة ما كان يجري بتحرّكات 2015 التي كانت تحت شعار "طلعت ريحتكم" وأنها ستنتهي خلال أيام. لكن "فادي" يرى أنه من الجيد أن يحصل ذلك في لبنان، وقد شارك بضع مرّات في ساحة الشهداء لأسباب معيشية رغم أن تيّار المستقبل كان الأكثر تضرّرًا. مأخذ "فادي" الأساسي أن المحتجّين لا يمتلكون رؤية بديلة للحلّ فكان إسقاط الحكومة مجرّد خطوة في الفراغ. أما "زياد" فقارن الأحداث مع ما جرى في مصر عام 2011 من أعمال حرق وتخريب، وكان تعبيرًا عن غضب بعضه حقيقي وبعضه مفتعل. وفي تقديره أن لبنان مجرّد "ترجمة لتقاطعات دولية وإقليمية" ولذلك لا يمكن إزاحة بعض القوى من المشهد. وينتقد "زياد" الحركة الاحتجاجية بشكل أساسي لمحاولتها تجاوز نتائج الانتخابات النيابية عبر المطالبة بإقصاء القوى السياسية التي أثبتت أن لها تمثيلًا شعبيًا في نظام ديمقراطي.

أمّا كل من "رنا" و "جيهان" و "طارق" فاعترتهم في الأيام الأولى مشاعر الأمل بإحداث تغيير بسبب مشهد "الشعب" الذي يبدو أنه أصبح واعيًا وتخلّي بعض الأشخاص عن أحزابهم، وهذا ما دفع اثنين منهما للمشاركة في الاحتجاجات في مرحلتها الأولى بدون قرار حزبي. لكن سرعان ما تبدّل تقييمهم للمشهد مع استقالة حكومة الحريري حيث خفّت الاحتجاجات رغم ارتفاع سعر صرف الدولار وبرزت أحزاب، من الحلفاء والشيوعيين، تحاول "ركوب الثورة"، ما جعلهم يرون أن ما حصل كان استهدافًا للحريري وأن "الثورة كانت مجرّد ضحك عالذقون".

ج. وأمّا المشاركون السنّة الآخرون فغلب عليهم التشكيك في نجاح الحراك رغم مشاعرهم الإيجابية تجاهه. منذ البداية كان رأي "وليد" (العزم) و "عمر" (الكرامة) أن الاحتجاجات لن تنجح في إحداث تغيير لأنه "لا يحصل شيء في لبنان من دون أياد خفيّة ومعظم الشعب إما مسيّس وإما طائفي وإما مناطقي" بحسب وليد، فيما نشأ الخوف لدى "عمر" من تجارب المحيط العربي رغم أمنياته الشديدة أن تنجح التحرّكات. أما "كريم" من حزب الاتحاد فشارك في تنظيم الاحتجاجات لأنه "قد حان الوقت للإطاحة بكل هذه الوجوه السياسية... ونحن شعب مميّز ونستحقّ حياة أفضل ومن حقّنا المطالبة بوجود دولة". لكن بعدها خرج "كريم" من الحراك، مع استمرار إيمانه بضرورة الثورة، بعدما لاحظ خلال جلساته مع بعض المنظّمين "أن عنوان إسقاط سلاح المقاومة هو المتقدّم على الموضوعات الأخرى".

ح. يعبّر المشاركون من القوّات عن الخيبة مما وصلت إليه "الثورة". كان لدى "جويل" و"ميريام" توقّعات عالية في بدايات الحراك بحصول تغيير كبير، حتى أن "ميريام" نزلت للمشاركة دون العودة لقرار حزبها. أما "جورج" فكان متشككًا في الأيام الأولى وظنّ أنها مجرّد حدث عابر ولكن حين استمر زخم الاحتجاجات بدأ بالمشاركة في التحرّكات الميدانية. لكن خاب أمل المشاركين الثلاثة بفكرة "الثورة" بفعل الانقسامات التي بدأت تحدث ونجاح أطراف السلطة بتشكيل حكومة جديدة.

خ. طغت السعادة على المشاركين من التيّار الوطني الحرّ عند انطلاق الاحتجاجات، لكن لم يمنع ذلك وجود بعض الشكوك. مصدر الشك لدى "روني" هو التجارب اللبنانية السابقة حيث لطالما عادت الناس لتنتخب ذات الطبقة السياسية. بعكس رفاقه كان "ربيع" مشككًا منذ البداية بخلفية الحراك وجدواه لعدم وضوح المشهد أمامه في ظل جماهير مفكّكة وهو ما تأكّد له بعد التصويب المكثّف على التيّار ونتيجة مشاركته في ندوات ونقاشات في ساحة الشهداء والزوق وجل الديب. وسرعان ما لحق المشاركون الآخرون برفيقهم المتشكك بعدما بدأ قطع الطرق والتصويب على التيّار والعهد وأعمال التخريب والاستغلال السياسي للتحرّكات من بعض الأحزاب. هذه المراجعة قادت "روني" إلى اقتناعه بضرورة محاولة التغيير من داخل لعبة السلطة وليس من خارجها، فيما بات "هشام" مقتنعًا بأن الحراك كان مدبّرًا منذ انقطاع مادة البنزين وانتشار الحرائق. وتستخلص "سوزان" أن مجموعات المجتمع المدني "استطاعت استغلال الانتفاضة في سبيل توسعة مجالها في الساحة بين الشباب" وأن "كافة الأحزاب اللبنانية خسرت من قاعدتها الشعبية دون أن تقدّم أي بديل لخوض غمار المنافسة الانتخابية".

د. أما "إيلي" من حزب الكتائب فسارع للالتحاق بالاحتجاجات دون استشارة حزبه إذ رأى فيها نقطة انطلاق للمحاسبة وتحقيق الأحلام. ووجد "جاد" من حركة الاستقلال في الاحتجاجات حلم رينيه معوّض للبنان وأن وقت تحقيق هذا الحلم قد حان. أما "ماغي" من تيّار المردة فشعرت بحماسة وسعادة كبيرة ودعمت "الثورة"، لكنها بعد شهر تقريبًا انسحبت بعد أن سادت لغة الشتائم وقطع الطرق المدبّر. أما رفيقها "شادي" فكان واضحًا له منذ البداية أن الاحتجاجات لن توصل إلى أية نتيجة سوى الفوضى وتخوّف من الزجّ بموضوع سلاح المقاومة لا سيّما في جلّ الديب والذوق.

- **شباب المعارضة والحراك**

اجتاحت المشاركين في ليلة 17 تشرين عواطف وانفعالات غير مسبوقة ولكنهم انقسموا بين من رأى أن الحدث "حلم" يتحقق لناحية كونه انعطافه كبيرة لتغيير الواقع السياسي في البلد وبين من كان يظنّ أنها مجرّد هبّة عابرة لن تصمد أكثر من عدّة أيام. ولا تزال راسخة في ذاكرة المشاركين مشهدية الناس التي ذابت هويّاتها في تلك اللحظة تحت وهج الأمل والنشوة بتحقق غاية التغيير. بحسب المشاركين من الحراك والمعارضة بدت الناس عفوية ومتحمّسة ومتحرّرة ومنتفضة ومتوحّدة، وكانت لحظة تجسّد "الشعب" الذي كان يُشكّ في وجوده أصلًا. وقد بلغ الانفعال ببعض المشاركين حدّ القول بأن الحشد الشعبي في الأيام الأولى بعد 17 تشرين تجاوز المليون شخص.

مجموعة قليلة من هذه الشريحة تعاملت مع بداية الحدث بحذر. لم تكن سارة (لبنان عن جديد) تعتقد أنه في ليلة 17 تشرين سيكون هناك بصيص أمل بوصول المتظاهرين إلى أية نتيجة ولذلك تأخّر نزولها للساحة أسبوعين. كذلك اعتقدت هلا (الكتلة الوطنية) أن تحرّك ليلة 17 تشرين سيكون كسابقاته من التظاهرات مجرّد اعتصام عابر. لكن مشهد الحشود في اليوم التالي جعلها ترى "أنها فرصتنا الوحيدة، وأملنا الوحيد في كسر كل المحظورات". أما "زين" (مواطنون ومواطنات) فاكتفى برصد المشهد وكان يظنّ أنها ليلة وستمضي لكن "ما حصل لم يكن منتظرًا، والتوقيت كان مفاجئًا. نزل الناس إلى الشارع من مستوى الاحتقان". وتوقّعت "منال" (المرصد الشعبي) أن يتكرّر المشهد المعتاد ولم تتعاط معه بجدية إلا في اليوم التالي. وتجنّب "غسّان" (الحركة الشبابية للتغيير) الحكم على المشهد ليلة 17 تشرين حتى لا يضع سقفًا عاليًا يؤدّي إلى الإحباط كما حصل في 2011 و2015. وكان تركيز غسّان حينها على كيفية توجيه الناس وتنظيمها لتحقيق إنجاز سياسي.

أما غالبية المشاركين فقد عاشت الأيام الأولى بكثير من الآمال والتوقّعات. كان مصدر هذه المشاعر يعود غالبًا لمشهد الحشود الشعبية. يقول "علي" (حراك صور) أنه شعر بالفخر لرؤية الناس التي كانت محبطة تتبنّى خيارهم بالاحتجاج كما كان يفعل مع مجموعة صغيرة لعدّة شهور سبقت الحدث. **فيما كان** تفاؤل عبد الرحمن (الجماعة الإسلامية) بالحدث منطلقة من تجربة "الثورات العربية التي أزاحت الطغاة".

أ- **مستقبل جديد: وجد "وسيم" (التنظيم الشعبي) في انطلاق الاحتجاجات تحقيقًا لحلم "**وصار فينا نتوظف بلا واسطة وصار في مستقبل واعد للبنان". وسيطرت مشاعر الفرح والإحساس بالتحرّر على غادة (لحقي) وظنّت "أننا قاب قوسين أو أدنى من ولادة لبنان

الجديد". وشعرت "سناء" (مواطنون ومواطنات) "أننا سنرى شيئًا جديدًا وسيحصل أمر عظيم لكن لم أكن أعرف ما هو واعتبرت آنذاك أن الناس وعيت". وكانت لميا (شباب المصرف) في زيارة للعراق تلك الليلة وحين بدأت تصلها مقاطع الفيديو صارت تبكي وقالت: "هذا الذي كنّا ننتظره". واستشعر "علي" من اللحظة الأولى أن المشهد هو إما انتفاضة وإما ثورة وليس مجرّد تظاهرات ولذا انصبّ تركيزه على عدم مغادرة ساحة الاحتجاج.

ب- **إسقاط المنظومة**: شعر عدد من المشاركين بالأمل في إحداث التغيير وإسقاط المنظومة القائمة (الجماعة الإسلامية، لقاء البقاع الثوري، حراك جلّ الديب، أوع. تصف "سهام" (لقاء البقاع الثوري) شعورها بالقول "أحسست بالاندفاع وأني أريد أن أبذل كل ما يتطلّبه الأمر، مثلي مثل كل الناس التي شاركت منذ الأسبوع الأول". وكان مصدر الأمل لدى "ميرا" (حراك جلّ الديب) هو "الغضب الذي شهدناه لدى الناس والذي يقول لك: سنفعل شيء". ومنشأ الأمل لدى "نادر" (أوع) هو أن التراكم النضالي كشف أن المنظومة تتآكل منذ 2011 وما كان استمرار وجودها إلا نتيجة غياب بديل حقيقي. يتشارك "مازن" (الحزب الشيوعي) فكرة "نادر" حول تقديره خلال الأيام الأولى أنها نتاج العمل التراكمي بناء على تجربة ميدانية ممتدة منذ العام 2009 حيث لطالما كانت أعداد المشاركين قليلة جدًا، "لكن في هذه الاحتجاجات، الأمر اختلف، لاحظت أن الناس بدأت تنتفض فعلًا. الكثير من الناس بدأت تنسلخ عن أحزابها ونزلت إلى الشارع، وهذا ما شعرنا به من خلال خطابها اليومي خاصة في الأيام الأولى من أحداث 17 تشرين". أما "لؤي" فشعر أنه كان "مسجونًا في قفص" وتحرّر وأن "عهد الفاسدين انتهى والشعب فاق".

ت- **طرابلس كما لم نعرفها:** وجد "عثمان" (منتدى طرابلس) أن الوصف الأدّق لتلك الليلة هو أن "كل شيء كان زائدًا عن حدّه لكنه حقيقي". **يستذكر "إبراهيم" (حركة الشعب) طرابلس في تلك الليلة حيث أظهر شبابها** "حقيقتها وتنوّعها وحبّها للحياة ومطالبها ورفضها لواقع المنطقة وللمتحكّمين فيها.. كنت أنظر في عيون أصدقائي ولا أصدّق ما نعيشه". من طرابلس أيضًا تتذكر "رانيا" (حجر وبشر) تلك الليلة والمشهد المؤثّر من ساحة النور "مشهد يدفعك للتفكير أن كثيرين تخلّوا عن أحزابهم وأنه نعم ربما لدينا أمل نستطيع أن نغيّر في لبنان. يمكن نستطيع أن نقتلعهم وأن نغيرهم جميعًا".

أبرز ما استخلصه هؤلاء المشاركون من دروس:

أ. أن المسار التغييري تدريجي وعلى الرغم من عدم النجاح التامّ هناك قضايا تحقّقت وتسهم في تحقيق التراكم مثل طرح نقاشات جديدة وخلق الوعي وبناء تجمّعات شبابية وهزّ الثقة والمصداقية بالمنظومة الحاكمة وتشكيل تجربة حيّة تصلح أرضيّة للتحرّكات المقبلة. وهنا تستخلص "غادة" (لحقي) أن "السلطة كانت أقدر على الصمود أطول ولكننا ما زلنا في المواجهة، لربّما ربحوا جولة ومازال أمامنا جولات". **وهكذا يؤطّر "حسان" نشاط حزب سبعة بأنه** "يؤدّي دورًا تبشيريًا بمستقبل أفضل ينتظرنا وبقدرتنا على التغيير طالما الإرادة موجودة ومصحوبة بوعيّ شعبي متراكم." أما "نبيل" (الحزب الشيوعي) فيستخلص من أحداث 17 تشرين صوابية فكرة العمل التراكمي. ويقول: "من خلال تجربتي ومشاركتي في التحرّكات السابقة كنا نعلم من هم الناس الذين شاركوا باستمرار معنا، وكان العدد قليلًا جدًا. لكن في هذه الاحتجاجات، الأمر اختلف، لاحظت أن الناس بدأت تنتفض فعلًا. الكثير من الناس بدأت تنسلخ عن أحزابها ونزلت إلى الشارع وبدأت تدرك أن هذه الطبقة السياسية أو بالأحرى هذا التحالف الطبقي المسيطر منذ أكثر من 30 سنة يستغلّنا ويسرقنا أكثر فأكثر".

ب. رأى عدد من المشاركين الكثير من الإيجابية في مشهد الحوارات السياسية التي عُقدت في الساحات والخيم وضمّت شرائح عُمرية مختلفة وكلّهم يتشاركون في الدفاع عن أمر محدّد ("سناء"، مواطنون ومواطنات) يؤكّد عدد من المشاركين على أهمية مراكمة الوعي ضمن المسار التغييري. فهذا الوعي هو المرحلة الثالثة وما قبل الأخيرة من إحداث التغيير، بعد مرحلتي التحشيد والفرز، بحسب "رانيا" (حجر وبشر) التي تكمل: "نحن ما زلنا في مرحلة الوعي، مرحلة أننا نعمل مع الناس لتوعيتهم ونجعلهم يتخلّصون من التبعية "المستحكمة بهم". وهذه القلّة الواعية هي "الجيش" الذي سيخوض مواجهة شاملة مع السلطة.

ت. هناك إدراك واسع بالحاجة إلى تنظيم الحركة الاحتجاجية[45] وقلق من المظاهر الكرنفالية والحشود الساخطة بدون رؤية واضحة سرعان ما تخفّ حماستها[46]. فغياب التنظيم هو ما ساهم في تشتيت الجموع الغاضبة وظهور روايات متضاربة[47] وترك للقوى السياسية إمكانية اختراق الحراك[48]. ولذا يقول "عثمان" (منتدى طرابلس) إن المطلوب الآن ليس مشهدًا مماثلًا لـ 17 تشرين بل مشروع واضح جامع نضعه على الطاولة ونفاوض عليه ونقاتل لتحقيقه بدل التشرذم والتقلّب. وهو ما تؤكّد عليه "هلا" (الكتلة الوطنية) "فاليوم بعدما خفّ الزخم أصبح التنظيم السياسي هو الأمل" ولذلك تعمل "الكتلة الوطنية" مع مجموعات وتدعم مرشّحين منهم في الانتخابات النقابية.

---

[45] يقول "زين" (مواطنون ومواطنات) كان همي الوحيد أن يستمر هذا الحراك بشكل هادف، أي أن يُترجم بالتنظيم وتحديد المطالب بوضوح. غير أنه ضاع واقتصر على "فترة غضب وقطعت"، في حين أن الأزمة المالية والاقتصادية لا تزال ثابتة. وانطلاقًا من منهجية النقد التي تعمل وفقها حركة مواطنون ومواطنات في دولة كنا ننسحب إذا ما رأينا أن وجودنا في الشارع لا يخدم هدفه. فليس كل نزول إلى الشارع مثمرًا لناحية تحقيق المشروع، بل قد "ننجرّ" لخدمة مشاريع أخرى. على سبيل المثال، انسحبنا من تحرّك نهار السبت عقب انفجار 4 آب حيث حصل احتلال الوزارات وكان كل تنظيم يهتف لخدمة مشروعه ويستغل الظرف الاجتماعي ليرمي اللوم على الآخر. اكتسبنا خبرة من التجربة. ونعمل حاليًا على أن يكون كل تحرّك أو نزول إلى الشارع منظّمًا أكثر. نظّمنا في الفترة الأخيرة، وبالتنسيق الميداني مع مجموعات أخرى، مسيرتيْن كان عنوانهما "البديل موجود"، وتوجّهنا إلى الناس من جهة وإلى قيادات المجموعات والأحزاب المعارضة من جهة أخرى، ولم تحصل فيها أي مشاكل أمنية. التنظيم في الشارع يساهم في تسريع تشكيل الجبهة الموحّدة وتغيير المسار السياسي في البلد.

[46] يقول "روّاد" (شباب المصرف): لم نكن نعرف ماذا يجب أن نفعل. لم يكن هناك خطة، فهذا هو أساس المشكلة لدى المعارضة. بمعنى لم يكن هناك فكر محدّد نزلت الناس إلى الشارع للتعبير عنه بل نزلت لتقول لا، وفيما بعد أصبحوا يبحثون عن هذا الفكر".

[47] وهنا يشير "نادر" من (أوع) إلى أن السرديات المتبادلة داخل الحراك أدّت لتشظيته أكثر من مرة. "كذا مرة قلنا يا جماعة نحنا نازلين عم نواجه الفساد عم نطالب بحقنا أن نعيش بكرامة، المواضيع الاستراتيجية الكبيرة شو بدنا فيها هلأ سلاح المقاومة شو دخّلنا فيه وشو بدنا فيه وسلاح المقاومة لا يمكن أن يُناقش إلا بإطار استراتيجيّة دفاعيّة وغير ما يكون في جيش قادر على حماية لبنان وإلا منكون عم نعريّه بوجه التدخلات الخارجية".

[48] بالنسبة إلى "معين" من حركة وعي فإن ما يريده هو أن لا يتكرر مشهد يوم الأحد الذي تلا 17 تشرين حيث حشد كبير وأجواء كرنفالية لأنه حينها بدأ الفشل. ففي ذلك اليوم بدأ يشاهد ضخ الأموال للسيطرة على الساحات من خلال المِنصّات والصوتيات والدعم اللوجيستي من رجال أعمال وبدأ يصبح الخطاب موجّهًا وليس عفويًا، ويختم "هذا الأمر منظّم بطريقة أن تبدو الأمور عفوية وفوضوية ولكن هي في الواقع منظّمة ومعروفة الأهداف".

أما "ميرا" (حراك جلّ الديب) فخاب أملها عندما جرى تحرّك كان هدفه الأساسي سلاح المقاومة، حينها وقع اشتباك بين المتظاهرين وشبان من الخندق وكان على وشك أن يحدث حربًا. "فالتوقيت غير مناسب للشعارات التي تستهدف سلاح المقاومة ولا سيّما أن هناك ناس مستعدة أن تدافع بدمها عن هذا السلاح، لماذا استفزاز الآخرين؟ برأيي أن القوات والكتائب هما خلف شيطنة الثورة وهما من دفعا الناس للنزول إلى هذه المظاهرة".

- **التحليل المقارن:**

i. تلقّى المشاركون من الفئتين اندلاع الاحتجاجات بمشاعر إيجابية وحماسية متأثّرين بمشهد الحشود وامتدادها على كافّة المحافظات. لكنّ بعض المشاركين من أحزاب السلطة مزجوا مشاعرهم بشيء من الحذر. والأكثر حذرًا في الأيام الأولى كانت الأحزاب الممثلة في مواقع السلطة الأولى (ولا سيّما الأحزاب (التيّار الوطني الحر وحركة أمل وتيّار المستقبل). أما المشاركون من المعارضة والحراك فكانوا بالمجمل تحت وقع الدهشة إذ ظهر "الشعب" الذي لطالما كان موضع تشكيك لصالح فكرة أن اللبنانيين مجرّد رعايا طوائف، لكن ذلك لم يمنع وجود قلّة من المشاركين بقيت متشكّكة في الساعات الأولى خوفًا من أن يكون الأمر مجرّد هبّة عابرة.

لكنّ مسار الاحتجاجات لاحقًا أدّى إلى ردّة فعل عكسية لدى معظم المشاركين من الأحزاب حيث ترسّخت لديهم فكرة هشاشة الهويّة الوطنية وأن الانتماء الطائفي ما يزال عميقًا لدى معظم اللبنانيين وهو ما أدّى إلى تشرذم حركة الاحتجاج واستخدام المشاعر الطائفية إما لإخماد الاحتجاج وإما لتوظيفه ضدّ الخصوم.

ii. إن كان يمكن فهم الحماسة لدى شباب قوى المعارضة والتغيير لاندلاع الاحتجاجات، فماذا عن شباب أحزاب السلطة؟ طوّرت الأحزاب المشاركة في السلطة سرديّات تدفع عنها مسؤولية فشل النظام السياسي وكذلك تصوغ الأزمة بشكل تضع نفسها فيه في موقع طرفي. فظهرت سرديّات متنافسة بعدّة أشكال تلقي بعبء المسؤولية على جهة ما، قوى الطائف والحريرية/العهد، قوى 14 آذار/8 آذار، الهيمنة الأميركية/سطوة حزب الله، المنظومة/الأكثرية النيابية. كما أن تعدّد خطوط الانقسامات داخل أحزاب السلطة جعل مؤيّدي كل حزب يطمحون إلى أن تنال الاحتجاجات من خصومهم ومنافسيهم.

في الأيام الأولى بدا المشاركون من حركة أمل وتيّار المستقبل الأكثر حذرًا، فيما اندفع سريعًا مشاركون من الحزب التقدمي الاشتراكي والقوّات اللبنانية للمشاركة باعتبارهم ليسوا من الأكثرية النيابية ثم تشجّع مشاركون من تيّار المستقبل للمشاركة في الاحتجاجات بعد موقف السيّد نصر الله بشأن انسحاب جماهير الحزب من الساحات. بينما كان تقدير المشاركين من حزب الله أن حزبهم خارج المنظومة التقليدية ولذا قاربوا بداية الاحتجاجات بإيجابية وخاصة مع الخطاب المرتفع للحزب منذ 2018 حول الإصلاح ومواجهة الفساد.

إن استهداف الحراك في ساعاته الأولى كان موجّهًا نحو الرئاسات الثلاث بشكل أساسي ويصوّب على "المنظومة" السياسية والمالية وهذا ما كان محدّدا أساسيًا في طبيعة استجابة القواعد الشعبية للحراك. وهذا ما جعل مثلًا القاعدة الاجتماعية المؤيّدة لحزب الله تسارع للمشاركة في الاحتجاجات في الأيام الأولى كونها تجد أن الحزب خارج المنظومة لا سيّما أن خطاب الإصلاح ومكافحة الفساد الذي طرحه الحزب عام 2018 كان ما يزال حاضرًا في وجدان مؤيّديه.

iii. تشاركت مجموعة صغيرة من الفئتين مشاعر القلق والتوجّس منذ الليلة الأولى للاحتجاجات. المتخوّفون من فئة أحزاب السلطة، وكانوا من المسلمين، انطلقوا من تجربة المحيط العربي بعد 2011 في مصر وسوريا والعراق وليبيا، ولذا كان هاجسهم أن تكون احتجاجات 17 تشرين مقدّمة لفوضى واسعة. في المقابل كان المشكّكون من فئة المعارضة والحراك متأثرين بتجارب الاحتجاجات السابقة في لبنان التي كانت مجرّد هبّات عابرة وسرعان ما تسيطر عليها الانقسامات.

iv. يتشارك الشباب من أحزاب السلطة في تقييم سلبي لمآلات الاحتجاجات حتى من أولئك الذين شاركوا فيها بداية، ويرى هؤلاء جميعًا أن المطالب الشعبية المشروعة تعرّضت للاستغلال والاستثمار ضد أحزابهم وهو ما ترافق مع تشرذم الحركة الاحتجاجية. فالمشاركون من أحزاب حليفة لحزب الله يركّزون على دخول مجموعات على خط الاحتجاجات لاستهداف سلاح المقاومة، فيما يتهم مشاركون من تيّار المستقبل قوى يسارية باستغلال الاحتجاجات لإخراج الحريري من رئاسة الحكومة، بينما ندّد آخرون بأعمال التخريب. ويظهر أن تأليف حكومة جديدة برئاسة حسان دياب كان محبطًا للمشاركين من القوّات اللبنانية وتيّار المستقبل.

v. يتشارك عدد من الشباب المسلمين المشاركين من أحزاب السلطة الإشارة إلى دور للخارج في إثارة الاحتجاجات أو توجيهها وهو أمر يغيب لدى المشاركين المسيحيين. يؤكّد هؤلاء المشاركون أن التغيير في لبنان، وبالشواهد التاريخية، لا يحصل إلا بإرادات خارجية بالنظر إلى كون اللبنانيين منقسمين طائفيًا وسياسيًا.

vi. سيطرت على تعبيرات المشاركين من الحراك والمعارضة في وصف الأيام الأولى من 17 تشرين عبارات تفيد بأنهم شعروا ببدء زمن جديد وإحساس عميق بأن شيئًا ما انتهى وآخر بدأ يولد ورغم أنه كان منتظرًا لم يكن متوقّعًا بهذا الوقت. وقد بدت "المنظومة" مترنّحة والناس تأخذ خيارات جديدة. وكان المشاركون من طرابلس

الأكثر اندهاشًا بالحدث حيث وصفوا مدينتهم بأنها انقلبت من حال إلى حال خلال ساعات.

على عكس المشاركين من أحزاب السلطة، لم يؤدّ خفوت الاحتجاجات إلى ظهور تقييمات من المشاركين من المعارضة والحراك توحي بأن اللبنانيين محكومون بهوياتهم الطائفية والحزبية، بل وجد أغلبهم في ما حصل دليلًا على أن الناس يراكمون الوعي بشكل متدرّج وأن المسؤولية هي على المجموعات المعارضة لتنفيذ برامج تخدم هذا الهدف (محاضرات، ورش، أنشطة في الأماكن العامة... الخ) تحسّن تنظيم بنيتها. وهذا التباين طبيعي بين من هم متموضعون في الوضع القائم وأولئك الراغبين بالتغيير.

vii. ركّز المشاركون من أحزاب السلطة على الاستدلال بإخفاق الاحتجاجات لتأكيد نظرتهم لصعوبة التغيير من خلال الشارع وعلى أن التغيير الممكن هو من داخل المؤسّسات القائمة فقط. في المقابل ذهب المشاركون من الحراك والمعارضة إلى التركيز على الدروس التي استخلصوها لاستكمال المسار التغييري وهي التأكيد على أن التغيير هو مسار تدريجي تراكمي وأن عماده بناء الوعي لدى شرائح إضافية من الناس لتنخرط في مواجهة الوضع القائم ثم ضرورة التنظيم السياسي لحركة الاحتجاج.

2.3 رهانات 2020 - 2022

هنا كان مطلوبًا من المشاركين التعبير عمّا يأملون أن يتحقق بين 2020 (تاريخ إجراء المقابلات) و2022 التاريخ المفترض لإجراء الانتخابات النيابية ويمكن أن يؤدّي إلى تغيير الأمور نحو الأفضل.

- **الأحزاب المشاركة في السلطة**

أ. تباعدت أراء المشاركين الدروز من رهانات الحدّ الأقصى أي طرح السؤال حول "الكيان اللبناني" للخروج نحو صيغة أخرى ("ريتا" من الحزب القومي) أو تجدّد غضب الناس ("رامي" من حزب التوحيد) مرورًا برهانات سياسية مثل انتخابات نيابية مبكرة تليها مساعدات دولية (مشاركان من التوحيد والتقدمي) أو تشكيل حكومة اختصاصيين فعلية (مشارك من الحزب التقدمي الاشتراكي) أو التنقيب عن النفط والغاز وإعادة الإعمار في سوريا ("عصام" من الحزب الديمقراطي اللبناني).

ب. بدا المشاركون من حزب اللّه متحفّظين تجاه هذه المسألة، حيث امتنع كل من "غازي" وأحمد" عن الإجابة، فيما قالت "رولا" إنها لا تراهن على شيء "فالحال ستبقى على ما هي عليه والأمر متروك للسماء" وهو رأي وافقت عليه "نرجس" وأضافت أن الأمور ذاهبة نحو الأسوأ بناء على تجربة ما بعد 2019. فيما يعتقد "باسم" أن حصول اشتباك محدود مع العدوّ الإسرائيلي من شأنه أن يفتح المجال لمساومة سياسية حول الأزمة في لبنان. ويوافق "عباس" أنه من الممكن أن يكون الرهان الأكبر على حدث إقليمي كبير في المنطقة ليساهم بالتغيير الجذري، لكن الحلّ هو بالأصل داخلي. ويرى "عباس" أن بداية الحلّ يمكن أن تتحقّق من خلال الانفتاح شرقًا الذي يوفّر فرص عمل ويحفّز قدرات لبنان الإنتاجية وهو ما يتطلّب التعاون مع سوريا والعراق. ولذلك يرى أن الخروج من الأزمة يتطلّب جرأة عالية فيما يخصّ مكافحة الفساد وإصلاح السياسات والمؤسّسات وأهمّها القضاء.

ت. المشاركون من حركة أمل ركّزوا على أن الحلول مرتبطة بتسوية خارجية في المقام الأول أو بإصلاح الخلل القائم في بنية النظام. يؤيّد "حسن" هذه النظرة بالقول إن لبنان لا يمتلك مقوّمات دولة ذاتية حتى ينهض بنفسه، فيما يؤكّد "جميل" أننا "نحن هنا نعيش منتظرين استحقاقات الآخرين في الخارج"، إلا إذا ذهبنا نحو إلغاء الطائفية السياسية ونظام انتخابي نسبي وفق لبنان دائرة واحدة، أي تطوير بنية النظام. يوافق "جعفر" على هذا الطرح الإصلاحي وإلا حتى الانتخابات لن تُغيّر شيئًا، ويضيف أن تحقيق الأحلام قد يعطّله الخارج من خلال أدواته. وتمايز "فؤاد" برهانه على تحقيق تقدّم ملموس في القطاع الزراعي بعد اتخاذ إجراءات تمنع استيراد منتجات متوفّرة محليًا.

ث. المشاركون من تيّار المستقبل ركّزوا على تحميل خصومهم مسؤولية القيام بما يؤدّي إلى تحسين الأمور. وجد كل من "جيهان" و "طارق" أن تخلّي الحزب عن سلاحه أو تغيير أدائه سيسمح لسعد الحريري بتوظيف علاقاته الخارجية لتحسين الأمور في لبنان. فيما رأى "زياد" و "محمود" أن المشكلة كلّها مرتبطة بأداء التيّار الوطني الحرّ ورئيس الجمهورية ولذلك لا مجال لتحسّن الأمور بدون خروجهم من السلطة أو تغيير أدائهم. أما "فادي" و "رنا" فلا يجدان أن الأمور ستتغيّر قبل انتخابات 2022 التي ستكون بمثابة الفرصة الأخيرة ولا سيّما بحال جرى تطوير قانون الانتخاب ليكون عادلًا أكثر من القانون الحالي.

ج. أما "عمر" (تيّار الكرامة) فرهانه أن يخرج ترامب من البيت الأبيض ما يخفّف الضغوط عن لبنان انعكاسًا لتغيير في سياسة أميركا الشرق أوسطية. بالمقابل كان رهان "كريم" (حزب

الاتحاد) هو على دخول استثمارات صينية إلى لبنان في قطاعات الكهرباء وسكك الحديد والطرق وإعادة إعمار المرفأ. فيما لا يجد "وليد" (تيّار العزم) شيئًا يمكن الرهان عليه خلال هاتين السنتين ويشكّك في حصول الانتخابات نفسها بل إن الكيان اللبناني نفسه مهدّد.

ح. من ناحية المشاركين من القوّات اللبنانية كان هناك طرح لإجراء انتخابات نيابية لتجديد السلطة (جورج) وطرح يرى أن السياسيين سيعيقون أي تغيير ولذا لا مجال سوى لانتظار التدخّل الخارجي (جويل). وكان رهان "جاد" من حركة الاستقلال أن يسلّم حزب اللّه سلاحه والانتقال لبناء دولة، بينما لم يجد "إيلي" من الكتائب إلا الرهان على وعي الشعب اللبناني وقيامه باستبدال المنظومة.

خ. بدا أن المشاركين من التيّار الوطني الحرّ محبطون بشدّة، فكل من "سوزان" و "ربيع" لا يريان شيئًا يمكن الرهان عليه لا سيّما مع العقلية التي تحكم سلوك القيادات السياسية. أما "روني" فرهانه تغليب مصلحة اللبنانيين على الخارج. فيما يجد "هشام" في إمكانية إجراء محاسبة تطال المدراء العامين وتحقيق التدقيق الجنائي أفضل الممكن ويتمنّى في مرحلة مستقبلية أن تصل الأمور إلى "تغيير النظام نحو نظام مدني مؤسّساتي بدل النظام الطائف".

د. أما المشاركان من تيّار المردة، فرهان "شادي" هو على تسوية بين أميركا وإيران حتى يخفّ الخنق الاقتصادي الأميركي ولوقتها يجب تحصين الداخل من أية فتنة عبر تجنّب المشاركة في صراع داخلي بالوكالة عن أحد الطرفين، أما "ماغي" فلا ترى حلًا سوى الخروج من نظام الطائف نحو الدولة المدنية.

- **قوى المعارضة والحراك:**

يراهن معظم المشاركين من القوى المعارضة والحراك على ظهور قوى بديلة قادرة على مزاحمة "المنظومة" والتعبير عن نفسها في الانتخابات، ويتقاطع مع هذا الرأي من يضع رهانه على الشعب ومن يطالب بتعديل قانون الانتخابات. فيما بدت بقية المشاركين إما يائسة في المدى المنظور أو تنتظر تغييرًا خارجيًا ينعكس في الداخل.

أ. وضع العدد الأكبر من المشاركين - من حراك النبطية وحراك صور والنادي العلماني ومواطنون ومواطنات ومنتدى طرابلس والكتلة الوطنية وشباب المصرف والجماعة الإسلامية والكتلة الوطنية ووعي وحزب سبعة – رهانهم على تبلور قوى بديلة قادرة على استلام السلطة. فالرهان، بحسب "عبير" (النادي العلماني) هو على ظهور بديل على شكل جبهة أو حزب قادر على استقطاب الجمهور، ولديه الجرأة والجهوزية لمواجهة

السلطة في الواقع وليس في العالم الافتراضي فقط. وهنا رهان على دور الشباب ووعيهم المتشكّل خلال الأزمة في إظهار البدائل المتاحة والتسويق لها وتوجيه الاحتجاجات وتنظيم مجموعات المعارضة ("حسان" حزب سبعة).

وهذا الانتقال له مساران محتملان:

المسار الأول: من خلال تنازل المنظومة عبر التفاوض لكونها مأزومة بما يسمح للسلطة البديلة بإدارة الأزمة وتشكيل جبهة قادرة على النهوض بالبلد (مشاركان من مواطنون ومواطنات ومشارك من حراك صور). تبرّر "سناء" رأيها في الجبهة بأنها "قد تبدو فكرة خيالية بالنسبة للناس لكنها تبقى بالنسبة لباقي الاحتمالات الأكثر واقعية. إننا في ظل مرحلة انتقالية شئنا أم أبينا، وحول المرحلة القادمة نقول إما مدنية أو خراب". وينطلق "علي" (حراك صور) من مقدّمة أنه لا مجال حاليًا لمنافسة القوى الشيعية انتخابيًا نظرًا لقوّتها الشعبية والمادية والإيديولوجية. هنا يعوّل "روّاد" (شباب المصرف) على "سقوط جزء من هذه المنظومة واستسلامها" ما يفتح الباب لبديل يشكّل حكومة استثنائية ذات صلاحيات تشريعية تقرّ قوانين تمهّد للوصول إلى دولة مدنية.

المسار الثاني: الانتقال من خلال الانتخابات وهو ما يشترط البعض أن يسبقه تعديل قانون الانتخاب الحالي ("مازن" من الحزب الشيوعي). يراهن هؤلاء على ظهور بديل "مجموعات فعلًا متماسكة" يمكن التعويل عليه في الانتخابات حتى لا نضطرّ لاختيّار الأقل سوءًا (الجماعة الإسلامية) وتطبيق ذلك في الانتخابات البلدية والنقابية أيضًا (منتدى طرابلس). ومن خلال حضور هذا البديل في البرلمان بعد الانتخابات سيعمل تدريجيًا لاسترجاع البلد وإثبات أهمية دوره للناس وهكذا تتقوّض مشروعية الزعماء والأحزاب التقليدية التي تخسر الدعم الخارجي في الوقت عينه (الكتلة الوطنية). وهذا ما يستوجب بقاء المجموعات ناشطة "على الأرض" وفي الإعلام لكي تتمكّن من العمل كتلة واحدة وتخوض النضال من داخل المؤسّسات (وعي).

والرهان على البديل يأخذ شكلًا غير مباشر حيث يتحدث بعض المشاركين – التنظيم الشعبي، المرصد الشعبي، الحزب الشيوعي، المعارضة القومية – عن الرهان على أن تساهم الأزمة وصدمتها في تشكيل وعي طبقي لدى الناس فتنسلخ أكثر وبشكل تدريجي عن أحزابها وطوائفها. هذا الأمر سيهدّد الأحزاب وبالتالي قد تكون هناك فرصة يمكن استغلالها منذ الآن إلى حين موعد الانتخابات النيابية المقبلة. لذلك ترى "هبة" (شبكة مدى) أن "الأمر الوحيد الذي سوف يجعلنا نخرج من الأزمة هو أن تكفّ الناس عن اتّباع الزعيم. ولكن لا أعرف إذا أو كيف سيحصل ذلك".

ب. **المجموعة الثانية** من شباب المعارضة والحراك تعتقد أن أي تحوّل سيكون مرتبطًا بالبيئة الخارجية. لذلك مع التعويل على بناء وعي لدى الشعب وتنظيم المعارضة يجب الانتباه لواقع المحيط الإقليمي لأن كل الأحزاب السياسية لديها مصالح مع القوى الخارجية. وعليه يرى "عبد الرحمن" (الجماعة الإسلامية) أنه يمكن لتوافق إقليمي أن يغيّر المعادلة اللبنانية سواء بتثبيت المنظومة أو تقويضها، ويمكن لتسوية أميركية – إيرانية أن تريح الوضع اللبناني نسبيًا. أما "نادر" (أوع) فتقديره أن توازنات المنطقة مقبلة على تحوّلات واسعة وهذا ما سينعكس حكمًا داخل لبنان، إضافة إلى أن احتمال خروج أحد أقطاب المنظومة من المعادلة بسبب ما سيحفّز التغيير ويمنح القوى الجديدة فرصة للصعود. وتجد "سهام" (لقاء البقاع الثوري) أن تحسّن الوضع المحلّي يلزمه قرار خارجي ولكن بمقابل ما "فالخارج لن يخفّف الضغوط على جزء كبير من الداخل، أي الحزب، إلا بتسوية لا يبدو أنها قريبة". وكذلك "إبراهيم" من حركة الشعب الذي يعبّر عن إحباط من الاحتجاج الداخلي ويرى أن أي جديد في لبنان "لن يكون سوى انعكاس لمبادرة خارجية أو تغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاه لبنان"، فالانتخابات الأميركية ستحدّد إن كانت ستتغيّر مقاربة الضغوط على لبنان وحزب اللّه "عندها فقط يمكن إعطاء ضوء أخضر للأوروبي لضخّ أموال في البلاد".

ت. **المجموعة الثالثة** (أربعة مشاركين) لم تجد ما يمكن الرهان عليه نظرًا للمقاومة التي تبديها "المنظومة" بوجه التغيير. لذلك إما أن الانتخابات لن تجري وإما أنها ستجري وفق شروط الأحزاب التقليدية وما يساعدهم هو أن المعارضة ليست جاهزة ("لميا" من شباب المصرف). تصنّف "رانيا" (حجر وبشر) نفسها على أنها متشائمة إلى وقت الانتخابات لأن الطبقة السياسية الموجودة ممسكة بمفاصل النظام وتحظى بدعم دولي وإقليمي ولذلك يحاولون "دفعنا للتأقلم". ولذلك تقول "غادة" (لحقي) "لا يمكن أن تقوم قائمة لهذا البلد إلا مع خروج هذه الأحزاب من الحكم، وهي لن تتخلّى عن كل مكتسباتها بسهولة ولذا لا أجد أي مسار سلمي للانتقال بلبنان على الرغم من أنه خيار للخروج من الأزمة". فالمشكلة أن "المنظومة عاجزة عن إخراجنا من الأزمة" ما يعني أنها لن تقوم بخطوات عملية إلا تلك التي تمتّن نفوذها السلطوي وتعزز الطائفية، يقول غسان من الحركة الشبابية للتغيير.

ث. **المجموعة الأخيرة** – مشاركتان فقط - راهنت على تشكيل حكومة من التكنوقراط المستقلّين غير التابعين للأحزاب ما يؤدّي إلى خفض الضغط الخارجي والإفراج عن

المساعدات الدولية. بينما تعتقد "ميرا" (حراك جل الديب) أن الأحزاب التقليدية ستقدّم هذا التنازل لأنها لم تعد تحتمل ضغط الخارج وتداعيات الأزمة. وتضيف "سارة" أن هذه الحكومة عليها أن تعمل "على إعداد قانون انتخابات نيابية مبكّرة يضمن وصول نوّاب جدد إلى المجلس النيابي، ولكن ذلك يتطلّب أن يكون الشعب واعيًا".

ج. وأخيرًا ظهر رأي وحيد (حراك النبطية) يراهن على محاكمة رياض سلامة وفضح كل الفاسدين من خلاله.

- **التحليل المقارن**

I. تباعدت الفئتان إلى الحدود القصوى في التعبير عن رهاناتها فيما يخصّ الفترة من 2020 إلى 2022 الموعد المفترض لإجراء الانتخابات النيابية. ففيما ركّز المشاركون من أحزاب السلطة على تحوّلات مرتبطة بالقوى الخارجية وعلاقاتها، كان تركيز المشاركين من المعارضة والحراك على كيفية إيجاد بديل وإقناع الناس به وتمكينه من الوصول إلى السلطة. لكن يمكن القول بوجّه عامّ أن الفئتين عبّرتا عن آمال متواضعة بحصول تغيير كبير خلال هذه الفترة إما لأسباب مرتبطة بمصالح الخارج وإما بسبب البطء في المسار التغييري الناتج عن قدرة قوى السلطة على الصمود نسبيًا فيما تحتاج مجموعات المعارضة والحراك إلى مزيد من الوقت لفرض خياراتها.

II. ركّز المشاركون من أحزاب السلطة بشكل كبير على ربط رهاناتهم حول تحسّن الأمور بعوامل متعارضة مرتبطة بالخارج من قبيل: إعادة الإعمار في سوريا أو الاتجاه شرقًا أو تسويات إقليمية أو اندلاع مواجهة مع العدوّ الإسرائيلي تجبر الأميركي على وقف ضغوطه خوفًا من انفلات الأمور أو استدراج تدخّل خارجي في لبنان أو عدم تدخّل الخارج أو حصول تغيير في الإدارة الأميركية، أو تقديم حزب اللّه تنازلات فيما يخص المقاومة لجذب المساعدات الخارجية. تبنّت مجموعة صغيرة (أربعة مشاركين) من الحراك والمعارضة وجهات نظر مماثلة حيث أكّدت على أولوية تأثير العوامل الخارجية على العوامل الداخلية.

III. كان الرهان الثاني على حصول تغيير إيجابي لدى المشاركين من أحزاب السلطة (تقريبًا ربع المشاركين) هو الانتخابات النيابية عام 2022. ولكن أغلبية هؤلاء ركّزت على ضرورة أن تسبق ذلك إصلاحات في قانون الانتخابات. في المقابل حاز خيار الانتخابات رهانًا أعلى لدى المشاركين من المعارضة والحراك (ثلث المشاركين تقريبًا) ولكن ربطًا بارتفاع

الوعي لدى الشعب اللبناني ليتحرّر من خياراته التقليدية بفعل وقع الأزمة ونشاط المعارضين. بالمجمل يبدو أن الرهان، عام 2020، على تحقيق تغيير من خلال الانتخابات وحدها ضعيف إما بسبب دور الخارج وطبيعة النظام وإما لعدم تبلور الزخم الشعبي الكافي للبديل السياسي.

IV. ظهر أن المشاركين من أحزاب السلطة يميلون للتشكيك بحدوث تغيير أكثر من المشاركين من المعارضة والحراك. إن ربع المشاركين من الفئة الأولى لم يجدوا ما يمكن الرهان عليه لتتحسّن الأمور أو رفضوا الإجابة أو ربطوا التغيير بأمور وجدوا أنها لن تتحقّق الآن. كانت عقبات التغيير إما مرتبطة بدور الخارج أو طبيعة النظام السياسي. وكان لافتًا هنا أن المشاركين من التيّار الوطني الحرّ وحزب اللّه مثلوا النسبة الأكبر ضمن هذا الرأي. في المقابل تبدو مجموعة أقلّ عددًا من المعارضة والحراك يائسة من حصول تغيير بفعل قوّة "المنظومة" وما تتلقاه من دعم خارجي.

V. عبّر عدد قليل من المشاركين من كلتا الفئتين عن رهانه على أمور جزئية وواقعية مثل تشكيل حكومة اختصاصيين أو محاسبة المسؤولين في الإدارة العامة أو تطوير الزراعة والتنقيب البحري أو إعادة إعمار المرفأ.

الخلاصة

ينبغي بداية إعادة التأكيد على أن النتائج التي خلصت إليها الدراسة غير قابلة منهجيًا للتعميم خارج دائرة المشاركين فيها، ولكن يمكن الانطلاق منها لتحصيل فهم معمّق لتصوّرات جيل ما بعد الحرب الأهليّة من حملة الشهادات الجامعية المنتظم داخل الأحزاب المشاركة في السلطة وأحزاب المعارضة ومجموعات الحراك. استكشف القسم الثالث من الدراسة تصوّرات المشاركين لجدوى ممارسة الاحتجاج بحسب شكلها ووسائلها، ثم فحص رهانات التغيير لديهم منذ 17 تشرين الأول 2019 ومدى توقّعاتهم لحصول تغيير في انتخابات 2022 قبل حصولها بعامين.

تمايز المشاركون بوضوح فيما يخصّ تصوّراتهم حول الاحتجاجات الشعبية وذلك انطلاقًا من تموضع أحزابهم ومجموعاتهم تجاه النظام السياسي. فنجد أن المشاركين من قوى 14 آذار، أي الأقلّية النيابية، والقوى اليسارية داخل الحراك لديها تفضيل واضح لممارسة الاحتجاج بالتظاهر الشعبي أو الموجّه نحو أهداف محدّدة. فيما يميل المشاركون من قوى الأكثرية النيابية والمجموعات الليبرالية في المعارضة والحراك لتفضيل الاحتجاج الحقوقي من خلال

الانتخابات أو مقاطعتها أو مقاطعة التجار أو اعتصامات أمام مؤسّسات ذات صلة بالمسائل الحقوقية.

إن اختيّار المشاركين من فئة الأحزاب المشاركة في السلطة لوسيلة الاحتجاج كان يبدو مرتبطًا بمسألة مشروعية أحزابهم أي أنهم فضّلوا وسائل احتجاج لا تتحدّى تلك المشروعية أو لا تقوّض النظام العام. في المقابل كانت الجدوى هي المحرّك الأساسي لاختيّارات المشاركين من المعارضة والحراك. ولذلك ركّز هؤلاء على الاعتصامات الموجّهة في أماكن محدّدة (بيوت قيادات سياسية أو مؤسّسات إدارية عامة) أو قطع الطرق لأنها برأيهم الأكثر إيذاء للنخبة السياسية أو الأقلّ احتمالًا للصدامات الأمنية كما كان يحصل في الاحتجاجات الكبيرة أمام المجلس النيابي أو السراي الحكومي.

وهنا ينبغي الإشارة إلى النقد الواسع لقطع الطرق لدى المشاركين من أحزاب السلطة ومجموعة صغيرة من المعارضة والحراك. كذلك تشاركت مجموعتان من الفئتين تأييد خيار العصيان المدني لكونه آمنًا ومؤذيًا للسلطة في الوقت عينه ولكنه يستلزم مشاركة واسعة ليكون مجديًا وهذه نقطة ضعفه.

يهتمّ المشاركون من الحراك والمعارضة بصورة كبيرة بالتداعيات الشعبية لحركتهم وهذا ما يؤكّد أن جذب المؤيّدين يشكّل هاجسًا رئيسيًا. وقد برز هذا الأمر من خلال إشارة مجموعة من المعارضة والحراك لأهمية ما يقوم به الإعلام من نشر لتحقيقات حول الفساد لدى السياسيين والإدارة العامة وكذلك إشارة مجموعة أخرى إلى ممارسة الاحتجاج بالشكل الذي يؤكّد للناس وجود بديل قوي قادر على إدارة الواقع السياسي بحيث إن سقوط "المنظومة" لن يؤدّي إلى فراغ وفوضى. انطلاقًا من هذه النقطة يظهر تمايز بين الفئتين فيما يخصّ الشعب. فالمشاركون يرون أن "الوعي الشعبي" متشكّل بصورة جوهرانية أي أنه عصيّ على الخروج من ولاءاته الطائفية والحزبية وينطلقون من ذلك لتبرير الوضع القائم. فيما تبدو المسألة موضع انقسام لدى الفئة المقابلة التي تضع مسألة الوعي الشعبي في رأس اهتماماتها، لأن "النخبة الحاكمة استمرت نتيجة محاصرتها لهذا الوعي" على ما تقول "ميرا" من مجموعة "عن حقك دافع". ويراهن جزء من المشاركين على هذا الوعي لإحداث التغيير وخاصة من خلال الانتخابات (حزب سبعة، الحزب الشيوعي، الكتلة الوطنية)، فيما يبدو الجزء الآخر قلقًا ومتشائمًا من احتمال حصول تحوّل كبير في هذا الوعي (المرصد الشعبي، عن حقك دافع، وعي).

في الحديث عن الاحتجاج تغيب لدى كلتا الفئتين أية دعوات للعنف أو أي تعويل عليه بل إنهم حين يتناولون الحلول يركّزون على إقامة الدولة المدنية والإصلاح الانتخابي وإصلاح القضاء

الذي يمثل هاجسًا واضحًا ويجري ربطه بضرورة محاسبة النخبة الحاكمة وكفّ يدها، وكذلك إصلاح القطاعات المالية والاقتصادية.

فالمشاركون من المعارضة والحراك يؤكّدون على وسائل سلمية مثل إصلاح النظام أو تغييره وتبنّي مسار الانتخابات مع شرط إصلاح القانون الانتخابي. ويميل معظم المشاركين من المعارضة والحراك إلى عدم إمكانية إصلاح النظام السياسي وأن لا خيار سوى إسقاطه ولكنهم يعتقدون أن ذلك يحتاج إلى مسار مرحلي تدريجي يمتدّ لسنوات، وهو مسار ابتدأ عام 2011 وسيُستكمل من خلال خروج مزيد من المواطنين من طوائفهم وصولًا لإحداث تغيير من خلال العملية الانتخابية بعد إصلاح القانون الانتخابي (الكتلة الوطنية، حركة الشعب، الحركة الشبابية للتغيير)، و "بغير الانتخابات ما في حلّ" كما يقول "عبد الرحمن" من الجماعة الإسلامية.

وفي حين تنقسم الفئتان حول دور الخارج في تجدّد الحرب الأهليّة وحول مصلحة القوى السياسية بالدفع نحو حرب أهلية، تُجمع كلتا الفئتين على أن اختلال موازين القوّة الداخلية لصالح حزب اللّه هو الكابح الأبرز لعدم تجدّد الحرب الأهليّة. وفيما تبدو الفئتان منقسمتين بشكل متقارب بين القلق وعدمه من تجدّد الحرب الأهليّة، مع تمايزات طائفية و سيا سية، كان الخوف من الفوضى وتراجع الأمن الاجتماعي ولا سيّما مع تدهور الأزمة الاقتصادية والترهّل في مؤسّسات الدولة الأمنية. والبارز هنا أنه لم يظهر أي رأي يرى في سلاح حزب اللّه سببًا محتملًا للحرب الأهليّة بل العكس، وهو ما يخالف جزءًا كبيرًا من الخطاب الإعلامي.

وبخصوص الانتخابات تبرز نقطة تقاطع كبيرة بين مشاركين من حزب اللّه وحركة أمل ومشاركين من المعارضة والحراك حول ضرورة إصلاح النظام الانتخابي لا سيّما مقترحات مثل النسبية الكاملة ولبنان دائرة واحدة أو دوائر موسّعة وإلغاء القيد الطائفي. في هذا السياق أشار عدد من المشاركين ينتمون إلى الحزب القومي وحركة أمل وحزب اللّه إلى أن حلّ الأزمة في لبنان مرتبط بإنتاج قانون انتخاب جديد قادر على تمثيل كل اللبنانيين ويمنح الناس مسؤولية الاختيّار وقدرة المحاسبة. وهذا القانون يمكن أن يعتمد لبنان دائرة واحدة (حزب اللّه) ويعتمد النسبية حتى تظهر قوّة ثالثة في المجلس تكسر ثنائية 8 آذار و14 آذار (حركة أمل). بالمقابل أكد عدد من المشاركين من المعارضة والحراك على إلغاء القيد الطائفي إلى جانب النسبية.

تبنّى معظم المشاركين من المعارضة والحراك مسار الانتخابات ولكنهم في المجمل كانوا واقعيين في تقدير النتائج على المدى القريب. يميل المشاركون لاعتبار أن أحداث 17 تشرين ستترك أثرًا إيجابيًا بحدود ما على اتجاهات التصويت مستقبلًا، والعامل الأهمّ هو الأزمة نفسها التي يفترضون أنها ستحفّز الناخبين للبحث عن وجوه وبدائل جديدة. يرجّح "وسيم" (التنظيم

الشعبي) على الرغم من تخوّفه من أن تعود الناس لانتخاب القوى نفسها أنه بعد "ثورة 17 تشرين لازم تكون عرفت الناس إنو لازم ينتخبوا صح حتى لو وضعوا ورقة بيضاء". ولذا كان التقدير السائد هو أن التغيير من خلال الانتخابات سيكون تدريجيًا. وترى "سناء" من مواطنون ومواطنات أن إحداث التغيير عبر الانتخابات هو عمل تراكمي: "فقد نفوز بثلاثة نوّاب في هذه الانتخابات وبـ 7 نوّاب في الانتخابات التي تليها، عندها نصبح في السلطة فعلًا ونملك قرارًا... لكن في النهاية كم من الوقت بمقدور المجتمع أن يتحمّل لحين أن تبني نفسك". وترجّح "رانيا" (حجر وبشر) أنه سيكون هناك "وعي أكبر" لاختيّار وجوه جديدة فربما "ثورة 17 تشرين أحدثت "دفشة" صغيرة". وكرّر أكثر من مشارك أن مجموعات المعارضة استخلصت جملة دروس من الانتخابات الأخيرة حول الخطاب والتحالفات وكيفية تقديم المرشّحين للجمهور وتوقيت ذلك.

برز توافق بين المشاركين على تأثير الخارج العميق في لبنان ولكن من مقاربات مختلفة، حيث يثير دور القوى الخارجية مخاوف المشاركين من أحزاب السلطة لأنها يمكن أن تدعم وتشجع على عدم الاستقرار لاستهداف طرف في لبنان معاد لمصالحها، فيما يتخوّف المشاركون من المعارضة والحراك من دور الخارج لإعادة تعويم النظام السياسي القائم كونه النموذج الأفضل لاختراق الداخل اللبناني والتأثير فيه. لكن كانت هناك مواقف ضمنية لمشاركين من المعارضة والحراك تقرّ بأن الضغط الأميركي سبب في الأزمة إما بقولها صراحة وإما بالقول إن حلّ موضوع سلاح الحزب سيفتح مجالًا لحل الأزمة، وعليه ظهرت هنا نقطة تقاطع حول دور الخارج بين مشاركين من الفئتين.

وأخيرًا كان الخطاب الرسمي لكل أحزاب السلطة يؤكّد على ضرورة الإصلاح وأن المشكلة تكمن في طرف آخر وهذا ما شجّع شباب الأحزاب المشاركين على تصوّر أن الاحتجاجات ستطال خصومهم. بهذا المعنى ساهمت أحزاب السلطة نفسها في تأجيج غضب محازبيها، وعموم الجمهور، تجاه "السلطة" أو "المنظومة" ولو أن كلًا من هذه الأحزاب كان يقدّم سرديّة تضعه خارج السلطة أو المنظومة. وعليه فإن طبيعة النظام السياسي التوافقية التي تتيح لكل حزب تقديم خطاب يتحلّل به من مسؤولية الأزمة، ولا سيّما مع ازدياد الانقسامات بين النخبة، أدّت إلى نتيجة غير متوقّعة ولا مقصودة وهي تثوير الاحتجاجات ضد النظام نفسه.

خاتمة:

كان واضـــحًا وجود تأثيرات للانتماء الســـياســـي والطائفي، بدرجات متفاوتة، على تصـــوّرات وخيارات المشاركين في الدراسة. على مستوى الانتماء السياسي برزت خطوط انقسام داخل فئة المشـاركين من أحزاب في السـلطة وفق ثنائيات معروفة وبالتحديد تلك المرتبطة بـــ 14 آذار/8 آذار، قوى الطائف/قوى خارج الطائف. فيما الانقسام السياسي داخل صفوف المعارضة والحراك كان أقرب إلى ثنائية يمين/يسار، ومن يميلون لليمين تسّربوا في معظمهم من حركة 14 شباط فيما كانت مواقف ذوي الميول اليسارية أقرب للمشاركين من حزب اللّه.

أما العامل الطائفي فكان حاضـرًا بوضـوح كذلك ولو بشـكل أقوى نسـبيًا لدى المشـاركين من أحزاب في السلطة. وهذا ما كان يساهم في دفع المشاركين من مذهب محدّد من كلتا الفئتين إلى مواقف متشـــابهة. مثلًا يتشـــارك أكثرية الســـنّة في الفئتين موقفًا عدائيًا ضـــدّ رئيس الجمهورية والتيّار الوطني الحرّ وموقفًا عاطفيًا إيجابيًا من الرئيس رفيق الحريري، ويتشـــارك أكثرية الشـيعة في الفئتين موقفًا إيجابيًا من المقاومة وعدم القلق من تجدّد الحرب الأهليّة. إذًا على الرغم من التموضـع بين ضـفّتي السـلطة والمعارضـة، سـاهمت الانتماءات السـياسـية والطائفية في إيجاد عدد من الجسور، الصلبة أو الهشّة، بين الفئتين.

كان المشاركون من الفئتين يتقاربون في العموم حين تكون الأسئلة ذات طابع شخصي، مثل تداعيات الانهيار عليهم ومخاوفهم ورغابتهم، وبدرجة أقلّ حينما ترتبط بتشـــخيص أســـباب الأزمة، ولكنهم سـرعان ما يتباعدون حين ينتقل الحديث عن المسـؤوليات ووسـائل الاحتجاج ورهانات التغيير. لكن هنا أيضًـا يمكن ملاحظة أن المشـاركين من أحزاب لم تنغمس في قلب النظام السياسي كانوا أكثر قدرة على التعبير وأقلّ تحفّظًا وذلك في تشابه مع المشاركين من الفئة الثانية. فإجابات هؤلاء المشـــاركين كانت تميل لأن تكون مطوّلة فيما اتســـمت إجابات المشاركين من أحزاب سياسية منغمسة في السلطة بالاقتضاب والدفاع.

يمكن الإشارة إلى جملة موضوعات مفتاحية من مجمل الإجابات وهي: الشعب، الخارج، الطائف، حزب اللّه، التغيير، المنظومة، 17 تشرين، الانهيار، المشاركة السياسية، الزعامات، الحلفاء.

- اتفق المشاركون من الفئتين على انتقاد عميق للنظام السياسي لما بعد اتفاق الطائف كونه اعتمد الطائفية والمحســـوبية والزبائنية ما دفع نحو الانهيار. وجرى ربط ذلك من مجمل المشـاركين بالنموذج الاقتصـادي الذي أرسـاه الرئيس رفيق الحريري وحوّل البلد إلى مسـتهلك للريوع الخارجية ودمّر قدراته الإنتاجية. يضـيف المشـاركون المسـيحيون

إلى مسؤولية الحريري دور كل من "الترويكا" والوجود السوري، فيما يضيف المشاركون من حزب الله وقوى يسارية مسؤولية الولايات المتحدة والسعودية. في المقابل كان المشاركون من القوى التي أدارت مرحلة ما بعد الطائف أكثر تصويبًا على بنية النظام وعلى دور التيّار الوطني الحرّ وعهد الرئيس ميشال عون في الانهيار.

- تشابه المشاركون من كلتا الفئتين بإبراز الرغبة بمزيد من المشاركة السياسية داخل أحزابهم. عبّر المشاركون من أحزاب في السلطة عن مستوى من النقد الذاتي لأحزابهم مع تحييد زعيم الحزب أو قائده وقدّر عدد منهم اتساع مساحة الحوار الداخلي في أحزابهم والقدرة على التعبير. وفي ذات السياق امتدح المشاركون من الحراك والمعارضة الطبيعة غير الهرمية لمجموعاتهم وما تتيحه من هامش مشاركة واسع في القرار.
- افترق المشاركون من الفئتين بشكل واضح في مسألة النخبة السياسية. فالمشاركون من أحزاب في السلطة سعوا بجدّ لتحييد قيادتهم عن مسؤولية الأزمة وتحصينهما من خلال تكرار مواقف إيجابية لهذه القيادات وفي المقابل ربط الانهيار بطبيعة النظام السياسي والطائفية والدور الخارجي. كذلك حرص هؤلاء على استحضار القيادات التاريخية الراحلة لأحزابهم كمصدر أساسي للمشروعية. في المقابل تعمّد المشاركون من المعارضة والحراك التأكيد على مركزية مسؤولية القيادات السياسية حتى عندما عبّروا عن نقدهم للنظام أو الطائفية أو دور الخارج. وهنا ينظر هؤلاء المشاركون للقيادات السياسية المنضوية في السلطة باعتبارهم متواطئين، ضمنًا وعلنًا، ولهم مصالح متداخلة وعميقة رغم التباينات.
- تتشارك الفئتان بالعموم انطباعات سلبية تجاه دور القوى الخارجية في لبنان ولكن من مقاربات مختلفة. تتوافق كتلة وازنة من الفئتين على مصلحة الخارج بحماية النظام القائم في لبنان كونه يتيح للقوى الخارجية قدرة على النفوذ والتأثير. وكذلك هناك توافق على وجود مسؤولية للخارج عن الأزمة الاقتصادية ولكن من منطلقات مختلفة مثل دوره في الحصار أو دعمه للمنظومة السياسية والاقتصادية النيوليبرالية أو دعمه لفاسدين أو دعمه الحروب الإسرائيلية. لكن هناك فارق يظهر حين يجري الحديث عن دور محتمل للخارج في تأجيج حرب أهليّة جديدة، حيث يميل أغلب المشاركين من أحزاب في السلطة لاعتبار العامل الخارجي محفزًا محتملًا للحرب، في حين يجد معظم المشاركين من الفئة الثانية العامل الخارجي مانعًا للحرب كونه مهتم بإنتاج تسوية دائمة تعيد تعويم النظام القائم. وكان لافتًا التناقض في كثرة إشارة المشاركين من الأحزاب لدور الخارج في مقابل شبه إغفاله لدى الفئة الثانية لأسباب مرتبطة بالتصويب

على العوامل الداخلية ولعدم استفزاز قوى خارجية تدعم بشكل واسع المنظّمات غير الحكومية. وقد انفرد مشاركون من حزبي الكتائب والقوّات بتأييد التدخّل الخارجي لفرض تغيير سياسي في لبنان.

- تتشارك الفئتان النقد لعدم القدرة على بناء تحالفات واسعة مجدية. المشاركون من أحزاب في السلطة كرّروا بشكل دائم انتقاد حلفاء أحزابهم إما بسبب عدم التزامهم بموجبات التحالف أو لسلوكهم السياسي وخياراتهم، في حين شكا المشاركون من الفئة الثانية من عدم نجاح مجموعات المعارضة والحراك على بناء تكتّلات واسعة لخوض مواجهة شعبية وسياسية. يشير هذا الأمر إلى التشظّي المسيطر على الواقع السياسي اللبناني نتيجة البنية الطائفية والحزبية والحساسيات المناطقية وتعدّد الممولّين الخارجيين. وكانت مسألة بناء تنظيم سياسي وجبهوي لمجموعات الحراك والمعارضة هاجسًا أساسيًا حاضرًا في كلمات المشاركين.
- افترقت الفئتان في التعبير عن تصوّراتهما لفكرة "الشعب" اللبناني. يميل المشاركون من أحزاب في السلطة إلى اعتبار الشعب جزءًا من المشكلة لأنه منقسم وطائفي وخاضع للتلاعب وينطلقون من ذلك لتفسير خيارات أحزابهم السياسية. أما المشاركون من المعارضة والحراك فمنقسمون بين من هو محبط من الشعب نتيجة سلبيّته وتموضعه وعدم وعيه وبين من يرى أن جزءًا أساسيًا من النضال ضد النظام القائم هو في جذب شرائح شعبية إضافية وتوعيتها ولا سيّما من الشباب. ينطلق أصحاب الرأي الأخير من واقعة 17 تشرين لإثبات أن هذا الهدف ممكن من خلال مسار تراكمي. ويرى أصحاب هذا الرأي أن قدرة قوى الاعتراض على إثبات نفسها بديلًا للوضع القائم سيكون لها مفعول قوي جدًا على إقناع الناس بالالتحاق بهم ولذلك يبنون تحرّكاتهم وخطابهم لتعزيز هذه الفكرة، أي أن هناك بديلًا قادرًا على حلّ الأزمة ومواجهة السلطة. لكنّ ما يقلق هؤلاء هو أن امتداد مسار التغيير لفترة طويلة قد يمنح الأحزاب القائمة فرصة بأن استرداد المبادرة لا سيّما مع توفّر رافعة خارجية لتسوية داخلية.
- تتشارك الفئتان بالعموم تقييمات سلبية تجاه المستقبل الاقتصادي للبلد وانعكاس ذلك في خيارات الشباب للهجرة (نحو الثلث من مجمل المشاركين وثلث بدأ بالتفكير بالأمر) ولكن يؤكّد معظم هؤلاء أنهم يريدونها هجرة مؤقّتة لاستكمال الدراسة أو بانتظار بداية تحسّن الأمور. يخشى المشاركون، خصوصًا من فئة المعارضة والحراك، من التداعيات الأمنية للانهيار الاقتصادي، ويلي ذلك القلق من تجدّد الحرب الأهليّة التي انقسم المشاركون حول احتمال تجدّدها. وقد وجد معظم المشاركين أن ظروفهم

الحالية إما تماثل ظروف جيل الحرب الأهليّة أو أنها أكثر سـوءًا والحجّة في ذلك أن تلك الحرب تلاها انتعاش اقتصادي وحتى خلالها كان الناس قادرين على تأمين الضروريات، أمنيًا كانت المناطق خارج خطوط التماسّ مسـتقرة غالبًا. حتى من قالوا إن ظروفهم الحالية أفضـل من ظروف جيل الحرب الأهليّة كانت حجتهم الاسـتقرار الأمني الحالي مقارنة بفظائع الحرب. ما يعني أنه من الناحية الاقتصادية هناك مستوى من الاجتماع بين الفئتين على أن الأمور اليوم أسوأ من مرحلة الحرب الأهليّة. وقد تشاركت الفئتان أيضًا النقد اللاذع لأداء السلطة في إدارة الانهيار منذ 2019 حيث وجدها المشاركون إما متخلّية عن واجباتها وإما متواطئة للاستفادة من الأزمة مع شركائها في القطاعات التجارية والمالية.

- تشاركت الفئتان تصوّرات سلبية عن النظام السياسي أو المنظومة السياسية والمالية وحاولتا التأكيد على عدم الانتماء إليها بطرق مختلفة. يبذل المشـاركون من أحزاب في السلطة جهدًا لتقديم تأطير للنظام والمنظومة بما يضع أحزابهم خارجها ثم يشددون على الطابع التوافقي للنظام للقول إنهم محكومون بالتسويات، فيما يجد المشاركون من أحزاب ضـعيفة التمثيل النيابي والوزاري في ذلك حجة فعّالة للتنصّـل من النظام والسـلطة. أما المشـاركون من الفئة الثانية فيؤكّدون أن كل القوى الموجودة في السـلطة هي طبقة واحدة تتبادل الخدمات والمنافع ومتواطئة علنًا وضـمنًا. وهنا يركّز المشـاركون من الحراك والمعارضـة على تقديم هويّتهم على أنها نقيض للنظام السياسي باعتبار أن ذلك مُجد نتيجة التصوّرات السلبية العميقة لدى معظم اللبنانيين تجاه هذا النظام.
- من ناحية القناعات السياسية، عبّر المشاركون من أحزاب في السلطة عن الخيبة مما آلت إليه البلاد من انهيار اقتصادي وكان واضحًا أنهم يستشعرون عبء الانتقادات الشـعبية لأحزابهم. وقد أدّى هذا الأمر إلى ظهور مراجعات لبعض الأفكار، حيث أدّى الهجوم على بعض الأحزاب إلى تشكيك المشاركين فيها بإمكانية العيش المشترك فيما فضّـل آخرون أن تكون المراجعات مرتبطة بتحالفات أحزابهم أو ببعض الخيارات السياسية لأحزابهم. في المقابل كان المشاركون من المعارضة والحراك أكثر تماسكًا، حيث عبّروا عن اعتقادهم أن الانهيار كان متوقّعًا بسـبب نتائج الانتخابات نفسـها. وأخذت المراجعة عندهم منحنى فكريًا وسـياسـيًا بالانسـحاب من بعض الأحزاب أو التمترس في وجهها. وكان ثمة تشاؤم عام من المستقبل القريب انعكس إحباطًا سياسيًا لدى ثلث المشاركين على الأقل.

- على صعيد ممارسة الاحتجاج، شكّكت أقلّية من الفئتين بجدواها ولكن الأغلبية اتفقت على السبل السلمية للاحتجاج من دون أن تتوافق حول الأسلوب الأفضل لها. فضّل المشاركون من أحزاب في السلطة وسائل احتجاج غير جذرية بل اعتراضية فيما المشاركون من الفئة الثانية فضلوا الوسائل التي تهدد مشروعية القيادات السياسية وقدرة السلطة على إدارة المجال العام. عارض معظم المشاركين من الفئتين قطع الطرق وتوافق بعضهم على العصيان المدني. توزّع مؤيّدو الاحتجاج من أحزاب في السلطة توزّعوا بين تأييد التظاهرات الشعبية أو الاحتجاج أمام مرافق محدّدة خدماتية، أما مؤيدو الاحتجاج من الفئة الثانية فركّزوا على الاعتصامات الموجّهة نحو أهداف تضغط على القيادات السياسية والسلطة (مجموعات يسارية) أو أمام مرافق ذات صبغة حقوقية (مجموعات ليبرالية). كذلك انقسم المشاركون دون تأثير مباشر لوجودهم في إحدى الفئتين حول تأييد التظاهر المركزي في وسط بيروت أو الاحتجاجات المناطقية. من فضّلوا الخيار الأول ربطوه بمشروعية المكان وتأثيره الحيوي ومن فضّلوا الثاني وجدوا فيه خيارًا آمنًا ويعزّز من صوت المناطق والشرائح المهمّشة ويساهم في تعبئتها. وهنا تفرّد مشاركون من المعارضة والحراك بالتعويل على دور الإعلام الاستقصائي في كشف ممارسات النخبة السياسية واعتبروه مؤثرًا في التعبئة الشعبية وبث الوعي.
- أما الانتخابات، فنُظر إليها على أنها مسار لا يجد أغلب المشاركين من الفئتين بديلًا عنه مع توافق بين مجموعتين من الفئتين بوجوب إصلاح القانون الانتخابي. من فقدوا إيمانهم بالانتخابات إما ربطوا ذلك بأن الشعب لن يغيّر خياراته الطائفية والحزبية وإما لكون المشكلة هي في النظام ذاته. بدا المشاركون من الأحزاب أكثر تمسكًا بالانتخابات وهذا طبيعي باعتبارهم داخل النظام والسلطة ويفضّلون الوسائل التي تمرّ من خلال المؤسّسات الرسمية. كان المشاركون من الفئة الثانية واقعيون في تقدير عوائد المسار الانتخابي التي يرونها تدريجية وتستلزم وقتًا ويعوّلون على آثار حراك 17 تشرين بأن تفضي لوصول نواة جديدة "إصلاحية" إلى المجلس النيابي تكون محطّة ضرورية ضمن المسار الإصلاحي المتوخى.
- فيما يخصّ موضوع حزب اللّه والمقاومة كان مثيرًا للانتباه الاختلاف الكبير في تقويم دورهما لدى المشاركين بالمقارنة مع ما يدور في الخطاب الإعلامي والسياسي السائد. مثلاً لم يظهر في شرح المشاركين من الفئتين ربط بين حزب اللّه والانهيار الاقتصادي إلا بشكل عابر، بل وافق مشاركون من أحزاب وقوى مناوئة لحزب اللّه بأن جزءًا من الأزمة ناتج عن ضغوط وحصار خارجي يستهدف الحزب. كذلك لم يشر أي من المشاركين إلى أن سلاح حزب اللّه تهديد للسلم الأهلي بل العكس حيث اعتبروا أن قوّة حزب اللّه العسكرية

هي من أبرز موانع تجدّد الحرب الأهليّة لأن خصـــومه عاجزون عنها وهو لا يريدها. كذلك واصل جزء من المشاركين في الحراك تصويب النقد على حزب اللّه لناحية أدائه السياسي منذ 17 تشـرين مع التأكيد على موقفهم الإيجابي من المقاومة، وقد رفض بعض منتقدي الحزب اعتباره جزءًا من المنظومة بل انتقدوا تســاكنه معها في مقابل رأي يتبنى مقولة "كلن يعني كلن". كما كانت منجزات المقاومة ضـد الاحتلال الإسـرائيلي المشـترك الوحيد تقريبًا في ذاكرة مجموعتين من الفئتين. يشـير هذا الأمر إلى مسـتوى حملات التضـليل الإعلامي في لبنان بفعل التمويل الهائل لقنوات ومِنصّات وشخصيات إعلامية لاستهداف حزب اللّه.

بالعموم كانت آراء المشاركين من المعارضة والحراك أكثر انسجامًا وتقاربًا وذات طابع هجومي في مقابل التشـتّت في آراء الفئة الثانية التي اتسـمت بالدفاع. كانت لحظة 17 تشـرين فاصـلًا بين زمنين لدى هذا الجيل كما تبيّن من سؤالهم حول ذاكرة الأحداث السياسية. ينقسم جيل ما بعد الحرب الأهليّة اللبنانية على ثلاثة مفاصـل: تحرير الجنوب عام 2000 وانتصـار 2006، واغتيال الرئيس الحريري 2005، وحراك 2017. هذه مشروعيات ثلاث تزداد العلاقة توتّرًا بينها. ففيما يبدو أن بعض هذا الجيل يكّون أفكاره وتموضـعه انطلاقًا من إحدى هذه المحطّات، تخوض الأغلبية عملية تفاوضية ذاتية للتوفيق بين معطيات ومشاعر ووقائع منبثقة من مجمل هذه المحطّات. لذلك يظهر أن مواقف جيل ما بعد الحرب الأهليّة الحاصـل على تعليم جامعي ومنتسـب لأحزاب في السـلطة أو مجموعات من المعارضـة والحراك تتقاطع في عدّة مفاصـل بشكل يخالف ما يظهر في الخطاب السياسي والإعلامي المهيمن.

إن التحدّي أمام هؤلاء هو أن يتجاوزوا حملات التعبئة والتضليل، ولا سيّما مع سطوة الولايات المتحدة ودول خليجية على المجال الإعلامي، وأن يستفيدوا من المساحات المشتركة لتطوير مقاربات تنظّم عملية التنافس السـياسـي وتتيح نقاشًـا لخطوات إصـلاحية في بنية النظام اللبناني وتولّد ضـغوطًا داخل الأحزاب والمجموعات تعمل صـمامات أمان أمام الطروحات الصدامية وتعزز الخيارات الإصلاحية في داخل هذه القوى وخارجها. يمكن لمزيد من الدراسات حول هذه الشـريحة أن يولّد مزيدًا من الإجابات لا سـيّما إن اعتمدت على الدمج بين المعطيات الكميّة والنوعية. وهذا سـيتيح لها إجراء مزيد من المقارنات لا سـيّما على المسـتوى المناطقي والطبقي وبين الجنسين. ومجددًا نلفت إلى إن خلاصات هذه الدراسة النوعية لا تصلح للتعميم خارج دائرة المشاركين في الدراسة ولكنها تضع أساسًا للمزيد من البحث الكمّي والنوعي على السواء وقد وفّرت لنا ولوجًا إلى عالم اللغة والمشاعر والانفعالات لشريحة من شأن خياراتها أن تساهم عميقًا في تحديد مسار البلد للعقود المقبلة.

الملاحق

ملحق رقم 1 : الاحتجاجات في لبنان بين تشرين الأول 2019 وتشرين الأول 2020[49]

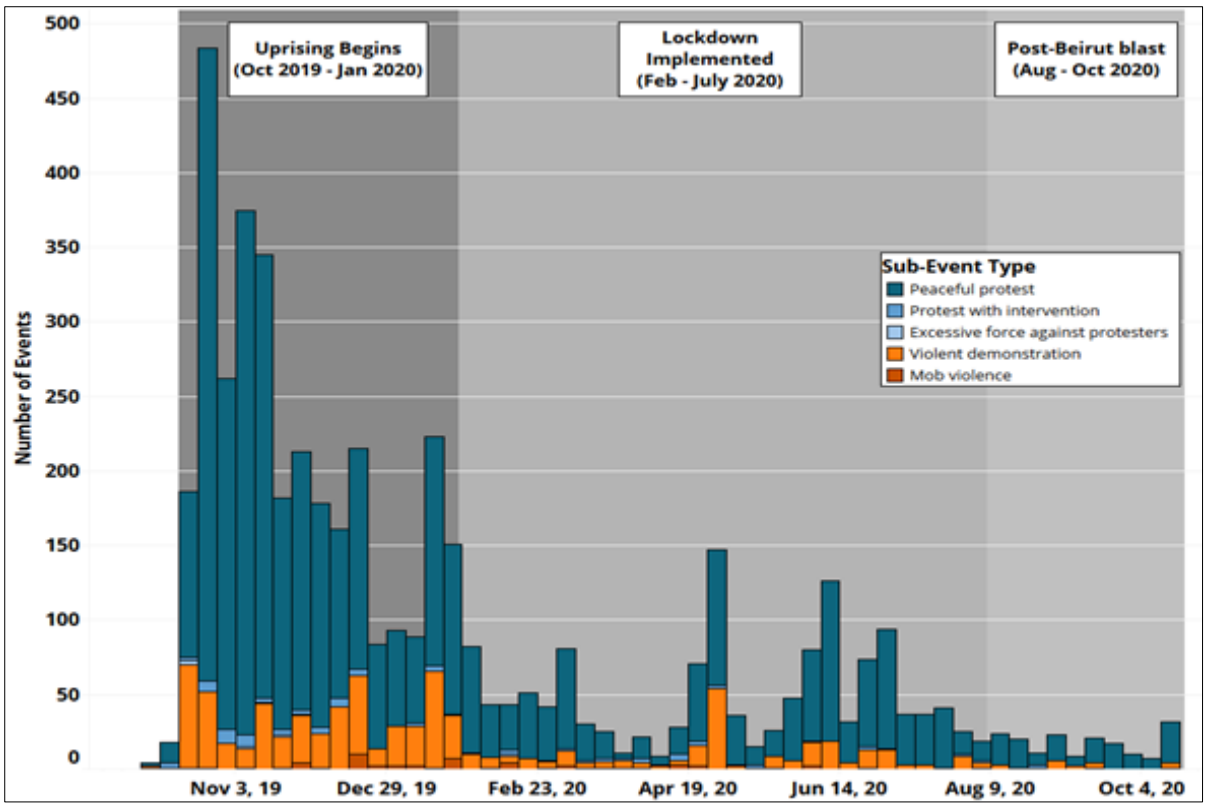

[49] https://acleddata.com/2020/10/27/breaking-the-barriers-one-year-of-demonstrations-in-lebanon/

ملحق رقم 2: أسئلة المقابلة

1. متى تظنّ أن المسار الذي أوصل إلى هذه الأزمة قد بدأ؟
2. ما هو السبب الرئيسي للأزمة بحيث لو عالجناه يمكن أن يحلّ جزءًا كبيرًا منها؟
3. كيف تنظر إلى مسؤولية حزبك عن الأزمة وهل يتحمّل هو المسؤولية الأكبر؟
4. كيف تقيّم أداء القوى التي تمثلك سياسيًا وخياراتها؟
5. لو عدت بالذاكرة، ما أجمل/أسوأ حدث سياسي محلّي لا يمكنك نسيانه؟
6. ما أكثر ما يثير غضبك في الأزمة الحالية؟
7. ما أكثر ما يثير خوفك وقلقك في الظروف الحالية؟
8. كيف تعيد اليوم دراسة خياراتك الشخصية (حول الهجرة والعمل والزواج) في ظلّ الأزمة؟
9. هل تعتقد أن جيل والدك كان أكثر حظًا من جيلك فيما يخصّ أوضاع البلاد؟
10. بعد أكثر من سنتين من إجراء الانتخابات النيابية الأخيرة ونتائجها، هل هناك ما خيّب ظنّك أو خالف تقديرك لما ستكون عليه الحال بعد الانتخابات؟
11. تحدّث عن فكرة سياسية كنت تقتنع بها وتغيّرت في السنتين الأخيرتين؟
12. لو أتيح لك تنظيم مظاهرة واحدة، أين تختار أن يكون مكانها؟ ولماذا؟
13. ما هي بتقديرك أكثر وسيلة احتجاج مجدية للضغط على المنظومة المالية والسياسية؟
14. هل تخشى عودة الحرب الأهليّة؟
15. عُد بالذاكرة، ماذا شعرت ليلة انطلاق احتجاجات 17 تشرين، وما الفكرة الأبرز التي سيطرت عليك خلال الأيام الأولى؟
16. ما هو الأمر الذي تراهن عليه أن يحصل خلال السنتين المقبلتين؟

ملحق رقم 3: جدول المشاركين من الأحزاب المشاركة في السلطة

الاسم المستعار	الجنس	الانتماء الحزبي	الطائفة	مكان الإقامة	العمر	الاختصاص الجامعي
ريتا	أنثى	الحزب السوري القومي الاجتماعي	لم يصرح	الحمرا	24	هندسة داخلية
وليد	ذكر	تيّار العزم	سنّي	طرابلس	30	إدارة أعمال
عاصم	أنثى	الحزب التقدمي الاشتراكي	درزية	حاصبيا	26	تجميل داخلي
عباس	ذكر	حزب اللّه	شيعي	بيروت	24	إدارة معلومات
جويل	أنثى	القوّات اللبنانية	مسيحية	بعبدا	24	علم نفس
حسن	ذكر	حركة أمل	شيعي	الضاحية	25	هندسة مدنية
إيلي	ذكر	حزب الكتائب	مسيحي	الكورة	24	هندسة داخلية
ميريام	أنثى	حزب القوّات اللبنانية	مسيحية	عوكر	24	هندسة بترول
فادي	ذكر	تيّار مستقبل	سنّي	الجية	24	صحافة
جميل	ذكر	حركة أمل	شيعي	شياح	27	طبيب
غازي	ذكر	حزب اللّه	شيعي	حي ماضي	26	هندسة اتصالات
عمر	ذكر	تيّار الكرامة	سنّي	طرابلس	27	هندسة مدنية
أحمد	ذكر	حزب اللّه	شيعي	الهرمل	29	طب أسنان
روني	ذكر	التيّار الوطني الحرّ	مسيحي	القاع	29	مهندس معماري
رنا	أنثى	تيّار المستقبل	سنّي	لالا (بقاع غربي)	25	علوم سياسية
جورج	ذكر	حزب القوّات اللبنانية	مسيحي	بيروت	28	إعلام رقمي
جيهان	أنثى	تيّار المستقبل	سنية	عكار	27	أدب عربي
نرجس	أنثى	حزب اللّه	شيعية	بيروت	28	ترجمة
هشام	ذكر	التيّار الوطني الحرّ	مسيحي	بعبدا	26	هندسة مدنية
شادي	ذكر	تيّار المردة	مسيحي	زغرتا	28	هندسة مدنية
فؤاد	ذكر	حركة أمل	شيعي	الهرمل	25	طبيب أسنان
رامي	ذكر	حزب التوحيد العربي	درزي	مار الياس	28	معلوماتية
كريم	ذكر	حزب الاتحاد	سنّي	تعلبايا	30	إدارة أعمال
جعفر	ذكر	حركة أمل	شيعي	رشاف	29	حقوق
باسم	ذكر	حزب اللّه	شيعي	بيروت	28	إدارة مالية
رولا	أنثى	حزب اللّه	شيعية	الهرمل	24	علوم اجتماعية
طلال	ذكر	الحزب التقدمي الاشتراكي	درزي	بيصور	27	إدارة مشاريع
عصام	ذكر	الحزب الديمقراطي اللبناني	درزي	بعقلين	25	قانون الأعمال
زياد	ذكر	تيّار المستقبل	سنّي	بيروت	28	هندسة اتصالات
ماغي	أنثى	تيّار المردة	مسيحية	البترون	29	موارد بشرية
محمود	ذكر	تيّار المستقبل	سنّي	كترمايا	24	هندسة
جاد	ذكر	حركة الاستقلال	مسيحي	زغرتا	24	محاسبة
طارق	ذكر	تيّار المستقبل	سنّي	بيروت	25	إدارة أعمال
سوزان	أنثى	التيّار الوطني الحرّ	مسيحية	جبيل	27	هندسة مدنية
ربيع	ذكر	التيّار الوطني الحرّ	مسيحي	كسروان	28	هندسة معمارية

ملحق رقم 4: جدول المشاركين من أحزاب المعارضة ومجموعات الحراك

الاسم المستعار	الجنس	الانتماء	الطائفة	محل الإقامة	العمر	الاختصاص الجامعي
نبيل	ذكر	الحزب الشيوعي	لم يصرّح	رويس	28	إدارة دولية
مازن	ذكر	الحزب الشيوعي	مسيحي	بكفيا	28	هندسة ميكانيك
وسيم	ذكر	التنظيم الشعبي	سنّي	صيدا	24	إدارة أعمال
عبد الرحمن	ذكر	الجماعة الإسلامية	سنّي	شحيم	27	مهندس مدني
غادة	أنثى	لحقي	سنّي	البقاع الغربي	26	علاج فيزيائي
هلا	أنثى	الكتلة الوطنية	شيعية	الحازمية	28	علاقات عامة
حسّان	ذكر	حزب سبعة	شيعي	البقاع	30	إدارة
زين	ذكر	مواطنون ومواطنات	مسيحي	المتن	24	حقوق
سناء	أنثى	مواطنون ومواطنات	-	عرمون	25	معلوماتية
لميا	أنثى	شباب المصرف	شيعي	جنوب	28	علوم الاتصال
عبير	أنثى	النادي العلماني	-	بيروت	24	علم نفس
علي	ذكر	شباب صور	شيعي	صور	28	علوم سياسية
مجد	ذكر	حراس المدينة	سنّي	طرابلس	29	هندسة تواصل
لؤي	ذكر	حراك النبطية	شيعي	النبطية	30	إدارة أعمال
سهام	أنثى	لقاء البقاع الثوري	مسيحية	قب الياس	24	حقوق
معين	ذكر	وعي	شيعي	النبطية	26	صيدلي
جنى	أنثى	المعارضة القومية	درزية	بيروت	25	علم نفس عيادي
ميرا	أنثى	حراك جل الديب (عن حقك دافع)	مسيحية	جبل لبنان	24	طب أسنان
منال	أنثى	المرصد الشعبي	درزية	كورنيش المزرعة	25	بيولوجي
نادر	ذكر	أوع	-	راس النبع	33	اقتصاد وإدارة
غسّان	ذكر	الحركة الشبابية للتغيير	سنّي	طرابلس	25	إعلام
رواد	ذكر	شباب المصرف	شيعي	برج البراجنة	29	هندسة كومبيوتر
عثمان	ذكر	منتدى طرابلس	سنّي	طرابلس	27	صحافة
رائف	ذكر	الحركة الشبابية للتغيير	شيعي	الهرمل	24	تمويل
هبة	أنثى	شبكة مدى	شيعية	فردان	25	إعلام
إبراهيم	ذكر	حركة الشعب	سنّي	طرابلس	25	هندسة كومبيوتر
سارة	أنثى	لبنان عن جديد	سنيّة	البقاع الغربي	23	علوم سياسية
رانيا	أنثى	حجر وبشر	سنيّة	طرابلس	25	حقوق
فراس	ذكر	مجموعة موطني	درزي	راشيا	26	علوم الرياضة

ثبت المحتويات

مدخل 3

القسم التمهيدي: الإطار المفاهيمي والمنهجي..... 9

الأزمات وتأثيرها على الانتماء والمشاركة السياسية 9

جمع البيانات 13

القسم الأول: 19

تصوّرات حول أزمة ما بعد 17 تشرين: المسار والأسباب والمسؤوليات 19

أولًا: عن الأزمة، متى وكيف ولماذا؟..... 21

1.1 ذاكرة جيل ما بعد الحرب الأهليّة 21

1.2 في فهم الأزمة وإدراكها 28

1.3 السبب الرئيسي للأزمة 34

ثانيًا: مَن المسؤول؟ بين النظام والنخبة والخارج 41

1.2. مسؤولية الأحزاب المشاركة في السلطة 41

2.2. الرضا عن الأداء: نعم ولكن 45

الخلاصة..... 52

القسم الثاني 57

تصوّرات حول أزمة ما بعد 17 تشرين: المخاوف والخيبات والقناعات السياسية 57

أولًا: الانفعالات والهواجس..... 59

1.1 مصادر السخط 59

1.2 مكامن القلق..... 65

ثانيًا: تصوّرات حول الواقع الشخصي 72

2.1 الهجرة: صراع مع الذات والواقع 72

2.2 الحظ بين جيلين 78

ثالثًا: الانعكاسات السياسية 85
3.1: الخيبة: من الانتخابات إلى الانهيار 85
3.2 حدود التحوّل في القناعات السياسية..... 92
الخلاصة..... 98
القسم الثالث 103
تصوّرات حول أزمة ما بعد 17 تشرين: خيارات الاحتجاج ورهانات التغيير..... 103
أولًا: كيف يمكن للاحتجاج أن يكون مُجديًا؟..... 105
1.1 جغرافيا التظاهر 105
1.2 وسائل الاحتجاج..... 112
ثانيًا: إلى أين؟ 121
2.1 نحو الحرب الأهليّة؟ 122
2.2 17 تشرين: حلم التغيير أم كابوسه؟..... 130
2.3 رهانات 2020 - 2022 141
الخلاصة..... 147
خاتمة: 151
الملاحق 157
ملحق رقم 1 : الاحتجاجات في لبنان بين تشرين الأول 2019 وتشرين الأول 2020 159
ملحق رقم 2: أسئلة المقابلة..... 160
ملحق رقم 3: جدول المشاركين من الأحزاب المشاركة في السلطة 161
ملحق رقم 4: جدول المشاركين من أحزاب المعارضة ومجموعات الحراك 162

The topics of the study are divided into four sections:

- Introductory section: conceptual and methodological framework.
- Section I, how do participants understand the nature, causes, and the track of the crisis? And how do they distribute responsibilities?
- Section II. What concerns and fears do they have and what are their impacts on them?
- Section III. How do participants imagine possible tracks for political change and do they bet on them?

Finally, we emphasize that these available data are qualitative rather than quantitative, therefore, the results are not generalizable beyond the circle of study participants, but it can be revealing and helpful to understand the perceptions of those outside it.

political impacts.This research will try to know the youth group's self-understanding of the crisis in Lebanon and how they express their opinions, their perceptions, expectations, and emotions in their language, which gives us good original data to analyze. Also, this understanding is an attempt to gain access to the impassioned expressions, and to the depth of these expressions that allows for a deeper understanding of this group behavior and what can be expected in the foreseeable term.

We will focus in this study on the language used by the participants and the concepts they employ, as well as their feelings in terms of anger, anxiety, or empathy and in what direction they go through. This study faced some obstacles due to the embarrassment associated with the nature of some questions.

The project adopted a qualitative approach through semi-structured interviews involving 64 university graduates from 24 to 30 years from parties in power (35 people), opposition, and the protest movement (29 people), and to ensure the privacy of the participants, we will refer to them by fictitious names. Interviews were conducted through a team of assistants between July and October 2020 and included 16 questions (annex No. 2).

Finally, the importance of this study lies in that it keeps pace with the economic and political collapse Lebanon is experiencing and its effects on this important youth group, due to its education and political effectiveness. The data were collected after months of the 17 October protests fading. Therefore, it was possible to observe the implications of that phenomenon on the political awareness and choices of Lebanese youth. Most studies at that period were quantitative (unemployment ratios, participation in protests, income, immigration, through surveys and field surveys. As a result, this study was able to collect rich data that could give new results or deepen understanding of what existed and was coming, due to its relied on qualitative data at that moment, when the emotions of the 17 October protests were present, as well as the shock of the beginning of the economic crisis.

between March and July 2020 about the party loyalists' views towards 17 October protests[6].

Despite numerous surveys of public opinion on political issues and the views of the people on Lebanon's economic and political crisis, good researches are few. Understanding the perception and expectations of the educated young of the crisis contributes to an in-depth understanding that surpasses quantitative data, which will be useful in reading popular perceptions of the crisis and how this will reflect on people's relationship with political forces, which in turn will try to develop their discourse and policies to some extent. Because of that, the importance of this issue is also linked to the nature of the stage in Lebanon, as the country has entered into a turbulent stage of tension and blur, so it is necessary to understand how people are dealing with it and approaching it to understand their future behavior.

Based on the above, the Consultative Centre for Studies and Documentation - Directorate for Strategic Studies conducted a qualitative research which targeted a segment of Lebanese youth with university degrees and party members of those that have been participating in the government of the post-civil war generation: born between 1990 and 1996, as well as opposition parties and protest movement groups, to view their perceptions at several levels and comparing them. The basic question, was, thus, how does political and sectarian affiliation affect the perceptions of university degree holders and party members towards the post-17 October protests?

This particular age group suffers from the crisis; they had optimistic expectations for their future on the one hand but were soon the victim of the "peace" that they lived in, on the other hand. This group was ready for entering the labor market, building a practical experience, preparing for professional and personal commitments, then the collapse put them before of shocking questions with unforeseen personal, psychological, social, and

[6] Mortada Al-Amin and others, party loyalists in Lebanon: The Other Face of Change, translated by Hassan Hasani, synaps. network, 14 October 2020.

this group due to their university education and their political effectiveness contributes to the formation of a part of youth public opinion and produces opinion leaders who can reach the public with specific messages. In the upcoming parliamentary elections in 2022, this category is expected to be active and influential in terms of mobilization, and rallying, and electoral behavior.

Since the 2015 movement and October 2019 protests, many studies were issued on the role and impact of young people and their interaction in these protests. Carol Derbag talked about the new participants in the 2015 movement and how the protest groups dealt with these participants through political improvisation, broad discourse, flexible, and spontaneous structures to attract them as recipients rather than partners3. In parallel, after October 2019 protests, a series of quantitative and qualitative studies began to understand the event's implications at several levels. A study by "International Alert", conducted between October 2019 and December 2020, summarizes the main causes of tensions related to the perceptions and experiences of social groups and main political actors through unregulated interviews[4]. Another study conducted by students at St. Joseph's University in January 2020 employed both quantitative and qualitative methodologies in a field study in Tripoli on demands and expectations from protests among Lebanese and foreign residents[5]. Also, Mortada al-Amin, Reem Saab, Rima Majid, and Arin Ayanyan completed a survey of 400 participants (non-random and unrepresentative sample)

---

[3] Carol Derbage, politics by accident: The Mobility "confronts their peoples", Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs 2016.

[4] Zina Abla and others, a new vision for Lebanon and disputing its truth? Actors, issues, and dynamics following the October protests, International Alert, January 2021.
https://www.international-alert.org/sites/default/files/Lebanon-Context-Analysis-Feb-Jul-AR-2021.pdf

[5] E. Dahrouge, J. Nammour, AS Lotf & 2019-2021 ArMA Programme students (Saint-Joseph University, Beirut, Lebanon) 'The 17 October 2019 protests in Lebanon: Perceptions of Lebanese and non-Lebanese residents of Tripoli and surroundings', 4 Global Campus Human Rights Journal, 2020, pp. 488-516. http://doi.org/20.500.11825/2035

From the beginning of 17 October 2019 protests until June 2021, weak and disparate popular movements continued between Beirut and Tripoli in the north, with attempts by the movement forces and opposition to remobilize build alliances and restore popular momentum, but without any notable success. However, discontent has been increasing significantly, especially with shortages of basic materials, price breakdowns, a significant decline in public services, and many queues in front of fuel stations. This bad situation has been accompanied by a deep vertical division among the traditional forces that were unable to build a consensus over a transition management period that would mitigate the impact of the crisis on Lebanese citizens.

This division continued with the absence of regional and international consensus on the Lebanese situation, despite France's initiative to create a specialists' government but without any progress for almost a year after Hassan Diab's resignation. After Hezbollah's initiative in August 2021 to bring oil derivatives from Iran, which contributed significantly to the alleviation of the fuel crisis, the rapid lifting of the United States of the veto on oil supply from Egypt and Jordan through Syria, and the acceleration collapse indicators, French and American pressures to form a new government intensified on September 2021 resulting to a government headed by Najib Mikati.

Amid these overlapping crises and protests on the street, the Lebanese youth group appeared at the center of the stage. This group was most affected by the collapse, whether in terms of their ability to complete their education, find jobs, or start life. They were also the pivotal and effective actors in the protest movements[2] and the struggle among the effective parties revolved around persuading and attracting them. Moreover, the importance of this group lies in their awareness was formed after the civil war and their ability to live through the post- 2005 period and adapt to all its complexities. Moreover,

[2] See, for example, the survey conducted by Lea Bo Khater and Rima Majid, the 17 October 2019 Revolution in Lebanon: Who moved this Revolution and why? The American University of Beirut, Asfari foundation of Civil Society and Citizenship, 2020.

Economically, the crisis began to accelerate with the heavy losses in the budget of the Central Bank and the banking sector as a whole; these losses have been caused by policies, mistakes, and accumulated perpetrations for more than two decades, particularly the financial engineering processes and the smuggling of deposits abroad during the banks' closure in October 2019 and afterwards. Moreover, the economic situation was affected by the United States and Gulf sanctions and procedures[1]. Remittances have shrunk, and external accounts have fallen short, revealing huge losses in the financial sector. As a result of the crisis, prices inflated, incomes declined, and economic sectors were disrupted as the exchange rate continued to soar until it reached 18000 lire per dollar in June 2021 (it was 1,500 lire before the start of the crisis). The unemployment rate rose with all the disastrous social consequences.

In January 2019, a new government, headed by Hassan Diab, was formed to succeed Prime Minister Saad Hariri who resigned against the backdrop of protests. The new government began to contain the collapse, announcing the cessation of external debt payment, adopting a plan for economic recovery, and allocation of losses between the government, the Central Bank, and banks. Also, the government began to seek solutions through extensive austerity procedures and held several dialogues with international institutions, including the World Bank and the International Monetary Fund. However, these efforts were strongly opposed by the financial and banking forces and part of the political regime. Amid this crisis, the corona epidemic reached Lebanon increasing its economic and social crisis. Then the tragedy reached its apex as the port of Beirut exploded on 4 August 2020. With this explosion, and in the face of multiple political divisions, Prime Minister Hassan Diab announced his resignation and the government entered a caretaking phase.

---

[1] It included sanctions against a bank and a big number of businessmen, with negative signs about the Lebanese economy's future, moreover, it was followed by a severe anti-Lebanese Gulf attitude preceded by Saudi Arabia's detention of the-Lebanese Prime Minister Saad Hariri and forced him to announce his resignation after being allowed to leave Saudi territory.

Preface

Since the summer of 2019, the Lebanese began to feel the instability of the local currency, whose stability has long been praised by Lebanese officials. During the subsequent months, the Lebanese lira began to fall visibly against the dollar, which was the clearest evidence that the "moment of truth" came and the era of financial and economic collapse began. In October 2019, widespread popular protests exploded in Lebanon against the country's political and economic system, an event the Lebanese have not seen in decades. Moreover, the protests were highly complex and overlapping, as both external and internal forces quickly invested in these protests, particularly against the parliamentary majority coalition.... This popular explosion of October 17 was preceded by several months of public discontent and outrage, which were expressed in several local protests in Lebanese regions that raised sectorial demands, rights, unionist, and other demands, all in conjunction with a media and political campaign, both internal and external, against the Parliamentary majority and the Presidency of the Republic.

Finally, all these events benefited from an American approach based on Lebanon's integration into the "maximum pressure" strategy on Iran adopted by the Donald Trump administration.

The protests continued for weeks before they faded by the containment operations and divisions and the penetration of authoritarian and external forces that employed the protests in changing the game of local balances. However, the failure of the protests did not turn back the events, and Lebanon, the government, and authority, faced a new reality at all levels. In this situation, the legitimacy of the political regime has been reduced to a minimum, most political forces exposed to declining popularity in return for the rise of fragmented and emerging powers, and a generation of Lebanese youth has emerged divided between their previous visions and the new ones with less capacity to be mobilized by sectarian rhetoric.

2.2 Luck between two generations 78

Third: Political Implications 85

3.1: Disappointment: From election to collapse 85

3.2 Shifting Limits in Political beliefs 92

Conclusion 98

section three 103

Perceptions of the post-17 October crisis: protest options and bets of change ... 103

First: How can protesting be beneficial? 105

1.1 Geography of the Demonstration 105

1.2 Means of protest 112

second : Where to? 121

2.1 toward civil war 122

2.2 October 17: Dream or nightmare of change? 130

2.3 BETS 2022 - 2020 141

Conclusion 147

Epilogue 151

Annexes 157

Annex 1: Protests in Lebanon between October 2019 and January 2020 159

Annex 2: Questions of the interviews 160

Annex 3: Table of participants from the parties participating in power 161

Annex 4: Table of participants from opposition parties and movement groups .. 162

Table of contents

Preface.....3

Introductory Section 9

Conceptual and methodological framework..... 9

Crises and their impact on political affiliation and participation 9

Data collection..... 13

section one 19

Perceptions of the post-17/ October crisis: Course, causes, and responsibilities.. 19

First: About the crisis, when, how and why?..... 21

1.1 Memory of the Post-Civil War Generation..... 21

1.2 Understanding the crisis 28

1.3 The main cause of the crisis 34

Second, who is responsible? Between regime and the elite and abroad 41

1.2.Responsibility of parties participating in power..... 41

2.2 Satisfaction with performance: yes but 45

Conclusion 52

section two..... 57

Perceptions of the post-17 October crisis: fears, disappointments and political beliefs ... 57

First: emotions and obsessions..... 59

1.1 Sources of discontent 59

1.2 Concerns..... 65

Second: Perceptions of personal reality 72

2.1 Migration: Conflict with ego and reality..... 72

Studies and Reports

Post Lebanese Civil War Generation between Regime and Protest Groups

Perceptions regarding post October 17 crisis: Responsibility for the economic collapse, fears, choices, protest, and the stakes of change

April 2022

Thanks to all the assistants who conducted the interviews, carefully downloaded their content and an appreciation for their enthusiasm and competence.

Batoul Bazzi, Hassan Osthman, Zainab Akil, Sarah Zahreddine, Nada Ghazi, Hiba Hashem, Yara bliebel.

Studies and Reports

A periodic Series Adresses Current Challenges and Issues

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

A specialized scientific institution in charge of information and researches. It deals with socio-economic issues and follows-up the effecting strategic issues and global transformations.

- **Publisher:**
The Consultative Center for Studies and Documentation

- **Volume:** Twenty Eight

- **Date of publication:**
April **2022**

All rights reserved to the center. Therefore, it is neither allowed to copy or to archive a part(s) of the study in whatever information or retrieving system, but in case of limited quoting with the aim of studying and scientific benefit while citing the reference is a must.

Post Lebanese Civil War Generation between Regime and Protest Groups

Perceptions regarding post October 17 crisis:

Responsibility for the economic collapse, fears, choices, protest, and the stakes of change

Dr. Hosam Matar